

إيدوي بلينيل

من أجل المسلمين



ترجمة: عبداللطيف القرشي

إيدوبيلينيل

من أجل المسلمين

ترجمة: عبداللطيف القرشي

إيدوبي بلينيل

من أجل المسلمين

ترجمة: عبد اللطيف القرشي

الطبعة الفرنسية

الطبعة الأولى: منشورات لا ديكوفيرت. باريس. سبتمبر- 2014

الطبعة الثانية: منشورات لا ديكوفيرت باريس. فبراير- 2015

الترقيم الدولي- 8-7071-8353-978

الناشر :

وزارة الثقافة والفنون والتراث - دولة قطر

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية :

الترقيم الدولي (ردمك) :

العمل الفني للغلاف: موسى عمر - عُمان

الإخراج والتصميم: علاء الألفي - مجلة الدوحة

المواد المنشورة في الكتاب تُعبّر عن آراء كتابها ولا تُعبّر بالضرورة عن رأي الوزارة أو المجلة.

المحتويات⁽¹⁾

7	- كلمة في حق الكتاب: إلياس صنبر
11	- مقدمة المترجم: مرافعة فكرية «من أجل المسلمين «تحليل جريء للإسلاموفobia»
32	الأصل لا يعص من شيء
38	«مشكلة» فرنسا
50	«أنا أتهم...!» اليوم
61	يمين ضد المساواة
74	يسار ضد الأخاء
86	حرية الاعتقاد
95	اللائكيَّة الأصلية
105	تجاهل العالم
114	لقاء الآخر
125	في مدح التقمُّص الوجداني للأخر
129	رسالة إلى فرنسا
142	- مصادر ومراجع

1- حرر المؤلف هذا الكتاب / المرافعة كسفونية بأنفاس متعددة، لذلك لم يضع عنوانين لفصوله واقتصر بترقيمها، غير أننا ارتأينا أن نضع عنوانين لفصول الترجمة تيسيراً لوصول القارئ إلى مضمونه والعودة إلى الفصول التي تهمه. لنا وجب التنبيه إلى أن عنوانين الفصول هنا هي من اقتراحنا ويتزكّية من الكاتب (المترجم)

إلى إدغار موران

الذي يُبيّن الطريق

(إيديوي بلينيل)

إلى أمي

التي علمتني حب الناس، كل الناس

إلى العرائش

حيث تلقّيت أبجدية التقمّص الوجданى للآخر

(ع. القرشى)

كل إنسان يحمل الشكل الكامل للشرط الإنساني

(مونتين، «محاولات»، الكتاب الثالث: الفصل الثاني)

الجمهورية مكتسحة من طرف الرجعيين
من كل صنف، يعشقونها عشقاً عنيفاً ومرعاً،
يعانقونها لخنقها.

(زولا، «رسالة إلى فرنسا»، 7 يناير 1898)

كلمة في حق الكتاب

كتاب إيدوي بلينيل، الذي أصبح الآن متواافقاً باللغة العربية، هو نداء، ومرافعة مواطنة، وإنسانية وسياسية في الوقت ذاته، تضع مبدأ المساواة في قمة الثالث الثوري.

وبوصفه مرافعة من أجل عدالة لا تقف عند باب الانتمامات الطائفية أو الوطنية، فإن هذا الكتاب يتوجه إلى المستعمررين بقدر توجّهه نحو ضحاياهم أنفسهم، يتوجه إلى المُهِمِّين والمُهِمَّين عليهم، المسلمين كما جميع إخوانهم من بني البشر سواء أكانوا «أقحاحاً» أم كانوا «منحدرين من أصول»، حتى ننْظِف المفاهيم المقيمة المستعملة اليوم في أكثر من مجتمع، بما في ذلك مجتمعاتنا، في عالمنا العربي.

«من أجل المسلمين» يذهب، على الخصوص، إلى أبعد مما قد يُفهم من عنوانه، وعيّاً منه بالأهمية الحيوية للتدقيقات قصد التعبير عن «الإنصاف»، فإن هذا النص، الذي يقول كاتبه إنه كان بإمكانه أن يضع له عنوان «من أجل اليهود» أو «من أجل المسيحيين» أو «من أجل الأقليات المضطهدة» وهكذا دواليك، يتجاوز طموحه

الكوني؛ ومن هنا فإنه مُنصف ومُهم:

منصف، لأنه يتصدّى لتنامي الإقصاء والعنصرية، ويشرح مبدأ اللائكية، الذي يتمّ تحريفهاليوم بشدّة، حتى أصبح قميص عثمان العنصريين من كل حدب، الذين يقدّمون أنفسهم على أنهم من صناديد المدافعين عما يعدّونه أسمى مبادئ الجمهورية قداسةً.

لكن، هل يمكن أن تكون مقاومة الإقصاء مبرّأً للشوفينية والتعصب المستشريّن في بلداننا العربية، كنوع من الهجوم المضاد؟ وهل هذا يعني أن اللائكية شرّ مستطير؟ وهل تكون الأداة الناجعة لسياسة إقصائية منافية لا تجرؤ على الإفصاح عن نفسها؟

لا شيء من هذا أبداً، لأن «اللائكية التي يبتهلون بها كتعويذة سحرية، لا علاقة لها باللائكية الأصلية، التي لا تعني التشنج في وجه الإقرار بعقائد الأقلّيات، بل تعني الاعتراف بها، ليس دفعها نحو الاختفاء، ولكن الاعتراف بحقوقها المدنية. هؤلاء «المليّكين»، غير الأوفياء لتعهّدات قانون اللائكية لسنة 1905، يشكّلون - بالنسبة لللائكية - ما يشكّله التطرّف بالنسبة للدين».

وهو مهمّ، لأنه يبيّن أن الدافع عن الصحايا لا يصنع من تقمّص دور الضحية هوّيّة، وأن الصحايا هم أيضاً مطالبون بالتحلي بالوضوح والشجاعة «وتنظيم أبواب بيوتهم» وهذا هو شرط المساواة، التي لا تفصل بين الحقوق والواجبات.

والحال أننا أمام إغراء تصعب مقاومته، عندما نقرأ تعابير من قبيل «عقائد الأقلّيات» أو بكل بساطة «الأقلّيات» لكي نعدّ أنفسنا ونفكّر في ذاتنا على أننا «أقلّيات وضحايا بشكل قطعي» في كل الأمكنة وفي كل الأزمنة، ونسى- على الخصوص- أن هناك «عقائد أقلّيات» وأقلّيات «منحدرة من أصول» هي جزء لا يتجزأ من بلداننا، وأنها تعيش معنا وبين ظهرانينا، وعلى هذا الأساس، سواء أكانت هذه الأقلّيات أجنبية أم لم تكن، فإنها تستحقّ منا ما نطالب به لأنفسنا في الوضعيات التي نعاني فيها من العنصرية والإقصاء.

إنه من السهل جداً، أو- بالأحرى- من العقم، أن نحصر أنفسنا في وضعية الضحية بشكل قطعي ومطلق، وأن نلقي- من جهتنا- باللائمة على «الغرباء» لمجرد كونهم مختلفين عنا «لأن المسألة تتعلق بأن هذا الأجنبي/ الغريب ليس في الخارج، بل هو أيضاً في الداخل: بين ظهرانينا، وفيما بيننا، وواحد منا»، وأكاد أضيف: أن هذا الغريب، وهؤلاء الغرباء ليسوا «فقط نحن».

من السهل جداً، أو- بالأحرى- من العقم أن نتصلّى من مسؤوليتنا باللجوء إلى التاريخ والغدر الاستعماري، مهما كانت، معاناتنا وما سينا وأوجاعنا منه، ومهما استمرّت.

إن مقوله إيمي سيزير التي يستشهد بها بلينيل، يمكن- مع ذلك- أن تجعلنا نعتقد العكس: «لا أحد يحتلّ ببراءة، ولا ينجو المحتلّ بدوره من العقاب، إن الأمة التي تحتلّ والحضارة التي تبرّر الاحتلال

- أي القوّة- هي أصلًا حضارة مريضة، وحضارة مشوّهة أخلاقياً، ما بين حصيلة وأخرى، ومن إنكار إلى آخر تفتح المجال، دون أدنى مقاومة، أمام جلادها، أقصد عقابها الخاص». ولكن هذا خطأ، لأن هذا الموقف، الذي يدين كل مشروع استعماري، ليس سوى تمهيد لنداء يدعو أيضاً إلى الكفاح من أجل المستقبل دون تجاهل التاريخ، إلى مستقبل يليق بنساء ورجال أحرار، يبنون حريّتهم دون اللجوء إلى الممارسات الشنيعة للذين اضطهدوهم، أو للذين ما زالوا يضطهدونهم.

لكل هذه الأسباب، ولأسباب أخرى غيرها لا أتناولها في هذا التقديم المختصر، فإن كتاب «من أجل المسلمين»، مع أن كاتبه فرنسي إلا أنه لا يعني الفرنسيين فحسب، بل هو، في الواقع، عمل يساهم في بناء مواطنة سليمة، ومن هنا فإنه يعنينا جميعاً، سواء أكنا نقيم في بلداننا أم في بلدان غيرنا؛ أي مع الآخرين.

إلياس صنبر

مايو/ أيار 2015

مراقبة فكرية

«من أجل المسلمين».. تshireح جريء للإسلاموفوبيا

«يد ممدودة، وفعل تصامني» هكذا يقدّم إيدوي بلينيل هذا الكتاب الذي صدر في مطلع الدخول الثقافي الحالي، عن دار «لادي كوفيرت» في باريس، تحت عنوان «من أجل المسلمين» والذي خلّف أصداء واسعة ومتباينة في الأوساط الإعلامية والسياسية والفكرية في فرنسا.

إيدوي بلينيل واحد من الأقلام الصحفية الأكثر ذيوعاً في فرنسا، أتى إلى الدنيا عبر المستعمرات الفرنسية في المارتينيك، ثم أمضى قسماً كبيراً من طفولته وصباه في الجزائر، قبل أن يلتحق للاستقرار- بمنطقة البروتاني في شمال غرب فرنسا. لا شك أن هذا السفر المتميّز عبر قارات وعواالم وثقافات مختلفة قد منحه انفتاحاً فكريّاً وقدرة على فهم الآخر المختلف وتقديره وتجدينه، لذلك هو يعارض اختزال الأجانب في هوية واحدة، ويعد ذلك تذويباً عنيفاً ومحواً للتنوع والتعدد بما هو إغناه. ففي رأيه ليست هناك هويّات مونوليتية ثابتة ومغلقة. والأمر ينطبق عليه شخصياً حيث تتناغم في تكوينه الأصول الكاثوليكية والبروتستانتية لأبويه،

والعناصر الخلاصية (الكريولية) التي اكتسبها من موطن طفولته في جزر المارتينيك، والإسلامية من نشأته في الجزائر، فضلاً عن اليهودية التي اكتسبها بالثقافة والمصاهرة.

تولى بلينيل رئاسة تحرير جريدة «لوموند» الفرنسية ما بين 1996 و2004، وهو يرأس حالياً إدارة جريدة «ميديابارت» الإلكترونية التي أصبحت- في ظرف وجيز- من أكثر وسائل الإعلام تأثيراً في الساحة السياسية الفرنسية. وهو معروف بموافقه الجريئة والمناصرة للأقليات في فرنسا وبتصديه لمختلف أشكال التمييز والإقصاء والتهميش.

أصدر بلينيل- على امتداد ثلاثين سنة، منذ سنة 1985 إلى اليوم- سللاً من الكتب، ناهز عددها العشرين، أعلن فيها- بصوت من لا يهادن- مواقف غاية في الجرأة والاستفزاز الفلسفيين بهدف تحريك المياه الراكدة ومساءلة البديهييات المكرورة التي تعبر عن كسل فكري لم يعد محتملاً، ومن بين هذه الكتب:

- «الجمهورية غير المنجزة- La République inachevée» عام (1985).
- «الكلمات المسروقة- Les Mots Volés» عام (1999).
- «اكتشاف العالم La Découverte du monde» عام (2004).
- «الصحافي والرئيس- Le Journaliste et le Prési-

- « dent (2006) .
- « نضال من أجل صحافة حرة - Combat pour une presse libre (2009) .
- « Le 89 Arabe » مع بنجامان ستورا عام (2011) .

نَسَاءُ الْكِتَابِ:

بدأت فكرة الكتاب بمقال نُشر قبل سنة على موقع «ميدیابارت»، وذلك في سياق سياسي واجتماعي تميّز بنقاش حادّ وعنيف بين مختلف الأطياف السياسية حول قضايا الهجرة، وخاصة منها هجرة العرب والمسلمين، واعتبارها شماعة يُعلّق عليها عجز الطبقة السياسية عن إبداع حلول للأزمة السياسية والاجتماعية الشائكة التي تعرفها البلاد. ففي هذا المناخ المضطرب لم تتردد الكثير من الوجوه ذات الحضور الرائد في مختلف وسائل الإعلام، مثل «إريك زيمور Eric Zemmour»، الذي أصدر في أكتوبر من السنة الماضية كتاباً مثيراً للجدل بعنوان مثير «الانتحار الفرنسي - Le suicide français»، ورونو كامي Renaud Camus الذي أصدر بدوره في بداية 2014 كتاباً بعنوان مستفز هو «فرنسا: انتحار أمّة - France : suicide d'une nation» - عن الجهر بمعاداتها للجالية العربية والإسلامية والتأكيد على امتناع هذه الأخيرة عن الاندماج، بل - بالأحرى - استعصاء ذلك الاندماج عليها بحكم انتمائها لبنيّة فكرية وعقدية

وحضارية متنافة مع بنية القيم الحضارية الغربية ذات المرجعية اليهودية المسيحية. ولعل ما أعطى نوعاً من التبرير لهذه المواقف هو توافر مناخ وطني (انتفاضة الضواحي سنة 2005 والأحداث الإرهابية في تولوز وبروكسل ثم أخيراً في باريس)، ومناخ دولي (العمليات الإرهابية لتنظيم داعش، وقبلها تنظيم القاعدة في جهات مختلفة من العالم).

وفي هذا السياق لم يتزدّد واحد من «أبرز المفكرين» الفرنسيين المعاصرین، مؤلّف كتاب «الهوية التعيسة- L'identité mal-heureuse» آلان فينكلكرودt Finkielkraut A.، في التصريح، على أمواج إذاعة «فرانس أنتر» عشية استقباله كعضو جديد في الأكاديمية الفرنسية (ومن عجيب الصدف، خلفاً للعميل النازي فليسيان مارسو!!)، في إطلاق جملة قنبلة «هناك مشكلة الإسلام في فرنسا». كانت هذه العبارة كافية ليحسم بلينيل موقفه ويتّخذ قرار تحويل المقال إلى كتاب، وهو الذي رفض الفكرة سابقاً، رغم إلحاح العديد من أصدقائه الذين يقادونه الحساسية الفكرية والفلسفية نفسها، بمن فيهم ناشره، مدير دار «لاديوكوفيرت»، هيني غالون. حيث يقول في مقدمة الكتاب: «هناك مشكلة الإسلام في فرنسا». من كثرة ما سمعت هذه الالازمة - بدون أدنى اعتراف - وهي التي تُدخل فرنسا في حرب ضدّ عقيدة معينة، وتجعلها تتأقلم مع الأحكام المسبقة، وتعود على اللامبالاة... قررت الشروع في هذا الكتاب. وأمام التطبيع الثقافي مع خطاب شبيه بذلك الذي كان

يؤكّد على وجود «مشكلة يهودية» في فرنسا قبل أن تقع الكارثة، قررت التصدّي من خلال الانحياز- بعقلانية- إلى مواطنينا من أصول أو ثقافة أو عقيدة إسلامية، في مواجهة أولئك الذين ينضّبونهم شمّاعة يعلّقون عليها قلقنا وأضطربنا وتردّنا».

لقد وصل الأمر- بالنسبة لبلينيل- حَدّاً لا يمكن السكوت عنه، وأن الركون إلى الصمت لن يكون أقل من خيانة أخلاقية للقيم التي يؤمن بها وللمبادئ التي تأسست عليها الجمهورية الفرنسية، ومبرأة جبانة لعنف رمزي صار يمارس يومياً ضدّ جزء من مواطني فرنسا. الذين ساهم أجدادهم في تحرير البلاد من النازية ويساهمون اليوم- بدينامية- في تطوير اقتصاد البلاد.

عموماً، يمكن اعتبار إيدوي بلينيل جزءاً من الاستثناء الفكري الفرنسي، إذ يمثل واحداً من بين قلة من المفكرين الفرنسيين التزّيّهين والملتزمين بمناصرة قضايا الأقليات والوقوف في وجه الإنزلاقات السياسية والفكريّة لقسم لا يستهان به من النخبة السياسية والإعلامية والفكريّة في فرنسا.

«دفاعاً عن المسلمين» من أجل فرنسا

في سياق مشابه نشر الأديب الفرنسي المعروف إيميل زولا مقالاً على صفحات جريدة «الفيغارو» بعنوان «من أجل اليهود». كان

ذلك سنة 1896، في أجواء اتسمت بكراهية اليهود ومعاداة السامية، ترتب عن قضية الضابط اليهودي ألفريد دريفوس، المدان - ظلماً - سنة 1894 بالخيانة الوطنية والعملة للعدو الألماني. لقد أحدثت هذه القضية شرخاً عميقاً في الأوساط السياسية والثقافية وداخل المجتمع الفرنسي بعد أن أصبح كل من ينتمي إلى اليهودية، بالأصل أو بالثقافة أو بالعقيدة، موضع تشكيك.

نسج بلينيل، بشكل مقصود، عنوان كتابه على منوال عنوان مقال إيميل زولا المثير، وذلك من أجل المبالغة وإحداث الصدمة وإيقاظ الضمائر، التي، من كثرة ما تعودت على سماع خطابات إسلاموفobia، تكون لديها نوع من التطبيع مع هذه المواقف المسمومة، فجاء هذا الكتاب كصفارة إنذار أرادها بلينيل أن تصدح عالياً «من خلال الدفاع عن المسلمين في إطار التنوع، بكل ما تحمل هذه العبارة من معنى. الدفاع عن كل اللواتي وكل الذين يريد الخطاب المهيمن أن يصهرهم ويحصرهم في عقيدة واحدة تُحضر - بدورها - في أصولية ظلامية. تماماً، كما بالأمس، أعيد أناس آخرون (يقصد اليهود) إلى ماهية واحدة و تعرضوا للسخرية والافتراء من خلال خلطة إيديولوجية من الجهل والارتياح والتشكيك مهدت الطريق للاضطهاد».

فالتطبيع مع المواقف الإسلاموفobia من شأنه أن يعمق الشرخ وينتج احتقاناً اجتماعياً ستكون له تداعيات كارثية على جميع مكونات وشراحت المجتمع، وقد يُنتج مأساة جديدة شبيهة بالأسنة

التي تعرّض لها اليهود خلال الحرب العالمية الثانية. لذلك ما فتى بلينيل يردد، على مختلف أمواج الإذاعات وبلاتوهات التليفزيون وصفحات الجرائد التي استضافته، أن كتابه يمكن أن يُعنون بـ«من أجل فرنسا» أو «من أجل الأقلّيات». لأن الهدف منه هو تجنب فرنسا محاكم تفتيش جديدة وتكرار مأسى الماضي.

إذا كانت فرنسا وُفِقت، بعد مجهد دام نصف قرن، في فك دولاب معاداة السامية (بتعبير بلينيل) فقد بقي - إذًا - فك دولاب الإسلاموفوبيا لتحقيق المساواة الكاملة حتى يصبح بإمكان الفرنسي المسلم أن يجهر بهويته بوصفه فرنسيًا ومسلمًا في الوقت ذاته، وليس بوصفه فرنسيًا أو مسلماً، إذ لا تعارض ولا تنافر بينهما.

صرخة ضد الإسلاموفوبيا وصناعة الخوف

يشرح بلينيل في مرافعته «من أجل المسلمين» أن قضية الإسلام يتم توظيفها بكثافة لصناعة عدو داخلي، بالمنهجية نفسها التي شرحتها المنظر النازي كارل شميت، وذلك لخلق حالة من الفزع لدى جزء هام من الرأي العام الفرنسي الذي أصبح يتبنّى مواقف عنيفة ضدّ قضايا الهجرة، التي صارت مرادفة - في الكثير من وسائل الإعلام - للإسلام والتطرف والإرهاب والغزو الثقافي والانحراف.. وغيرها من مفردات القاموس الكزيونوفي: «في سنة 2013، أشارت اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان إلى «استفحال العنف»، وذلك

في تقريرها السنوي حول العنصرية ومعاداة السامية والكزنيوفobia، وأن المعطى الأكثر ثباتاً وتجذراً في هذا العنف هو التعصب المعادي للمسلمين والتكتُل المناهض للإسلام. «إذا قارنا مرحلتنا بمرحلة ما قبل الحرب يمكننا القول إن المسلم متبعاً بالمغاربي عوض اليهودي في التمثّلات وفي صناعة كبش الفداء» حسب تعليق علماء الاجتماع والسياسة الذين استشارتهم اللجنة. وفي هذا الإطار أصبحت تطرح قضايا جديدة مثل اقتراح منع الرموز الدينية (الحجاب) في الجامعات والمدارس العليا، ومنع الأمهات المحجبات من مراقبة صغارهن إلى أبواب المدارس، والتساؤل عن صيغ لمنع أي شكل من أشكال حضور الدين (المقصود بهذه العبارة العامة هو الإسلام) في المقاولات، بل هناك من ذهب إلى أبعد من ذلك بطرح موضوع الرياضيين (لاعبي كرة القدم بالخصوص) وتأثير أدائهم لشعائرهم الدينية على عملهم!

من هنا يحذّر بلينيل من التوظيف المتهافت للإسلاموفobia بذرية حماية اللائكية وتحصينها، كما يؤكّد على استعجالية وراهنية التصدّي للتوظيف السياسي لقضايا الهجرة والإرهاب مؤكّداً على ضرورة الفصل بين القضيتين وأن ليس بينهما علاقة السبب والنتيجة كما يحاول البعض التدليل على ذلك بليّ عنق الحقائق وتزيف الواقع، ويدعو إلى مقاربة سؤال الإسلام بمفاهيم التلاقي الثقافي والتنوع الحضاري وتعدد الهويات وдинاميتها، مجابهاً أية محاولة لاستثمار الموضوع سياسياً، ومنتسباً في وجه فئة من المتعصّبين

الذين ينْصِبون أنفسهم سَدَنة معبد الالئكية وحرّاس الثقافة والقيم الفرنسية، كآلن فينكلكرود، وإريك زيمور، ومن على شاكلتهما، ممّن يغامرون، من خلال مواقفهم الخرقاء، بالسلم الاجتماعي للبلاد: «إن الذين يتوافرون على بذخ اجتماعي ليس لتخبطهم وتقاضيهم أي عذر مقبول... هم الذين يفترض فيهم المساهمة في التربية والتنوير والرُّقي، بدل التدجين والتجييش، هم الذين يزعمون امتلاك المعرفة ويوكّدون أنهم يفكّرون ويسعون إلى التوجيه، لكنهم أصبحوا، أمام تحديات الواقع وشكوكه، جهلاً وأغبياء وخطيرين. وأمام عجزهم عن المعرفة والتفكير والتصرّف، لم يعد بمقدورهم أن يقترحوا سوى انفعالات قاتلة تغلّفها هواجس الإسلاموفوبيا: الانفعالات البشّيّة لعدم المساواة والتراتبية والتمييز، انفعالات مدمرة لن تستثنى - في نهاية المطاف - أحداً، ما دامت تؤدي - حتماً - إلى الفرز والتمييز والانتقاء بين أفراد الجماعة البشرية، انفعالات ارتقائية ومدمرة تلقي وتحريّب أمل الانعتاق الذي كان محركه - دائمًا - المساواة في الحقوق».

لم يتأخر إريك زيمور في الرد على بلينيل، حيث عاب عليه عيّاً منهجيّاً من خلال المقارنة التي قام بها بين وضعية اليهود في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ووضعية المسلمين في فرنسا اليوم. فاليهودي - كما جاء في ردّ زيمور المنشور في جريدة «لوفيغارو» بتاريخ 1 أكتوبر/تشرين الأول 2014 - كان يقدّم بوصفه ثريّاً حقّ نجاحاً غير مستحقّ، أما الخوف الذي يثيره المسلمون اليوم فراجعُ

إلى كثريهم العددية وإلى التطرف والإرهاب الإسلاميين، فضلاً عن كون العنف الذي يتهدّد اليهود في فرنسا يقف وراءه- في أغلب الحالات- مسلمون. وفي الاتّجاه نفسه سار بونوا رايسيكي Ben-oît Rayski - الذي كان قد نشر، منذ سنتين، مقالاً بعنوان: «من الواجب علينا أن نكون إسلاموفوبيين *On a le devoir d'être islamophobe* !»، ففي مقال آخر نشره بعد صدور كتاب «من أجل المسلمين» حاول رايسيكي تعويم قضية الإسلاموفوبيا الفرنسية في مناخ دولي يتميّز بالجرائم المرتكبة ضدّ المسيحيين في نيجيريا، والعراق، والسودان، وذبح الرهائن الغربيين في مناطق داعش، علماً أنّ بلينيل كرّر، غير مُرة، إدانة الصارخة والحازمة لهذه الجرائم، مؤكّداً - في الوقت ذاته - خطأ إدانة مسلمي فرنسا بجرائم لا يد لهم فيها، ولا يجوز التوسل بها لتحميلهم وزرها، ومن ثمّ معاداتهم.

الإسلاموفوبيا لا لون سياسي لها

في عملية التشريح التي قام بها إيديوي بلينيل للإسلاموفوبيا، عمد إلى تحليل مواقف مختلف الأحزاب والهيئات والتيارات السياسية، من مختلف الأطياف، من أقصى اليمين إلى اليسار الثوري والراديكالي؛ ليبرز كيف أنها انحازت، بوعي أو بدونه، لمواقف الجبهة الوطنية العنصرية، فصارت تنتج الخطاب الإقصائي والتميizi نفسه، مع محاولة صبغه بصبغة التحليل الموضوعي والرصانة الفكرية والالتزام

الأخلاقي. علماً بأن غايتها انتخابوية محضة ولا تتجاوز الرغبة في استقطاب أصوات ناخبين وقعوا ضحية تخويف منهج ضَخَّمه وسائل الإعلام: «لقد شهدت العنصرية تحولاً عميقاً في الأنماذج «البراديفم» خلال سنوات ما بعد تصفية الاستعمار، من خلال انزلاق العنصرية البيولوجية نحو عنصرية ثقافية»، بحسب ملاحظة اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان، وبالرُّتُور وراء هذا اللبوس الجديد أصبح مصطلح «الإسلاموفوبيا» يُستعمل من طرف جماعات سياسية لاستقطاب كتلة انتخابية أكثر اتساعاً، تتشبَّث بحق التعبير عن كراهية الدين الإسلامي والمسلمين. والمُقلق أكثر أن إحدى الفصائل المتطرفة قد تجاوزت مستوى الخطاب إلى مستوى الممارسات، فبحسبها: إن التصريح بالإسلاموفوبيا هو جزء من حرية الرأي والتعبير، وعلى هذا الأساس، فإن مظاهرات الكراهية التي قد تُستخلص منها، سواء ما كان منها ضدّ العقيدة الإسلامية أم ما كان ضدّ معتقداتها، لا يمكن أن تقع تحت طائلة القانون الجنائي. وبمسايرة هذا المنطق الخطير فإن تعنيف سيدة محجبة ليس إلا عملاً نضالياً ضدّ ممارسة تُعدّ شكلاً من أشكال الاضطهاد الممارس في حق النساء».

فاليمين المتطرف ممثلاً بالجبهة الوطنية التي تتزعّمها اليوم مارين لوبين قد اتّخذ من العنصرية، بمختلف تلويناتها الكريزوفوبية والاسلاموفوبية والزنجوفوبية...، أصله التجاري وثابته العقدي ونواته الإيديولوجية الصلبة، وذلك منذ تأسيس هذا الحزب على

يد عَرَاب اليمين المتطرف، الفرنسي جان ماري لوبين، الذي رغم تواريه في الخلف، وتسلیمه مفاتیح الحزب لابنته وحفيدته، فإنه ما زال يواصل خرجاته الإعلامية المثيرة التي يخلط فيها - باستمرار - بين الهجرة والانحراف والإجرام والتنافر الحضاري للإسلام مع القيم الفرنسية. وبعد النجاح الذي كان منتظراً للجبهة الوطنية في الانتخابات البلدية لشهر مارس 2014 والتي أهْلَته لرئاسة ما يقارب 15 بلدية. ها هو عمدة مدينة بيزيه Béziers في جنوب فرنسا يصرّح، على أمواج القناة العمومية الثانية، في بداية ماي 2015، بأن 64.4 % من الأطفال، في مدارس المدينة التي يُسیرُها، هم مسلمون، وبإحداث بيانات خاصة بالطلاب المسلمين بناءً على أسمائهم الشخصية والعائلية. علماً أن القانون الفرنسي يجرّم هكذا تصنيف، ويمنع الإحصاءات الإثنية !! (يذكرنا هذا بالسجلات الاستعلامية التي كانت تفردها الأنظمة التوتاليتارية في أوروبا للمعارضين والشيوعيين واليهود، بوصفهم أعداء داخلين و مجرمين يجب وضعهم تحت المراقبة الأمنية).

أما اليمين الجمهوري فقد أدرك بدوره القدرة الاستقطابية للخطابات التي تخلط بين قضايا الهجرة والانحراف والعجز عن الاندماج والتنافر الحضاري والإسلام. وبعد خطابه في دكار سنة 2007، والذي تجرأ فيه على الإعلان، دون أن يرُف له جفن، بأن الإنسان الإفريقي لم يدخل التاريخ بما يكفي، عاد نيكولا ساركوزي سنة 2012 - من خلال خطاب غرونوبيل - ليعزف على الوتر

الذي يدغدغ أحاسيس العنصريين، أملأً في استقطاب أصواتهم في الانتخابات التي كانت على الأبواب. وذلك حين أعلن أن فرنسا تعاني من نتائج خمسين سنة من الهجرة غير المفنة، وأن الانحراف الذي تلحظه لدى الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين هو نتيجة لاحتقار القيم الأساسية للمجتمع الفرنسي. وفي غمرة الحملة الانتخابية للرئاسيات، لم يجد كلود غيان- Claude Guéant، وزير الداخلية وشئون الهجرة في حكومة اليمين تحت عهدة الرئيس ساركوزي، غضاضةً من التصريح تحت قبة البرلمان بأن «كل الحضارات ليست لها القيمة نفسها»، وهو التصريح الذي أكدده في اليوم الموالي على أمواج إذاعة «فرانس أنتر» مشيراً إلى وجود ممارسات وطقوس وثقافات تتعارض مع قيم الجمهورية الفرنسية، وبالخصوص الحجاب الإسلامي وأداء الصلوات في الشارع.

ثم دخل الحزب الاشتراكي الفرنسي على خطّ الإسلاموفobia من خلال واحد من أبرز قادته، مانويل فالس، الذي يشتراك مع فرانسوا هولاند اليوم في قيادة دفة الحزب والدولة من موقعه وزيراً أول. فحينما كان وزيراً للداخلية سنة 2013 أدى بتصريحات أثارت ضجة كبيرة، جاء ذلك خلال اجتماع للحزب الاشتراكي لمناقشة موضوع «فرنسا في أفق 2025» حيث حدد فالس ثلاثة تحديات تواجه فرنسا، من بينها مدى قدرة الإسلام على التلاويم مع القيم الديموقراطية، وأكثر بعد ذلك من استعمال عبارة ملغومة: «العدو الداخلي». يعلّق بلينيل على هذه التصريحات قائلاً: «إذا كان

ما زال للكلمات معنى فيجب الاستعداد للحرب، حرب لفرنسا ضدّ أخرى، بما تستدعيه الحرب من التنازل عن القواعد والممارسات السليمة لحياة ديمقراطية. حرب ضدّ ديانة (الإسلام) وضدّ حارات (الضواحي الشعبية)، ضدّ معتقد ومناطق، كلّا هما يُنسب إلى جزء من أبناء بلدنا الأقلّ حظوة والأقلّ حماية.».

ولم يسلم من فتح الإسلاموفobia حتى اليسار الثوري الراديكالي الذي فهم المقوله الماركسية «الدّين أفيون الشعوب» فهماً خاطئاً، في نظر بليغيل، فانجرّاً تدريجياً - نحو خطاب يلتقي - موضوعياً - مع المواقف الإسلاموفوبية.

إن الإسلاموفobia سلاح مدمّر، ووباء فتاك يمكن توظيفه سياسياً لاستقطاب أصوات كتلة انتخابية واسعة وتحقيق مكاسب انتخابية مؤقتة، لكنه قد يوظف - أيضاً - لإشعال فتنة اجتماعية من خلال تأليب جزء من مواطني فرنسا ضدّ الجزء الآخر؛ مما سيعصف - لا محالة - بالسلم الاجتماعي للبلاد، والذي تمّ تشييده عبر ترسانة من القوانين، لكنها لم تعد اليوم كافية بحسب بليغيل. وعلى هذا الأساس أصبحت الإدانة ضرورة أخلاقية وواجبًا تفرضه النزاهة الفكرية، ما دامت كل الاحتياطات الدستورية والقوانين الرادعة لم تنفع لمنع انتشار الأحكام الجاهزة والمواقف المسبقة، المعادية والحاقدة على المسلمين سواء أكانت مسلمين بالأصل والانتماء، أم بالظاهر والشكل، أم بالعقيدة والممارسة. إن الجهر بالإدانة ليس

فقط دفاعاً عن المسلمين، بل دفاعاً، كذلك، عن كل الأقلّيات التي يهدّها هذا الاستئناس بكراهية الآخر، ويصّمّها بالعار ويضعّفها».

لماذا هذه الترجمة؟

لقد ارتأينا تقديم هذا الكتاب للقارئ العربي لأسباب متعدّدة تختلف وتنداخل فيما بينها. فموضوع الإسلاموفوبيا يكتسي أهميّة وراهنية لا يُخطئها المتأمّل المتّبّصّ، في ظلّ تصاعد العداء لل المسلمين في الغرب وحتى خارجه، منذ التحوّل الكبير الذي عرفته الأوضاع الجيوسياسيّة في العالم بعد الاعتداءات الإرهابية على برجيّ مركز التجارة العالمي في 11 أيلول/سبتمبر 2001، وما أعقّب ذلك من تداعيات تمثّلت في الغزو الأميركي لأفغانستان (2001) وال العراق (2003) وظهور تنظيمات إرهابية هنا وهناك، في الغرب والشرق الإسلاميّين وفي مالي ونجيريا والصومال...، كلها تنسب نفسها إلى الإسلام، وترّعّم التعبير عن روحه وجوهره، وفي الأعمال العدوانية المتّكاثرة في مختلف المدن والعواصم العالميّة بما فيها العربية، وصولاً إلى «دولة داعش»...

أفضّت هذه الوضعية الأليمة إلى إحداث تشويش وبلبلة في الأذهان، وتزايدت معها مشاعر العداء والحدق والكراهية لل المسلمين (بالأصل والانتفاء، أو بالشكل والمظهر والاسم، أو بالثقافة والمرجعية، أو العقيدة والممارسة)، فحقّ القارئ العربي و/ أو المسلم - مهما

كانت درجة علاقته بالعروبة أو بالإسلام- أن يطّلع على الصورة التي يرسمها له غيره، وكيف ينظر إليه الآخرون. وأن يدرك أن الغرب كله ليس ملة واحدة. وإنما يقع في خطأ من يصمونه بالسوء نفسه.

وإذا كان الإعلام يسلط كشافاته على العنصريين والإسلاموفوبيين، فهناك في المقابل آخرون، علّمتهم التجربة والمعرفة أن الماهية تصنّعها المسارات، وبحّسهم الإنساني (حقيقة وليس زعمًا) شعروا بمعاناة الآخر المختلف، فتقّمّصوه وجداً، وانحازوا إلى قضيّته بالصراخ عالياً؛ صرخة العقل والحقيقة والمستقبل والأفق الكوني المفتوح على الإنسان فينا جمّعاً، وفي كل واحد منا مُفرداً، فليست هناك سوى منظريّ الهويات التعيسة والمنتّحرّة.

ولمّا رأينا أن المتابعات الصحفية لا تكفي لاطّلاع القارئ العربي على ما يُنشر ويرُوج له في الغرب، خاصة إذا لم تتوافر له إمكانية الوصول إلى هذه النصوص في لغتها الأصلية، ارتأينا أن نضع بين يدي القارئ هذا الكتاب الذي يكتسي قيمة فكرية كبيرة. ومع أنه يركّز على تحليل الإسلاموفوبيا في فرنسا، فإن القضية تتجاوز الحدود الثمانية الأضلاع لهذا البلد، وقد لاحظنا وعايننا جميعاً تمظّراتها في أكثر من دولة مثل حركة «بيغيدا - PEGIDA» في ألمانيا القريبة، و«الفجر الذهبي - Chryssi Avgui» في اليونان الأقرب إلى الشرق، وحتى في الولايات المتحدة وكندا. والإسلاموفوبيا بهذا المعنى لا تهدّد المسلمين فقط، بل تهدّد

السلم والتعايش في العالم مثلاً يهدّده الإرهاب الإسلامي وغير الإسلامي، وتُهدّد الديموقراطية والحرّية التي هي توقنا جمِيعاً. لأن هذه الأخيرة يهدّدها الحقد من كل جانب، فكما يقول بلينيل «الحقد على الإنسان ينتهي دوماً برفض الديموقراطية» حين تقبل شعوب دول عريقة في الديموقراطية بسياسات «الباتريوت أكت» و«البيغ برادر».

والإسلاموفobia ليست قضية من يعيشون في الغرب فقط، بل إن امتداداتها تذهب إلى أبعد من ذلك لتعمق من التشويه الذي يطال صورة العالم العربي والإسلامي، بتراثه وإرثه التاريخي والحضاري، وبتناقضاته وأزماته، وبتعدُّديته وتنوعه. فحقَّ على قادة السياسة والفكر والإعلام في هذا العالم، أن يتحمّلوا مسؤولياتهم في مواجهتها، حتى لا يكون الردّ مجرّد أعمال هوجاء تشُوّه، (إذا كان مازال الوضع يحتاج إلى المزيد)، وتسيء إلى المسلمين، ولا تنتصر للإسلام ولا لغيره.

وفوق كل هذا وذاك، فإن الإسلاموفobia، هي الوجه الجديد للعنصرية، من ضمن سلسلة طويلة من الوجوه اتّخذتها هذه الظاهرة، من معاداة للساميّة، وكراهية للزنوج، وحقد على الصُّفُر..، فهي دمية جديدة من ضمن سلسلة الدمى المتداخلة (بتعبير بلينيل). ولا أحد -إذاً- يمكنه تجاهل هذا الموضوع، بزعم أنه لا يعنيه، فواجب علينا أن نتصدّى لها باسم القيم الكونية الساميّة، وباسم الإنسان الذي هو

ما هيّتنا الأولى.

ومن العرفان أن أتوجّه بالشكر- بدايةً- إلى إيديوي بلينيل Edwy Plenel الذي أبدى موافقته وتحمّسه، بمجّرد أن اقترحت عليه ترجمة كتابه هذا، بعد حوالي شهر من صدوره، ويسّر لـنا سبل التواصل مع الدار الناشرة قصد تفوّيت حقوق ترجمة هذا الكتاب الذي تعلّمت منه الكثير، وأنا أرهق صفحاته تقليباً وعباراته قلباً، وأرهقني بأسلوبه وصيغه المجازية والتي لم يكن من السهل دائمًا صياغتها في لغة عربية سليمة ومفهومة، مع الحرص على الوفاء لحرفيّة النص وروحه معاً. أطمع في الأجرين إن كنت قد وُفّقت، وإنما فحظي أجر واحد، وأقنع به.

كما أشكّر دار «لا ديكوفيرت»، وعلى وجه التحديد السيدة ديلفين ريبوشون فيون Delphine Ribouchon Fillon، مسؤولة حقوق الترجمة في الدار الناشرة، إذ بادرت إلى ربط الاتصال بي بمجّرد أن أشعرها إيديوي بالمشروع، وأبدت استعداداً لم يكن متوقعاً، لتسهيل شروط نقل حقوق الترجمة والنشر.

وأعرفاني وامتناني يذهبان إلى هيئة تحرير مجلة «الدوحة»، التي عبّرت عن استعدادها لنشر هذه الترجمة للكتاب، لما فيه من انسجام مع افتتاحها على الثقافات العالمية وسعيها إلى إعلاء القيم الكونية العليا وإشاعتها في منطقتنا العربية ولدى قراء لغتها: قيم التسامح،

والتعايش، والحوار.

وممتن لكلّ مَنْ دعمني في هذا العمل، سواء بالتوجيه والتشجيع
والكلمة الصادقة.

عبداللطيف القرشي

غرونobel 8 مايو/أيار 2015

إيدوي بلينيل

من أجل المسلمين

الأصل لا يعصم من شيء

«هناك مشكلة الإسلام في فرنسا»، ذاك ما سمعته ذات صباح من شهر حزيران/ يونيو 2014 على أمواج القناة الإذاعية العمومية الرئيسية في فرنسا. لم يكن ذلك تصريحاً هامشياً، بل هو لشاهد اليوم، ضيف هيئة التحرير، ليستهيل - بدون معارض - الهاجس الذي يستحوذ على فكره. ليست أقل من «قلق حضاري» «مشكلة الإسلام» هاته، يستطرد الضيف، متأسفاً على «التنازل عنها لفائدة الجبهة الوطنية⁽⁽¹⁾⁾». موظفاً السلطة المعنوية التي تمنحها له صفتة كضيف مرجعي، ليدعو أحزاب الحكومة من اليسار كما اليمين، لمعانقة أجندة الجبهة الوطنية بدون تحفظ.

1- الجبهة الوطنية Front National، حزب يميني متطرف أسسه سنة 1972 جان ماري لوبين M.J. Lepen، وترأسه إلى حدود 2011، حين سلم اللواء لابنته مارين لوبين Marine Lepen. (جميع هوامش الكتاب من وضع المترجم).

معلوم أن الشيطان يتخفّى في التفاصيل، وفي هذه الحالة صدفة الزمن. كان ذلك في «إثنين العنصرة- *Lundi de pentecôte*»، هذا العيد المسيحي الذي يحلّ بعد خمسين يوماً من عيد الفصح، احتفاءً ببهوّط الروح القدس على حواريّي يسوع الناصري، متّبوعاً بعيد السكوت، ثالث أعياد الحج اليهودي الذي ينحدر بدوره من التقاليد العريقة لموسم الحصاد. والحال أنه، في التقليد المسيحي، اتّخذ الروح القدس شكل ألسنة نارية نازلة من السماء تدفعها رياح عاتية، ولما وقعت على كل واحد من الحواريين خلّطت ألسنتهم، فصاروا ناطقين بجميع لغات الأرض. فكيف لشخص مطلع على الديانات الكونية السائدة أن لا يدرك في هذا المشهد المسيحي الأصيل صدى التّنّوع في العالم، واحترام التّعدد والاهتمام بالآخرين؟

لا شيء من هذا حدث ذلك الصباح الذي لم أسمع فيه سوى لغة واحدة، منغلقة على كل الآخريات، لغة الرفض والإقصاء، لغة عنيفة حدّ الدهشة، تتّسّرّ بمظهر مُتّزن. لقد كانت لغة التمييز المهدّب؛ لغة الجهل التي تعتقل - بدون تمييز، وبالاستهجان نفسه - رجالاً ونساء وأطفالاً، بغضّ النظر عن تنوّعهم وتعدّديتهم. ذنبهم هو عقيدتهم. لغة الأحكام المسبقة التي تصنّع الأجنبي الغريب وتحصر، في ماهية واحدة⁽¹⁾، أنساً بسبب أصلّهم وثقافتهم وعقيدتهم ومظهّرهم

1- يستعمل الكاتب لفظة Essentialisation التي ترجمناها بـ«المُهاهأة»، ومنها: (ماهـي - ماهـة) وهي من المفاهيم الأساسية التي يستند عليها في تحليله. ينطلق المفهوم من المقولـة الشهـيرـة لـسـارـتر «الـوجـودـ سابقـ»

وموطن ولادتهم.

في كثير من الحالات تكون للواجهة تداعيات أكثر كارثية من تداعيات الشيوخوخة: تلك التشريفات التي تَتَسَتَّرُ على النكسات، تلك النياشين التي تفضح التنازلات. هذا الموقف الهدام هو للأكاديمي «آلان فينكلكرود Alain Finkielkraut» المنتخب حديثاً من الخالدين⁽¹⁾، والذي نصَّب نفسه ناطقاً باسم «الفرنسيين الأقحاح» في مواجهة تهديد الاستبدال الكبير⁽²⁾ الذي نَظَرَ له، شريكه في التقهقر الكزينوفوبي⁽³⁾ رونو كامي Renaud Camus. فالكاتب ليس - فقط - حاملاً لرأية فكر محافظ مهين للحداثة في مختلف أشكالها، بل أصبح الضمانة المحترمة لأكثر الأطروحات العنصرية بساطةً ورداءة، المقتنة باختزال أعمى للاحتراز ضد العنصرية، في

على الماهية- l'existence précède l'essence» وليس العكس. فالذين يعيون الناس إلى ماهيّتهم أو جوهرهم، يبغون وجودهم وما يمكن أن يطرأ عليه من تحولات تصنّفها تجربتهم الشخصية، ويصقلها مسارهم، ويركزون بدلاً عن ذلك على حصرهم في ماهية واحدة وجوهر جامد لا يتغير، ولا يمكنهم الفكاك منه.

1- «الخالدون- Immortels» صفة تُطلق على الأشخاص المنتخبين لعضوية الأكاديمية الفرنسية حُرَاساً على سلامَةِ اللغة الفرنسية.

2- «Grand remplacement» مصطلح جيد وُظفَّهُ الكاتب الفرنسي المتنمِّي إلى اليدين المنظرِفِ رونو كامي، الذي يرى أن المجتمع الفرنسي يعرف تحولاً سريعاً، بسبب الهجرة والخصوصية المرتفعة للأقليات العربية والإفريقية مما س يجعلها تمثل أغلبية ساكنة البلاد. وتصريح عمدة مدينة بيزيه بتاريخ 4 ماي 2015 على القناة الثانية والذي كرّره على قناة BFM وراديو RMC والذي جاء فيه: «ثلاثة الأطفال في مؤسسات التعليم قبل المدرسي والمدرسي في ميتي هي من أصول أجنبية، وهذا شيء كثير، أؤكد أن هنا كثير جداً» هو تعبر عن نظرية الاستبدال الكبير هاته.

3- «Xénophobie» يمكن أن نترجم المفهوم بالخوف من الأجنبي أو رُهاب الغريب Xénos، لكننا ارتَأينا أن نحافظ على اللفظة في أصلها اللاتيني كما هو الحال في جميع اللغات الأخرى. يوظف المفهوم لتصنيف حالة نفسية فردية أو جماعية يهيمن فيها الخوف من الغريب الذي هو محل تشكيك ورببة، ويتحول الخوف إلى إقصاء وتمييز مُتَّهِجُين يعكسان العجز عن الانفتاح على الآخر المختلف.

معاداة السامية، ومن تم تُصبح الجبهة الوطنية حزباً مثل الآخرين بمجرد التخلّي عن معاداة السامية⁽¹⁾.

ومع ذلك فقد حصل أن كان أقل احترازاً، لاسيما خلال الانتفاضات الحضرية لسنة 2005، التي كان تطويقها البوليسي ومسبباتها الاجتماعية موضوع توثيق واسع من طرف الباحثين والصحافيين. ففي حوار (على الساخن)، والأحداث على أشدّها، مع جريدة «هآرتس» - أكّدته اليومية الإسرائيليّة رغم التراجعات اللاحقة للمستوجب - يستغيث الأكاديمي القادم، من رؤية «البرابرة» على أبوابنا، ويحدّر من «انتفاضة ذات طابع طائفي - ديني». ويخلص إلى أن «الفكرة السخية للحرب ضدّ العنصرية، تحولت - تدريجياً، وبشكل فظيع - إلى أيديولوجية كاذبة، وستصبح مواجهة العنصرية في القرن الواحد والعشرين مثل ما كانت عليه الشيوعية في القرن العشرين» يقصد - ضمنياً - أنها ستصبح أيديولوجية إجرامية.

أمام صرخات الاحتجاج التي أثارتها هذه التصريحات، لم يكن صدفةً أن يسرع من كان آنذاك وزيراً للداخلية، والمعروف بتصرّيفاته النارية التي لم تُسهل إخماد الانتفاضات، لنجدة «هذا المثقف الذي يشرف الذكاء الفرنسي». واستعمل نيكولا ساركوزي Nicolas

-1- من المظاهر الأولى للعنصرية التي استهدف اليهود كشعب من أصول سامية. فمعاداة السامية أو اللاسامية هي معاداة اليهود، وهناك من يستعمل اليوم مصطلح جيد هو «جيبيوفوبيا». «Judéophobie»

آنذاك لازمته المفضلة عن معارضه «ديكتاتورية المشاعر البلية»، هذه التركيبة اللغوية الفارغة التي ترنّ في الأذن كدعوة لِقَة لمساندة نظام المشاعر المشينة، هو المختال بكراهياته ونزاعاته الإقصائية، والساخر من الرفاه، والحااط من السخاء. «إنه مثقف لا يمكن الاستغناء عنه» تلك هي العبارة التي سيعمد إلى ترديدها أعضاء الأكاديمية الفرنسية، الذين سينتخبون، سنة 2014، مؤلف كتاب «الهوية الشقية- *L'Identité malheureuse*» لعضوية الأكاديمية. وتأييداً لهم دخل ساركوزي- فضلاً عن تراكم ملفاته القضائية وأنه سيبقى صاحب اختراع وزارة الهوية الوطنية - على خطّ المزايدات ليصفه بـ«واحد من ألمع مثقفينا».

الأصل لا يعص من أي شيء، فوحدها الحياة تقدم الدليل من خلال مسارها وانسجامها، فقد سبق لنا أن عرفنا فينكلكروت مختلفاً، غير أن ذلك كان منذ زمن طويل، سنة 1980 ، في كتابه «اليهودي المُتخيل - *Le Juif imaginaire*» حين قدّم «مراقبة دفاعاً عن المُبْهَم» داعياً إلى «التفكير في العالم في شموليته» بدل اختراله في هويّات مُتحتجزة في موقع مُعيّنة وأصولٍ ثابتة لا تتبدل، وأمم منغلقة على ذاتها. لا شكّ أنها التراجيديا الفردية المعتادة لمساعي متعطّشة للاعتراف تمزّق أحياناً أقلّيات، أو يلحقُ اضطهادها حتى الأحفاد: هذا القنوط المتأول عن الانزعاج من النبذ هو الذي يدفع مَنْ أدرك النعمة حديثاً إلى المبالغة في الحماس؛ فهذا الذي أدرك النعمة لن

يَدَّخُرُ جهاداً لِإشباع رغبته في أن يحظى بالاعتراف والتقبيل إلى حدّ المخاطرة بالضياع، ضياع تاريخه وذاكرته وإرثه.

«مشكلة» فرنسا

«هناك مشكلة الإسلام في فرنسا»... من كثرة ما سمعت هذه اللازمة - بدون أدنى اعتراض - التي تدخل فرنسا في حرب ضد عقيدة معينة، وتجعلها تتأقلم مع الأحكام المسبقة وتعود على الالامبالاة، باختصار: تستأنس بالأسوأ. من كثرة ذلك قررت الشروع في هذا الكتاب. أمام التطبيع الثقافي مع خطاب شبيه بذلك الذي كان يؤكّد على وجود «مشكلة يهودية» في فرنسا قبل أن تقع الكارثة الأوروبية أردت التصدّي - من خلال الانحياز - بعقلانية - إلى مواطنينا من أصول وثقافة أو عقيدة إسلامية - لمواجهة أولئك الذين يقدّمونهم أكباس فداء لقلقنا وحيرتنا.

إن الطبقات العليا التي هي تهمني هنا، بحكم أن الهواجس المناهضة للأجنبية لا تتولد تلقائياً ((1)), بل توجدها وتصونها -

1- «تولد تلقائياً - Génération spontanée» استعارة من النظريات البيولوجية التي ترى أن الحياة تولد من ذاتها، وليس في حاجة إلى علة تخلقها. كان من الممكن أن نترجمها أيضاً بلا علة أو اللاعنة، مع التحفظ.

دائماً - هزائم أكثر أهمية، تتمثل في النكسات الفكرية. إن الذين يتوافرون على بذخ اجتماعي ليس لتخبطهم وتغاضيهم أي عذر حقيقي مقبول، سواء عذر الأوضاع أو الجوار، أو عذر المؤس والقلق. هم الذين يفترض فيهم المساهمة في التربية والتنوير والرقي، بدل التدجين والتجييش. هم الذين يزعمون امتلاك المعرفة ويعتقدون أنهم يفكرون ويسعون إلى التوجيه، لكنهم أصبحوا، أمام تحديات الواقع وشكوكه، جهله وأغبياء وخطيرين. وأمام عجزهم عن المعرفة والتفكير والتصرُّف لم يعد بمقدورهم أن يقتربوا سوى انفعالات قاتلة تغلّفها هواجس الإسلاموفobia: الانفعالات البئية لعدم المساواة والتراتبية والتمييز، انفعالات مدمرة لن تستثنى - في نهاية المطاف - أحداً ما دامت تؤدي - حتماً - إلى الفرز والتمييز والانتقاء بين أفراد جماعتنا البشرية. إنها انفعالات نكوصية ومدمرة تلّثم وتُخرب أمل الانعتاق الذي كان محركه دائماً هو المساواة في الحقوق.

كان يجب أن نشهد الكارثة الأوروبية لحربيين عالميتين والجرائم المرتكبة فيهما ضد الإنسانية، لكي نسجل في المادة الأولى من ديباجة الدستور الفرنسي، دستور الجمهورية الرابعة، وهي المادة المُحتفظ بها في دستور الجمهورية الخامسة، والتي مازال معمولاً بها إلى اليوم: «غداة الانتصار الذي حقّقته الشعوب الحرة على الأنظمة التي سعت إلى استعباد وإذلال الكائن البشري، يعلن الشعب الفرنسي، من جديد، أن كلّ إنسان، بغضّ النظر عن جنسه

ودينه ومعتقداته، يتوافر على حقوق مقدّسة لا تجوز مُصادرتها.».

إن هذا العهد وهذه الحكمة التي اكتسبت بالمعانا، مهدّدة في فرنسا اليوم من خلال التعود على الكراهية والتمييز والإقصاء والرفض والعنف... إلخ، وكذلك التطبيع مع الخطابات والممارسات المعادية لل المسلمين.

في سنة 2013، أشارت اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان CNCDH، في تقريرها السنوي حول العنصرية ومعاداة السامية والكزنيوفobia، إلى «استفحال العنف»، وأن المعطى الأكثر ثباتاً وتجذرًا في هذا العنف هو التعصب المعادي للمسلمين والتوجّه المناهض للإسلام: «إذا قارنا مرحلتنا بمرحلة ما قبل الحرب يمكننا القول إن المسلم متبعاً بالمعاربي عوض اليهودي في التمثّلات وفي صناعة كبش الفداء» حسب تعليق علماء الاجتماع والسياسة الذين استشارتهم اللجنة.

سنة واحدة بعد ذلك، في سنة 2014، اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان نفسها رفعت من مستوى التحذير، عندما لاحظت عودة «عنصرية فظّة، بخلفية بيولوجية، تجعل من الأجنبي كبش فداء»، عنصرية اقترنّت بتصاعد شديد للأعمال المناهضة للمسلمين. وليس من الصدفة في شيء أن يعرف المؤشر العام للتسامح داخل المجتمع الفرنسي الذي تقيسه اللجنة، تراجعاً مستمراً، ويفقد اثني عشرة نقطة خلال أربع سنوات، منذ سنة 2009، وهي سنة النقاش المزعوم حول الهوية الوطنية، كتّريص لستتين من البيداغوجيا

المضادة التي قادها ساركوزي.

إن العنصرية وكراهية الأجنبي لاتتوّلّدان تلقائياً. بل إنّهما حصيلة سياسة تستسلم لهما.

«إن طريقة حديثنا عن المهاجرين وعن الأقليات، والإسراع إلى مساندتهم والتصدي للمواقف الكزنيوفوبية، نقطتان أساسيتان لتحقّص الأفراد من الانزلاق مجدداً نحو الأحكام الجاهزة»، ذاك ما يؤكّد عليه التقرير السنوي لسنة 2014، الذي يحدّر - بشكل خاص - من التطبيع مع الإسلاموفوبيا تحت غطاء ما يُعدّ نضالاً علمانياً.

«لقد شهدت العنصرية تحولاً عميقاً في الأنماذج «البراديفم» خلال سنوات ما بعد تصفية الاستعمار، من خلال انزلاق العنصرية البيولوجية نحو عنصرية ثقافية»، حسب ملاحظة اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان. «وبالتالي وراء هذا اللباس الجديد، أصبح مصطلح «الإسلاموفوبيا» يُستعمل من طرف جماعات سياسية لاستقطاب كتلة انتخابية أكثر اتساعاً، والمطالبة بحقّ التعبير عن كراهية الدين الإسلامي والمسلمين. والمقلق أكثر، أن إحدى الفصائل المتطرفة قد انتقلت من مستوى الخطابات إلى مستوى الممارسات؛ فبحسبها يعدّ التصريح بالإسلاموفوبيا هو جزءاً من حرية الرأي والتعبير، وعلى هذا الأساس، فإن مظاهرات الكراهية التي قد تُستلهم منها، سواء ضدّ العقيدة الإسلامية أو ضدّ معتقديها، لا يمكن

أن تقع تحت طائلة القانون الجنائي. وبمسايرة هذا المنطق الخطير فإن تعنيف سيدة محجبة ليس سوى عملاً نضالياً ضدّ ممارسة تُعدّ نوعاً من الاضطهاد المُمارس بحقّ النساء.».

بتصدّيها لهذا الانحراف الخطير، تسعى اللجنة الاستشارية الوطنية إلى «رصد ما تدينه وتشجّبه وترغب في محاربته»؛ أي الإسلاموفوبيا بما هي ظاهرة خطيرة تستهدف الإسلام والمسلمين، وتمثل في «آراء وأحكام سلبية جاهزة، غالباً ما تُشكّل أصل الرفض والإقصاء والتمييز، وتنتج عنها مواقف مشينة ومهينة، تحضّ على الكراهية وعلى تخريب ممتلكات حاملة لقيم رمزية، وفي بعض الأحيان تؤدي إلى ممارسات عنيفة.».

وعليه، يجب الجهر بالإدانة، مادامت الاحتزازات والتحذيرات الدستورية لم تنفع لمنع انتشار الأحكام الجاهزة المناهضة للمسلمين على أمواج راديو فرنسا وعلى أرائك الأكاديمية الفرنسية. الجهر بالإدانة ليس فقط دفاعاً عن المسلمين، بل دفاعاً كذلك عن كلّ الأقلّيات، التي يهدّدها هذا التعود على كراهية الآخر، ويصّمّها بالعار⁽¹⁾ ويضعها. إن جرائم معاداة السامية،

1- «الوصم بالعار - Stigmatisation»، مصطلح متداول بقوّة في الدراسات السوسيولوجية والنفسية ولدى الحركات المهمّة بقضايا العنصرية والتمييز والإقصاء في أوروبا والولايات المتحدة. وأصل الكلمة هي الوصمة «Stigma» التي كانت توضع على رأس العبيد لتمييزهم. يستعمل في الدراسات الاجتماعية والنفسية لتعيين وضعية الفرز والتمييز التي تلحق الأفراد أو الجماعات- خاصة الأقلّيات- إقصاء وتمييزاً لها عن الغالبية. ترددنا كثيراً في اختيار لفظة الوصم خوفاً من أن لا تفهم في سياقها، وكثناً نستعمل بدلها الفرز أو التشوّيه أو الإهانة، مستحضرين الشطر الثاني من بيت طرفة بن العبد "وأفردت إفراد البعير المغبّد" لكننا قررنا في آخر المطاف استعمال: وصمة (اسم)، وصم (فعل)، والوصم (مصدر).

والاعتداءات الكارهة للزنج والعنف ضد الغجر الروم تغذّي- في الآونة الأخيرة- تعصباً قاتلاً، لا يمكن فصله عن التساهل المتنامي مع خطابات يومية أو ممارسات مبتدلة للتمييز والإقصاء في مواجهة مسلمي فرنسا.

إن العنصرية هي مثل دمية روسية بشعة (الدّمى المتداخلة)، إن تحرّرت من عقالها فلن تستثنِ أيّ هدف. والحال أنه من خلال المرور عبر التطبيع معها في مواجهة المسلمين، تحت ذريعة رفض عقيدتهم، قد استوطنت من جديد وأصبحت مقبولة محترمة ومستساغة. إن اتساع حيّز الكراهية، الذي نشهد عليه اليوم مذهولين، تكون نتيجته هذا الانتشار المستساغ للعنصرية ضدّ المسلم، والذي يملأ الفراغ المتولّد عن زجر معاداة السامية الذي انتزعناه لحسن الحظ، ولو بشكل متّاخر.

فمنذ نهاية سنوات الألفين «لم يعد اليهودي هو عدوّ الجبهة الوطنية بل المسلم الفرنسي»، كما تشرح ذلك الباحثة والمؤرّخة فاليري إيغوني Valérie Igounet، مؤلّفة كتاب مرجعي حول الجبهة الوطنية: «لقد غطّت شارة الإسلاموفوبيا على شارة معاداة السامية»، كما وضّحت ذلك في حوار لها مع «ميديابار»⁽¹⁾ - Médiapart1-. لقد وضع الخطاب في سياق جديد، وأصبح ممكناً ترويجه من خلال العبارات التالية: **الخطر الإسلامي** يتعارض

1- «ميديابار»، صحيفة إلكترونية تفاعلية فرنسية تأسّست سنة 2008. ويشغل المؤلّف فيها منصب مدير النشر.

مع القيم اللاحكية⁽¹⁾) التي ينادي بها بلدنا والتي تشكل أساس الجمهورية الفرنسية. وهذه في الوقت ذاته طريقة للالتفاف على التشريعات المناهضة للعنصرية: فالحديث عن الخطر الإسلامي هي طريقة للحديث عن الهجرة دون الوقوع تحت طائلة القانون».

إنه فخ مكشوف، ولكنه فعال مع الأسف. إن اليمين المتطرف لم يُغيّر أبداً أصله التجاري؛ أي الخوف والكراهية المتأجّجة وتعيين أكباس الفداء. لكنه غير الهدف، من خلال الحدس بأنه في ظل الارتكاب المستشري والعقول المبللة، فإن حركة معادية للأجنبي ستحظى بالحق في الاحترام إذا نأت ب نفسها عن معاداة السامية. إن معاداة السامية هي «ذاك الشيء الذي كان يجب تفجيره» حسب ما باح به، للباحثة، لوبي أليو Louis Aliot، نائب رئيس الجبهة الوطنية Le Front national «إن صفة الشيطنة لا تتعلق سوى بمعاداة السامية» يوضح لوبي أليو من غير لف أو دوران: «عندما كنت أوزع منشورات في الشارع، فالحاجز الزجاجي الوحيد الذي كنت أمسه ليس الهجرة ولا الإسلام (إذ هناك من هو أسوأ منا

1- احترنا في الاختيار بين كلمتي «لائحة» كاستعارة من الفرنسية، و «علمانية» كتعريف متبادل للمصطلح الاجنبي، ولكن النقاشات الواسعة التي يلخصها مقال عدنان المنصر المنشور في صحيفة (القدس العربي، 16 بوليو/تموز 2007)، أقنعتنا بالاختيار الأول وهو -أيضاً- الأنسب للحديث عن الحالة الفرن西ة. وهذه كذلك مناسبة للتوضيح واسرال القاريء حيث يوضح عدنان المنصر أن «العلمانية- Sécularisme»، كما ظهرت في إنجلترا، هي أوسع مجالاً وهي طريقة مختلفة للنظر إلى العالم خارج التصنيفات والتقييمات التي كان يفرضها الفكر الديني المسيحي فأسست العلمانية لمارسة بعيدة كل البعد عن العباء الدين ولاممارسة الدينية. في حين أن «اللائحة Laïcité» قد ظهرت بفرنسا كرد فعل على قرون السيطرة الكنسية، كانت تتضمن نصوصاً عذبها جزءاً اعفيته من هنا الوجود الاجتماعي، وهو المتعلق بحقوق السلطة الكنسية، ساعية إلى تحرير السياسة والمحاكم من نفوذ طبقة ذات وجود ملؤوس ومصالح بيئية، أي الإكليروس، فجاءت معافية لهم Anticlérical. إننا عادةً ما استخدمنا اللائحة خطأ نتأسّس نظاراً غير منتسماً مع الظاهرة الدينية.

في هذه المواقف)، إنّها معاداة السامية التي تمنع الناس من التصويت لفائدتنا. ليس هناك شيء آخر، وبمجرد تفجير هذا القيد الأيديولوجي تنفك العناصر الأخرى.».

العناصر الأخرى- إذا- هي كل ما نسمح بقوله وفعله، عبر التسليم فيها لليمين المتطرف، عندما نلزم الصمت، ونركن إلى اللامبالاة، ونقبل التعنيف. إنّ الوقت لا يرحم، ولا يمكننا أن ندّعي أننا لم نكن على بيّنة من الأمر. لقد أصبح بلدنا استثناءً أوروبياً، مع يمين متطرف يتموقع في قلب النقاش السياسي إلى الحد الذي يجعله يتهيأ للإمساك بالسلطة، ويمين متحلّل أخلاقياً، يعصف به الضياع الأيديولوجي والمنافع المادية، ويسار في وضعية مزرية وضعف لم يسبق لهما مثيل، وتشتت غير مسبوق، والأدهى من ذلك أنه تائه. في الناحية الأخرى من أوروبا، لاسيما في اليونان وفي إسبانيا أو في إيطاليا، أفرزت الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأوروبية... إلخ، بدلائل متّوّعة ومبتكرة أعطت شكلاً للمواجهة الضرورية، أو بالأحرى التي يستحيل تجنبها، بين التقدّم المتقدّد والمخاوف المتّاجحة. أما في فرنسا فإن المجال الفارغ منح للأيديولوجيات التي لا تؤمن بالمساواة فرصة لم تكن لتحمل بها، أيديولوجيات عصفت بقاربنا في القرن الفائت، تحت غطاء الانغلاق الهويّاتي.

لأول مرة، منذ هزيمتها سنة 1945، والتي أجبرت اليمين الفرنسي

على اعتناق قيم الجمهورية⁽¹⁾، المعلنة دستورياً «ديمقراطية واجتماعية»، ها هي «الأيديولوجيات التي لا تؤمن بالمساواة» قد خرجت - بشكل نهائي - من هامش الأقلية، فارضة على باقي مكونات الحقل السياسي هيمنة صيغها القديمة: الهوية في مواجهة المساواة، النظام الجامد للأولى في مقابل الحركة الخلاقة للثانية، هوية انغلاقية وإقصائية في مواجهة مساواة افتتاحية وتواصلية، تضخيم النزعة الوطنية في مواجهة الأخوة الاجتماعية، تراتبية الأصول والمظاهر والانتماءات والمعتقدات والثقافات في مواجهة الأفق المفتوح للحقوق وما هو متاح للجميع، والذي يلزم تجديده باستمرار واقتحامه دون كلل.

تحت ذريعة الحماية من الغريب (الأجنبي)، ذلك التهديد الخارجي، الذي يتّخذ - حتماً - صفة العدو الداخلي (اليهودي بالأمس، والمسلم أو العربي اليوم، فكلاهما سيان)، تقترح أيديولوجية الأولوية المزعومة لما هو وطني، السعادة المسمومة للرفض الجماعي، بما في ذلك رفض فرنسا كما هي وكما تحيى. والحقيقة أن هذا لا يعود أن يكون سوى مبرر لسيطرة أزلية وموطّدة: فعندما يتصارع المضطهدون باسم الأصول، ينعم المضطهدون بالهدوء لقطف

- جمهورية وجهموري (ة) - اسم ونعت وصفة - في الاستعمال الفرنسي لا تختصر في نظام الحكم الرئاسي، بل غالباً ما تحيل على القيم والمبادئ الكبri التي تأسست عليها الدولة الفرنسية منذ ثورة 1789، فإن يكون الشيء أو الشخص جمهورياً يعني أنه يتبني هذه المبادئ ولا يشك فيها، وهي المبنية في شعار فرنسا: الحرية، والمساواة، والإخاء، وإلى هنا الثالوث تضاف اللاتكية. وعليه فإن حزباً مثل الجبهة الوطنية يصفه خصوصه بأنه حزب غير جمهوري، ليس ذلك لأنه يدعو إلى نظام حكم مغاير، ولكن لأن عقبيته السياسية تتعارض مع جزء القيم المشار إليها.

المحصول، ولإنجاز مشاريعهم الخاصة على حساب المصلحة العامة في سباق محموم من أجل مراكمة الثروة، حيث تعمق - بشكل غير مسبوق - تفاوتات لا تُحتمل.

ومع أنه يتعدى من أزمة الثقة نحو أوروبا التي تمثي مطأطئة رأسها وفادة لأية مشروعية شعبية من شدة تماهيها مع التنافسية الاقتصادية، فإن هذا الصعود الكئيب ليس سوى حكاية فرنسية محضة، بدأ ت منذ ثلاثة سنّة بالضبط، سنّة 1984، وهي السنّة التي شهدت أول اخترق انتخابي ملموس للجبهة الوطنية. في تلك الفترة لم يكن الاتحاد الأوروبي موجوداً، وكان الاتحاد السوفيتي ما زال قائماً، ولم يكن عدد أعضاء السوق الأوروبية المشتركة يتعدى العشرة (مع اليونان ولكن دون إسبانيا والبرتغال)، ولم يكن حلم إعادة التوحيد يراود ألمانيا قطّ.

إن الصعود شبه المتواصل، منذ ذلك التاريخ، إلى يمين متطرف وفيّ لماضيه، ليس قدرًا محتموماً، ولكن، نتيجة لسياسيين ما فتئوا يختصرون الطريق أمامه بمارساتهم؛ ذلك أنّ التنازلات الانتهازية، لأحزاب يفترض لها أن تحكم، من اليمين كما من اليسار، تركت المجال مفتوحاً أمام اليمين المتطرف «وقضايا المفضلة» ذات الصبغة الأمنية والكزنيوفوبية. وفي مواجهته لم تستطع أفضل حلول هذه الأحزاب أن تفعل أكثر من إعطاء المشروعية لأولويات الجبهة الوطنية. اعتمدت معظم هذه الأحزاب على سياسات الخوف، أما

الأكثر غباء من بين هذه الأحزاب فقد جنحت إلى خطاب صراع الحضارات المثقل بماضٍ استعماري لم يتم التخلص منه قطًّ؛ مما يجعل هؤلاء السحرة المبتدئين يُعرضون مستقبلنا المشترك للخطر.

إن مصيرنا، الفردي والجماعي مرتبط عمليًّا بالمصير المخصص لمسلمي فرنسا؛ فهو الذي يمتلك اليوم مفتاح علاقتنا بالعالم وبالآخرين، وذلك بحسب ما إذا كنا نسعى إلى فك العقد أو تضخيم التوترات، نسعى إلى التهدئة باعتماد العقل، أو نؤجّج- باعتماد الانفعالات- مشكلة إسلامية مفترضة.

وفي المعجمل، أن نُقدّر (نتقبّل ونحترم) أبناء بلدنا المسلمين في تعددتهم، أو نَرَدّهم جملةً إلى ماهية واحدة، أن نحصر كل ما له علاقة من قريب أو بعيد بالإسلام، في تهديد غامض وملتبس قد يعطي الشرعية لاقصائهم وتعييّبهم. هذا الاختزال لمسلمي فرنسا في إسلام واحد يُختزل- بدوره- في الإرهاب والأصولية، ليس من شأنه توفير الحماية لنا، بل هو أفضل هدية نقدّمها للراديكالية الدينية في سياق لعبة المرايا، حيث المماهاة الكزينوفوبية تُبرّر المماهاة الهويّاتية.

تلك هي صفاره الإنذار التي أريدها أن تصدح عاليًّا، من خلال الدفاع عن المسلمين في إطار التنوع، بكل ما تحمل هذه العبارة من معنى: دفاعاً عن كل اللواتي وكل الذين يريد الخطاب المهيمن أن يصهرهم ويحصرهم في عقيدة واحدة، تُحصر بدورها في أصولية

ظلامية. تماماً كما بالأمس، أعيد أناس آخرون إلى ماهية واحدة و تعرضوا للسخرية والافتراء من خلال عصيدة أيديولوجية من الجهل والارتياح والتشكيك مهّدت الطريق للاضطهاد.

إن هذا ليس رهاناً تضامنياً فحسب، بل رهان الوفاء لتاريخنا وذاكرتنا وإرثنا ودفاعاً عن المسلمين، كما يمكن أن يكون دفاعاً عن اليهود ودفاعاً عن السود وعن العجر الروم، أو أيضاً دفاعاً عن الأقليات وعن المضطهددين، أو- باختصار- دفاعاً عن فرنسا.

«أنا أَتَهُم... !» اليوم

الخلط بين جماعة بشريّة بأكملها - بالانتماء أو بالثقافة أو بالعقيدة - وتصرُّفات بعض الأفراد الذين يحسبون أنفسهم عليها أو يتباون بالانتماء إليها، هو تمهيد للظلم. والتزام الصمت أمام خطابات كهذه هو تعويذ لوعينا على الإقصاء، من خلال إضفاء الشرعية على التمييز، وإساغة الاحترام على التشويش. خلال القرن العشرين، بَيَّنت لنا المأساة الأوروبية النتائج الكارثية لهذه الدّوامة، من خلال التقبُّل السُّلبي لصناعة المشكّلة اليهودية. ولمجرد مسؤوليتنا عن هذا الإرث، فإننا نرفض - بكل قوانا - هذه الصناعة الحديثة الماكنة والمُلْحَّة للمشكّلة الإسلامية.

هل ستنكِّر لأحسن فضائلنا؟ لانتفاضة الوعي الفرنسي، التي ظلت مثل تحذير تنبؤي، لم يفلح صدأه، مع الأسف، في منع كارثة التصفية العرقية، مع أنه في حينه أنقذ شخصاً وأمة؟ لهذا الدفاع عن

الشعب اليهودي، من خلال قضية فرد واحد هو ألفريد دريفوس ((1)) Alfred Dreyfus الذي كان يُعرف بانتسابه إلى ذلك الشعب، عند ملتقى أصل وثقافة وعقيدة؟

لم يكن ذلك مجرد رفض لظلم الدولة، الذي كان ضحيته الضابط دريفوس، بل رفضاً للاسامية معتادة و يومية، تتشكل وتترسخ من خلالها كراهية لا واعية للأخر، عبر مماهاة عمياء لجماعة بشرية و تعریضها للسخرية والأحكام المسبقة والاحتیات.

تلك كانت، بالأمس، قضية صحافة، كما هو الحال اليوم مع قضية الإسلاموفوبيا التي تضع المسؤولية على عاتق وسائل الإعلام، ما دامت تُنشر، في هذه الأخيرة، تمثّلات تُعدّ بديهيّات، تساهم في وصم جماعة بشرية، برجالها ونسائها وأطفالها، بالعار تحت ذريعة هويّتهم الدينية والروحية والطائفية.

وإذا كانت مهنة الصحافة قد احتفظت في ذاكرتها بالمرافعة الشهيرة «أنا أتهم...!، J'accuse» التي من خلالها، وفي جريدة «L'Aurore» بتاريخ 13 كانون الثاني / يناير 1898، تبّنى إيميل زولا Emile Zola موقف الدفاع عن الضابط دريفوس، الذي

1- قضية دريفوس إحدى القضايا التي بقيت راسخة في الوعي الجماعي الفرنسي كوازعة ضمير يوصفها قضيّة قضائية وسياسية، جاءت في سياق الأزمة السياسيّة والاقتصاديّة التي عرفتها بناية الجمهوريّة الثالثة (1870 – 1940) وما ترجم عنها من صعود للمشارع العواليّة ضدّ اليهود. فقام الضابط الفرنسي ألفريد دريفوس المنتمي إلى عائلة يهودية ثرية بكتب نباء، حيث اعترّض وحوكم ظلّماً سنة 1894 بتهمة التخابر مع العدوّ الألماني. أحدثت هذه القضية انقساماً في الرأي العام الفرنسي ما بين 1894 – 1906، ودفعت إيميل زولا إلى تحرير مرافعة مشهورة تحت عنوان «أنا أتهم- J'accuse»، وقبل ذلك كان قد كتب مقالاً بعنوان «من أجل اليهود- Pour les juifs».

كان معتقلًا من 14 نيسان/أبريل 1895 في جزيرة الشيطان du Diable، في سجن كاين Kayenne في غويانا الفرنسية، بتهمة كاذبة ومزورة للخبر، فإنها - أي الصحافة - لا تذكر ما سبق هذه القضية والذي يمثل نقطة التحول الكبرى في حياة الكاتب، الذي كان، إلى ذلك الحين، غير عابئ بالموضوع.

يتعلق الأمر بمقال ظهر قبل سنة ونصف، في 16 أيار/مايو 1896 في «الفيغارو»، وهي صحيفة يومية لا يمكن اتهامها بالراديكالية ولا بالجرأة، والتي أصبح زولا من بين أشهر كتابها سنة 1880، منذ النجاح الكبير الذي عرفته روايته «L'Assommoir» سنة 1876 أصبح الكاتب من بين الشخصيات المقدّرة والمُحترمة، حيث تُوج بواسم «فارس» سنة 1888، ثم وسام «جوقة الشرف» 1893 فرئيساً لجمعية الأدباء، ومرشحاً لعضوية الأكاديمية الفرنسية، أي - باختصار - هو رجل «تهدد مساوى المال والجاه» كما قال المؤرخ هنري غيلمان Henri Guillemin.

ها هو - إذًا - يتنازل عن هذا الرأسمال الوهمي، مفضلاً عليه سرمدية المبادئ من خلال الدخول في مواجهة المفكّرين التقليديين للمرحلة. كان عقد القطيعة الحاسم هو ذلك المقال المنشور سنة 1896 الذي لم يُشر فيه، ولو مرة واحدة، إلى دريفوس، ولكن المواقف المعلنة فيه ستدفع الدريفوساريين⁽¹⁾ Dreyfusards الأوائل، ولا سيما

1- أطلقت اللفظة في البداية على أنصار الضابط دريفوس، ثم أصبحت تُستعمل على سبيل التعميم لتعريف كل من ينادى المواقف المعادية للسامية.

الصحافي برنارد لازار *Bernard Lazare*، إلى ربط الاتصال به لمساندة قضيتهم.

كان عنوان المقال، بكل بساطة، «من أجل اليهود - Pour les Juifs»، ويكتفي أن نعوض، في سطوره الأولى، عن لفظة «يهود» بلفظة «مسلمين» لنسمع صداحه في زماننا: لقد كانت صرخة غضب في مواجهة مناخ متعرّض.

كتب زولا: «منذ بضع سنوات وأنا أتابع، باستغراب وغثيان متزايد، الحملة التي يحاول البعض القيام بها في فرنسا ضدّ اليهود. يبدو الأمر بشعاً، حيث أسمع شيئاً بعيداً عن الحسن السليم، بعيداً عن أيّة حقيقة وأيّة عدالة، شيئاً بليداً وأعمى يعود بنا قروناً إلى الوراء، شيئاً يؤدّي بنا إلى أسوء الفظاعات، اضطهاد ديني، يلوث بالدم كل الأجزاء، وأريد قول ذلك.».

يتوجّه زولا إلى أهله صراحة؛ وهذا ما نقوم به هنا من دون شكّ، ما دامت القضية الإسلامية تحدث شرحاً بين قرائنا، بل أحياناً حتى المقربين. وهو يستعمل - بالمناسبة - عبارة «أصدقاء لي» الذين «يقولون بأنني لا يمكن أن أسيء إليهم». مثل ما هو عليه الأمر اليوم، حولنا آخرون لا يستطيعون التصرّح علينا بعقيدة أو هوية إسلامية. وهناك اليوم كذلك آخرون يجعلون من الإسلام «مشكلة فرنسا ورهانها الحضاري».

هدف زولا - إذًا - ليس الأحكام الشعبية المسبقة، ولكن معاداة

السامية لِعلية المجتمع الباريسين الذين يلتقي بهم في الصالونات، الذين ينحازون إلى إيدوارد دريمون *Edouard Drumont* مؤلف «فرنسا اليهودية - *France juive*»، هذا الكتاب المنشور على نفقة المؤلف ضمن «منشورات فلاماريون» سنة 1886، الذي أصبح من المبيعات الأكثُر شهرة بفضل الدعاية التي أقامتها له جريدة «الفيغارو». هدفه (أي زولا)، هو ذاك الذي لا يتزعج أبداً، على صفحات جريدة «*La libre Parole*» التي تأسست سنة 1892 لشن حرب ذهانية ضد «اليهودية الكونية - *La juive cosmopolite*» وبعنوان فرعي «فرنسا للفرنسيين!». أي دريمون الذي رافق حملته ضد «الخائن» دريفوس بعنوان «عرض كاره لليهود ليسقط اليهود!» والذي يصرّح، بما يعده بدبيهياً، بأن «معاداة السامية مقبولة من كل من له عقل يفكّر به».

في نقاشه معهم يبذل زولا قصارى جهده لهدم أحكامهم المسبقة، وأولها هو الذي يتّخذ العداء المسيحي القديم لليهودية خلفية له «ثمانية عشر قرناً من الاضطهاد السخيف» هي أصل معاداة السامية الحديثة: يتمثّل ذلك في مؤاخذة اليهود على كونهم شعباً من صنف خاص يميّزهم «حب المال»، وهذا حكم مسبق يضيف إليه الجهل المعادي للسامية تشبيه اليهودية بالبolsوفية، من الكائن اليهودي إلى التهديد الشيوعي، دون وطن أو حدود. رأس المال من جهة والشيوعية من جهة ثانية.

وبالطريقة نفسها اليوم، بين المال والإرهاب، الثروة والتنظيمات الظلامية وعنف الأصولية المتطرفة، فإن مسلمي فرنسا يجدون أنفسهم محط استهجان عام، تلقى عليهم مسوّلية جرائم لا علاقة لهم بها، وجريمتهم الوحيدة هي الانتماء والأصل والدين.

بوصفه لجهاز الرفض الجماعي حيث يُلغى الأفراد ويُجرّدون من خصوصياتهم، فإن زولا يقوم بعمل تركيبي يُلخص البرهنة التي تجعل من العنصرية أمراً مقبولاً وبأهداف يمكن أن تتغيّر حسب العصور والسياقات والظروف. يقول زولا: «اليهود متهمون بكونهم أمة داخل الأمة، وأنهم يعيشون حياة طائفة دينية مغلقة، وعلى هذا الأساس فإنهم يتجاوزون الحدود ليشكّلوا طائفة عالمية بدون وطن فعلي، وقادرون في يوم ما، إذا قُدر لهم الانتصار، أن يسيطروا على العالم». هنا نجد تشابهاً مع استيهاماً ماتنا اليوم حول «العدو الداخلي» الذي قد يستقرّ في بلادنا بشكل دائم من خلال إسلام مخيف، يُلصق - بدون أدنى تمييز - بأبناء وطننا المسلمين، بالثقافة أو بالعقيدة. وهو إسلام يتبنّى العنف والقوة والإرهاب والمال والتعصّب والغزو. وهم مسوّلون عن كلّ هذا.

ويردّ زولا: «أن يكون بين أيدي بعض اليهود استحواذ أليم على الثروة، وهذا أمر مؤكّد، لكن الاستحواذ نفسه يوجد لدى الكاثوليكين والبروتستانتين، لكن استغلال الغضب الشعبي وتسخيره لخدمة هواجس دينية، وتقديم اليهود كلّقمة سائغة للمحرومين لاسكات

احتجاجاتهم بدعوى التخلُّص ممن يكترون المال، دعوات اجتماعية منافية وخداعة، يجب إدانتها ويجب فضحها». باختصار، إن الكاتب يرفض هذه الخطوة التمهيدية لرفض الآخر ونفي تاريخه وتناقضاته وتعدُّديته، أي - باختصار- إلغاء حَريته.

ولكن زولا سيذهب إلى أبعد من هذا، فالحدس البارع لأولئك الذين يستطيعون وضع أنفسهم في منزلة الآخر، انتبه إلى أن هذه النبوءة الذاتية الإنجاز⁽¹⁾ التي تمثل القوة الدافعة والمغذية والمبررة للاضطهاد تُولد - منطقياً، وبشكل مشروع - لدى ضحاياها ميلاً إلى الانعزال والرفض والتمرد بصفة عامة، والاعتزاز بالنفس والغضب لمواجهة الوصم بالعار والإقصاء والتصدي له وتجاوزه: «عندما نصيح كل صباح بأن هناك خطراً فإننا نساهم في إنتاج الخطر، وبإصرارنا على التلويع بالفَرَاعات في وجه الشعب، فإننا نصنع الوحش الحقيقي..».

في الواقع، إن ما تدافع عنه هذه الفَرَاعات هو تخْبُطنا: أي رفض الْهُوَض بأعباء مسؤوليتنا. يؤكّد زولا أن «اليهود، كما هم اليوم، هم نتاج سلوكنا، ونتيجة ثمانية عشر قرناً من الاضطهاد البليد» «وهو الموقف نفسه الذي نؤكّد عليه اليوم، إذ لا يمكن الفصل بين الوضعية التي نضع فيها المسلمين اليوم والمدّة الطويلة لهيمنتنا الاستعمارية». يتبع الكاتب: «لقد أسانا معاملتهم واحتقارناهم،

1- «التوقع أو التنبؤ» الذي يلْجأ إلى التأثير في المواقف والسلوكيات مما يفسي، في نهاية المطاف إلى تحقق وإنجاز ما تنبأ به وتوقعه.

وسقيناهم مراة الظلم والعنف، فليس غريباً أن يختزنوا في أعماقهم- وإن بشكل لا واع- الأمل البعيد في الانتقام، وإرادة المقاومة والصمود والانتصار». .

يختم زولا كتابه «من أجل اليهود» بهذه الدعوة المتكررة إلى «الوحدة الإنسانية»، وإلى انتفاضة الإنسانية ضد «المجرمين في حق المجتمع «المتورطين في الهواجس الدينية والخلل الذهني»، فينادي: «لتتخلص من أحقادنا ليحب كلّ منا الآخر في مدننا، ليحب كلّ منا الآخر مُخترقين كلّ الحدود، لنعمل جميعاً من أجل تذويب كلّ الأعراق في أسرة واحدة، تنعم بالسعادة أخيراً ! (...) ولندع المجانين والأشرار الذين يتصورون إمكانية إقامة العدل بالعنف يعودون إلى وحشية الأدغال.».

منذ ذلك الحين، كان مصير الكاتب قد تحدّد، ولم تفارقه هذه القضية أبداً، حيث أدت به إلى المنفى في لندن لما يقارب السنة، بعد الحكم عليه بالسجن بسبب كتابه «أنا أتهم»، ثم إلى الموت مخنوقاً سنة 1902 وهو نائم في شقّته الباريسية، بفعل إجرامي على الأرجح. ولم يشفع نقل رفاته سنة 1908 إلى «البانثيون»⁽¹⁾ Panthéon، حيث يُكرّم الوطن كبار رجالاته، في نسيان العنف الشديد الذي قوبلت به مخالفته الشجاعة. هذا العنف الذي عَبَر عن نفسه مَرَّة أخرى من خلال محاولة اغتيال دريفوس بواسطة طلقة

1- بناية تاريخية من القرن الثامن عشر تقع في قلب العاصمة باريس، وتشكل مرقد عظماء فرنسا الذين أثروا في تاريخها الثقافي وتاريخها السياسي.

نارية من أحد الصحافيين الحانقين على هذا الأخير، وذلك في اليوم نفسه الذي نُقلت فيه رفات زولا.

«أجد أن صمتي نذالة» ذلك ما كتبه زولا لزوجته عشيّة انطلاقه في حملة ضدّ «سمّ مدسوس يؤدي بنا جميعاً إلى الهذيان». «هذا السمّ هو هذه الحملة الملعونة ضدّ اليهود، التي نسقي بها الشعب كل صباح، وذلك منذ سنوات» هذا ما كتبه في أحد مقالاته، عن هذه الطريقة في التلويع «بشبح الغريب» التي هي بالإضافة إلى أنها جريمة الشرف، (الكذب الرسمي وإدانة البريء والجيش المنتهك للقواعد) تَوَقَّع زولا أنها ستفتح الباب واسعاً أمام التقبّل الصامت والمتواطئ، للجريمة في حقّ الإنسانية.

«ستشكّرني فرنسا ذات يوم لأنني أنقذت شرفها» ذلك ما أعلنه زولا أمام قضااته، وهو في حالة زهق بشجاعته. من اليهود إلى المسلمين، بين الأمس واليوم، من السهل أن نُطمئن أنفسنا بالقول إن التاريخ لا يكرّر نفسه أبداً، فهذه مجرد خدعة. وهكذا يحلو لنا أن نبرّ صمتنا ولا مبالاتنا. فيما يخصّني، يكفيني أن أدرك أن هذا الخدعة خطيرة وبليدة لأدعوا فرنسا- إذا لم يكن قد فات الأوان- إلى تفادي هذا العار.

لأننا، على هذه القارة وفي هذا البلد، نعرف بالتجربة التي عشناها، أن سُمّ ممارسة الميز في حقّ الآخر، هو بمثابة آلة رهيبة لا تتوّقف أبداً، وبالتأكيد لا تكتفي بأولى ضحاياها، لأن الوحش المتحرّر

من عقالها في فتراتنا الانتقالية والغامضة، والتي سبق لي أن نبهت إليها في كتابي «قول لا - *Dire non*»، هي بمثابة الدمى المتداخلة البشعة، التي تُعوّدنا على رفض المسلمين فنتعوّد رفض آخرين بشكل متلاحم، في بحث لا نهائي عن تفاوتات وتراتيبات أخرى: الغجر الروم والنور والزرغر دائماً، واليهود من جديد، والسود مرة أخرى، والمثليون أيضاً، وربما النساء بعد ذلك، في عودة بدائية إلى اللامساواة الأنثروبولوجية.

انتبه زولا، ببصيرته المعهودة، إلى هذه الدوامة اللامتناهية: «اليوم نضطهد اليهود، وغداً سيأتي دور على البروتستانت: وها هي الحملة قد بدأت.» هذا ما كتبه في رسالته إلى فنسا - *Lettre à la France* الصادرة في 7 كانون الثاني/يناير 1898، أي ستة أيام قبل مقالته المشهورة «أنا أتهم» في جريدة *L'Aurore*: «الجمهورية مكتسحة بالرجعيين من كل صنف، يعشقونها عشقاً عنيفاً ومرعباً، ويعانقونها لخنقها»، وهذا أقل ما يمكن أن يقال.

أول تعبير ثقافي وسياسي عن اليمين المتطرف المعاصر، وهي حركة «العمل الفرنسي»⁽¹⁾ - *Action Française* - التي أسسها شارل موراس *Charles Maurras* في سياق قضية دريفوس، لم تتوقف عن الإساءة للجمهورية من خلال المعارضة بين الهوية والمساواة، بين الهواجس الإقصائية للأولى وحرّية الانتقام للثانية،

1- حركة يمينية وطنية متطرفة ظهرت 1898 تأثرت بأفكار شارل موراس المعروف بميلاته نحو ملكية وراثية لا برلمانية، أصدرت الحركة مجلة ثم جريدة تحمل الاسم نفسه.

طاردة خارج الجماعة الوطنية أربع حركات «الدوليات المتحدة الأربع»⁽¹⁾ والمقصودون بهذا التعبير اليهود والبروتستانت والأجانب والماسونيون. فقد طالب موراس بسلطة قوية، عمودية وتراتبية، وهو يريد بذلك سلطة ملكية، ولكن في حال توافر شخصية قوية وسلطوية فإن الدولة الجمهورية يمكنها أن تنجز هذه المهمة.

«يا فرنسا، إذا لم تتحلى بالحذر، فستذهبين إلى الديكتatorية»، هذا ما أعلنه زولا في رسالته إلى فرنسا، وفي «رسالة إلى الشباب- *Lettre à la jeunesse*» التي سبقتها ببضعة أسابيع، ونشرت في 14 كانون الأول/ديسمبر 1897 نجد هذا النداء: «لا ترتكب جريمة الإشادة بالكذب، وتدافع بعنف عن لا تسامح المتعصّبين وجشع الطامحين، لأن الديكتatorية في نهاية الطريق». الأول يُرهق الثانية، فالحقد على البشر ينتهي دائمًا برفض الديموقراطية وإرهاقها.

«Anti-France»، عبارة استعملها موراس لتعيين من يعذّم أبناء فرنسا «Quatre États confédérés» - 1 «parti de l'étranger»، أو العدو الداخلي «ennemi de l'intérieur»، أو أيضًا حزب الخارج «parti de l'étranger».

يمين ضد المساواة

«ليست لكل الحضارات القيمة نفسها»، هذا ما صرّح به، في بداية 2012، في أوج الحملة الانتخابية للرئاسيات، أحد وزراء الجمهورية الفرنسية، مشيراً إلى وجود حضارات «أكثر تقدماً» من أخرى أو «أرقى» من أخرى، ثم يضيف أن «المقصود هو الدين الإسلامي». أجابه أحد نواب الأمة بأن هذه «إهانة للإنسانية» وفُرت، في الماضي، أرضية خصبة لنمو الأيديولوجيات الأوروبية التي أنتجت مراكز الاعتقال النازية». في مواجهة هذا العار الصادر عن الوزير كلود غيان *Claude Guéant* أنقذ النائب سيرج ليتشيمي *Serge Letchimy* شرفنا.

في أزمنة الانحطاط الوطني تأتي فترات نحس فيها بالخزي، ليس فقط من المسؤولين، بل أيضاً من الصحافة التي، ما بين التعبية واللاوعي، تساير هذا الأسلوب الهاابط. ففي اليوم التالي لمداخلة النائب الاشتراكي عن مقاطعة المارتينيك ورئيس مجلسها الجهوي،

نقرأ، بالعنوان العريض، على الصفحة الأولى لجريدة «الفيغارو- Le Figaro» وكذلك في مقال بالصفحة 12 لجريدة ليبراسيون Libération، الكلمة نفسها «الانحراف». «انحراف النائب ليتشيمي يمحو انحراف غيان»، هذا ما كتبته اليومية المصنفة (يسارية)، في حين عنونت اليومية اليمينية «انحراف نائب اشتراكي يشعل النار في الحملة الانتخابية».

مُشعل هذه النار، هو الوريث السياسي لإيمي سيزير Aimé Cé saire، زعيم الحزب التقدُّمي المارتينيكي. و«انحرافه» الذي قد يكون مَسح الفطاعة الصادرة عن كلود غيان - هذه الأخيرة التي اختُرلت في مجرد انحراف لغوي - يجب البحث له عن «ظروف للتخفيف» (جريدة ليبراسيون دائمًا) مرتبطة بحساسيته كإنسان ينتمي إلى جزر الأنتيل، حتى نستعمل عبارة بيير موسوكوفيسي Pierre Moscovici، مدير حملة الحزب الاشتراكي للرئاسيات. هكذا أحيل سيرج ليتشيمي على أصوله، أو بالأحرى على لون بشرته التي تشهد على هذا الانتماء، وأُدرجت عبارته في سياق الأحساس والمشاعر الجياشة.

إنه على العكس من ذلك تماماً: فالنائب البرلماني عن المارتينيك ورئيس المجلس التنفيذي للمقاطعة، قدّم خطاباً عقلانياً ضرورياً ومدعماً بالبراهين، مبرراً، وفي الصميم، أن واحداً على الأقل - من المقالين الصحفيين المشار إليهما لم يورد السؤال الذي طرحته

سيرج ليتشيمي على الوزير الأول، بل اقتصرا على اقتطاف العبارات التالية: «النازية» و«مراكز اعتقال»، كما لو أن الأمر يتعلّق بصرخات وشتائم ملقة في القاعة النصف الدائمة للبرلمان. يجب البدء - إذًا - بعرض التحليل الذي عرضه نائب المارتينيك، وحينذاك ستفهم أنه لم يقم سوى بعرض المبادئ التي تأسّست عليها قيم الديمقراطية الأوروبية غداة البربرية النازية وحرب إبادة اليهود.

بطرحه السؤال على فرانسوا فيون François Fillon، الوزير الأول في تلك المرحلة، فإن سيرج ليتشيمي كان يتوجّه، في الواقع إلى نيكولا ساركوزي، الذي وصف، أمام اليمينيين المتطرّفين للاتحاد الوطني البيجامي⁽¹⁾ UNI، تصريحات وزيره في الداخلية وأمين سرّه، المدافعة عن تراتبية الحضارات، بـ«الحسن السليم». وليس عبثًا أن نشير أن الحكومة قد غادرت الجلسة، حين أشار المتدخل إلى «اللعبة الخطيرة والديماغوجية» التي تقدّمت على مائدة الجبهة الشعبية لاستقطاب أصوات ظلامية تحقّق إلى الماضي الكولونيالي. وليس من العبث التذكير بأن هذه المواجهة بين السلطة التنفيذية والسلطة البرلمانية ليس لها سابقة معروفة منذ 1898، أي منذ حادثة دريفوس التي كانت المشهد الافتتاحي لأنباث اليمين المتطرّف الحديث.

«لا يا سيد غينا، ليس هذا من الحسن السليم في شيء، بل إنها

1- منظمة يمينية مقرّبة من حزب «الاتحاد من أجل حركة شعبية» UMP الذي يرأسه نيكولا ساركوزي.

ببساطة إساءة في حق الكائن البشري، وإنكار لغنى المغامرة الإنسانية، هذا اعتداء على تناغم الشعوب والثقافات والحضارات. ليس هناك من حضارة اختصّت وحدها بغياب الجهل أو بهيبة التأله والإشعاع، وليس من شعب يحتكر وحده الجمال والعلم والذكاء. وكما يقول مونتنين *Montaigne*، كل إنسان يحمل الشكل الكامل للشرط البشري، وأنا من المؤمنين بذلك. أما أنت - سيد غينا - فتفضّلون الظلام، تعيدوننا يوماً بعد آخر نحو أيديولوجيات أوروبية أنتجت مخيمات الاعتقال بما هي حصيلة لسلسلة طويلة من الاسترقاق والاستعمار. فهل يمكن أن نعدّ النظام النازي المهووس بالتطهير العرقي حضارة؟ وهل كانت ببريرية الاسترقاق والاستعمار رسالة حضارية؟». بهذا استهلَ النائب البرلماني مداخلته.

مباشرة بعد ذلك حُرم سيرج ليتشيمي من الكلام من طرف رئيس الجمعية الوطنية، خاصة حينما شرع يتحدث عن «فرنسا الأخرى»، فرنسا مونتنين، وكوندورسيه *Condorcet*، وفولتير *Voltaire*، وإيمي سيزير *Aimé Césaire*، وآخرون. فرنسا التي تدعونا إلى الاعتراف بأن كل إنسان.....». والحال أنه لم يقم سوى بوصف ما دافعت عنه فرنسا، فرنسا التي توصلت- ولو في مرحلة متأخرة- إلى تأكيد السياسة التي أنتجت الجمهورية: المساواة بين البشر، بصرف النظر عن أصولهم وأعراقهم ومعتقداتهم وثقافاتهم وحضارتهم.

إن اليمين المتطرف المعاصر، كعائلة سياسية، فرض نفسه وتأسس

على إنكار مبدأ المساواة. فمهما تعددت تلويناته الحزبية وتنويعاته الوطنية، واحتللت أشكال راديكاليته، فإن ثابته العقدي قائم على إنكار المساواة، ومشروعه السياسي يتأسس على بناء تراتبية، أو- بالأحرى- الرجوع إلى تراتبية يعدها طبيعية ويعترض بها على الفلسفة الجمهورية للحق الطبيعي، تراتبية بين أبناء البلد وبين المواطنين وبين الشعوب وبين الأمم وبين الثقافات وبين الأجناس وبين الأديان.. إلخ.

وفعلاً، تحت العهدة الرئاسية لنيكولا ساركوزي، حصل الثابت العقدي لليمين المتطرف فجأة- على حق الرأي السياسي، واكتسب صفة وجهة النظر المشروعة. وذلك هو ما حاول مساعدته الرئيسي، كلود غينا، الذي كان سكرتيراً عاماً للإليزيه قبل أن يصبح وزيراً للداخلية، جعله مستساغاً، بل ذهب في استفزاز مقصود إلى حد تجريد الأنماذج الجمهوري للمساواة (المساواة في الحقوق وفي الفرص، والمساواة بين البشر.. إلخ) من الأهلية، بدعوى نسبية المفاهيم. خلافاً لما تعلنه أيديولوجية النسبة التي يتبنّاها اليسار: «بالنسبة لنا ليس لكل الحضارات القيمة نفسها»، هذا ما أكّد عليه من كان وزيراً للنظام الجمهوري ليصبح وزيراً للفوضى اللاإنسانية.

إن هذه العقيدة السياسية التي ترفض المساواة لها قدرة تدميرية، ونحن نعرف ذلك في أوروبا من خلال التجارب الكارثية التي عشنّاها. وإذا كنت أؤكّد على ذلك وأكرّره، فلأننا لا نكرّر هذه

المسألة بما فيه الكفاية، والدليل هو أن الذين بإمكانهم أن يشهدوا على فظاعة التجربة اختلفوا، وليس بإمكانهم تذكيرنا بذلك.

إن وضع تصنيف تراتبي للبشر وما أبدعوه من ثقافات وأديان وحضارات من شأنه فتح طريق الفرز والانتقاء: إقصاء من يتم إعلانه «أقلّ تقدّماً» وإعلاء من يفترض «راقياً» وإنكار إنسانية من حكم عليه بالدونية. بالتأكيد، إن هذا الشرط لم يكتمل بعد، فهناك لحسن الحظ، مسافة تفصل بين الزيغ الأيديولوجي قبل الوصول إلى السياسة الإجرامية، لكنه شرط أساسي: ألم تخلص الشعوب الأوروبية، من خلال عجز أخرين أو تواطؤ عملي، إلى التّسaken مع جرائم مرتکبة في حقّ المنحطين الذين كانت هذه الشعوب تحقرّهم، كنتيجة للأفكار المتداولة والأسطوانات المكرونة للحضارات الراقية؟.

لهذا بالضبط، وبتأثير من صحوة الضمير المترتبة عن الكارثة الأوروبية للنصف الأول من القرن العشرين، ألح الدستور الفرنسي، في ديباجته سنة 1946، والتي حافظ عليها دستور 1958، على توضيح وتدقيق معنى التصريح الأصلي المضمن في إعلان حقوق الإنسان لسنة 1789. «يولد الناس ويظلون أحراراً ومتساوين في الحقوق»،

وتضييف الديباجة «بدون تمييز بحسب العرق أو الدين أو المعتقدات»، فالمساواة تتأسس دائماً وأبداً على رفض أي تمييز

قائم على تراتبية الأعراق والأديان أو المعتقدات، وأضاف إليها دستور 1958 «الأصل» موضحاً أيضاً أن الجمهورية «تحترم كل المعتقدات».

المساواة كمبدأ خلاق ومولد للحرّيات وللتقدّم: الحق المشترك في الحقوق، في إطار فلسفة الحق الطبيعي التي خلخت استبداد الملكيات القائمة على التراتبية والامتيازات التي كانت تصيّف البشر منذ ولادتهم، تلك هي الفضيحة الديموقراطية التي أصرّ على مقاومتها، بالأمس، اليمين اللاجمهوري، بدءاً من مركزه المحافظ وصولاً إلى هوامشه الفاشستية إلى أن ازدهرت تحت نظام فيشي⁽¹⁾).

احتاج الأمر إلى انهيار هذا النظام مع انهيار حليفه النازي، وإلى ركام من الجثامين، وإلى حربين عالميتين وجرائم ضد الإنسانية لاجبار هذا اليمين على التحول نحو الديموقراطية من خلال الالتفاف حول المقاومة الديغولية. والحال أن هذا التحول هو ما زعزعته وأفسدته الساركوزية من خلال وضم دين بعينه، هو الإسلام والثقافة الإسلامية المرتبطة به، مما فتح المجال أمام اضطهاد فئة من أبناء بلدنا، وهي، بذلك، تخالف قيم الجمهورية وتنسج روابط جديدة مع الحركات اليمينية الرجعية لفترة ما بين الحربين. لكن، هذه المرة أعطى اليمين مصداقية لليمين المتطرف بتردد معزوفاته

1- «نظام فيشي - Régime de Vichy» يطلق هنا الاسم على الحكومة الفرنسية العنصرية الموالية لألمانيا النازية في مرحلة الحرب العالمية الثانية، برئاسة المارشال بيتابان. حكمت البلاد في الفترة ما بين 1940 - 1944.

الكريينوفوبية على مسامع الفرنسيين «الذين من فرط الهجرة غير المقننة» سيصبحون غرباء «في بلدتهم» (كلود غينا، 17 آذار/مارس 2011) معانقاً بذلك هواجسه الإسلاموفوبية حول الدين الإسلامي «الذي يعرف تزايداً لعدد معتنقيه» مما قد يصبح «مشكلة» (نفسه، 4 إبريل/نيسان 2011).

غبيٌ من يستبخس الأمر معتقداً بأن اليمين قام بذلك لحسابات انتخابية، لأن الحقيقة هي أنه يؤمن بذلك فعلاً، وأن كلود غينا ونظرائه مقتنعون بالفظاعات التي يتلفظون بها بصوت مرتفع؛ لأنه إذا كانت معاداة السامية التي وحدتهم سابقاً قد تبدّلت تحت وقع الجريمة الأوروبية، فما زالت قضية أخرى لم تحسم بعد، ويتوالى توحّد اليمين الرجعي واليمين المتطرف حولها، ألا وهي القضية الاستعمارية.

إن هذا الشبح يواصل ترّنّحه من داخل دهليز الذاكرة المكلومة، حيث تم سجنه منذ سنة 1962 مع انتكاسة الإمبراطورية الاستعمارية في المهلكة الجزائرية، تلك الحرب الوسخة بقدر ما هي جائرة، بإنكارها حقوق الشعب الجزائري، وبالانحطاط السياسي باللجوء إلى أساليب التعذيب.

وإذا كان التدخل العقلاني لسيرج ليتشيمي قد ولّد كل هذا الهرج فلأنه كان يستهدف هذه المسألة بالذات، حيث يتحدد مستقبل فرنسا في علاقتها بالعالم، بين الانغلاق الهويّاتي والتحلل الوطني،

أو - كما نتمنى - كشف حقيقة تاريخها والصالح مع ذاكرتها. إن الهستيريا السياسية التي حصل عليها النائب البرلماني عن المارتينيك كجواب وحيد وأوحد، هي بمثابة اعتراف: لقد كانت ضربة في الصميم وتصريحًا بالحقيقة، فهو لم يأت ببهتان عظيم عندما ربط بين إنكار الآخر من خلال الاستعمار وإبادة الآخر في ظل النظام النازي. إذًا، لم يقم سوى بإيقاظ ضمير فرنسا - بلدنا - حتى تدرك الدوامة الإجرامية التي قادت إلى الكارثة الأوروبية.

عشية الحرب العالمية الأولى، كان التمتعن في العلاقة بين الأيديولوجية الاستعمارية والأيديولوجية النازية عملية فكرية ضرورية ومنطقية. كان علينا أن نفهم كيف وقعت تلك البشاعة، وكيف طفت تلك الوحشية من قلب المدنية. وكيف تقبلت المجتمعات الأوروبية قسوتها الإجرامية، وكيف كانت أغلبية شعوبها غير مبالغة بتدمير يهود أوروبا، وكيف كان بإمكان نخبها المثقفة أن تُطَبِّع مع التمييز العرقي الذي سبقوها!!

منذ سنة 1951، ربطت الفيلسوفة حنا أردن特 Hannah Arendt في كتابها الرائد «أصول الكلّيانية» - *Les Origines du totalitarisme* -، بين انتشار الدعوات الإمبريالية للهيمنة الاستعمارية والانزلاق الأوروبي نحو الممارسات الفظيعة، ولم تتردد في أن تبرر أنّ في الهيمنة الاستعمارية - وخاصة في «التدافع نحو إفريقيا» - المجرّد من كل الضوابط الأخلاقية - «عدة عناصر، في حال

اجتماعها تصبح قادرة على إنشاء حكومة كليّانية مبنية على أساس العرق»، كما كشفت عما في ذلك من إرهادات أولى للمحتشدات النازية، وذلك بالنظر إلى الأجهزة البيروقراطية والتقتيل المكثف.

وعلى طريقة انقلاب السحر على الساحر، فإن التعسّف الاستعماري انقلب على أوروبا حيث أنتج فيها وحشاً متمدّنين، في الوقت الذي كانت تعتقد تمدين الوحش الموجودين خارجها. وكما بين ذلك- بشكل جليّ- المؤرّخ إنزو ترافيرسو Enzo Traverso دراسة بعنوان «العنف النازي: جينيالوجيا أوروبية La Violence Nazie : Une généalogie européenne»، فقد تزامن تنامي الاستعمار مع تنامي الأيديولوجية العنصرية المستندة إلى العرق، وهو الذي كان يعطيها الشرعية.

يؤكّد الباحث أنه منذ ذلك الحين «تم إنتاج خطابين متكمالين ومتطابقين: الرسالة الحضارية» لأوروبا و«القضاء» على «الأعراق المنحطة»، وبعبارات أخرى: الغزو «بواسطة الإبادة».

ومن خلال التذكير بأن مفهوم «المجال الحيوي» لم يكن- أبداً- اختراعاً نازياً بل مفهوماً شائعاً في الثقافة الأوروبية خلال المرحلة الإمبريالية الرفيعة حضارياً والوضيعة إنسانياً، يصف إنزو ترافيرسو «العلاقة التي تجمع بين الاشتراكية الوطنية (النازية) والإمبريالية الكلاسيكية»، فقد كانت قوّتها الدافعة اقتناع أوروبا «بإنجاز رسالة حضارية في آسيا وإفريقيا»، ويؤكّد بأن هذه العلاقة كانت بدبيهية

بالنسبة لمحلّلي ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي. والحال أن هذه البداية هي ما أشهده سيرج ليتشيمي في وجه كل من يسمحون لأنفسهم - من جديد، وبشكل رسمي وزاري، حكومي ووطني - بالقول إن هناك حضارات أخرى من أخرى.

وحيث إننا لم نقم الحداد على هذا المخيال الاستعماري، فها هو يطفو على السطح من جديد بعنف مَنْ ظَلَّ مكبوتاً منذ مدة. فأنْ يعتمد عليه اليمين كأدلة للإلهاء الانتخابي لا ينزع من خطورته شيئاً: إنها مدرسة البربرية، هنا بالذات، كما أعلنتها - بقوة منذ سنة 1950 - نائب مارتينيكي آخر هو إيمي سيزير في «خطاب حول الاستعمار - *Discours sur le colonialisme*»، وكل من يعرف هذا النص الشهير لا شك أنه سمع صداته في مداخلة سيرج ليتشيمي، حيث نجد فيه تأكيداً على العلاقة بين جرائم الاستعمار وجرائم الهيكلية: «الصدمة الارتدادية المرعبة» بحسب تعبير سيزير لل بشاعة التي مثلها الاستعمار، والتي مهدّت الطريق أمام البربرية النازية، التربة العفنة التي نمت عليها فكرة تراتبية بني الإنسان وحضارتهم.

إن المغامرة الاستعمارية التي جرت في أعقابها الجشع التجاري، والتعامل البربرى مع المجتمعات، والكراهية العرقية، والنظريات التي تدّعى العلمية التي تمنحها الشرعية باسم «الرسالة الحضارية» للغرب المتفوّق، أفضت إلى انتكاس حضاري للمستعمر وإدخال أوروبا نفسها في طور التوحش. «ما هي الفكرة التي أريد الوصول

إليها؟» يتساءل إيمى سيزير في خطابه، الذي دفع إليه تأكيد بعض المثقفين الفرنسيين، ببراءة غير صادقة، «على التفوق المُحَقَّ للحضارة الغربية». ويجيب: «عن هذه الفكرة لا أحد يحتلّ ببراءة، ولا ينجو المحتلّ بدوره من العقاب، إن الأمة التي تحتلّ، والحضارة التي تبرّر الاحتلال (أي القوة) هي - أصلًا - حضارة مريضة، وحضارة مشوّهة أخلاقيًا، ما بين حصيلة وأخرى ومن إنكار إلى آخر، تفتح المجال دون أدنى مقاومة أمام جلالها (هيتلرها) أقصد عقابها الخاصّ. إن الاحتلال هو رأس جسر الحضارة البربرية، التي تؤدي - في أية لحظة، وبكل بساطة - إلى إنكار المدنية.».

من خلاله إثارة لهذه «الأيديولوجيات الأوروبيّة التي أنتجت المعتقلات النازية، كحصيلة لسلسلة طويلة من الاستعباد والاستعمار» لم يقم سيرج ليتشيمي سوى بمواصلة رسالة أبيه الروحي في السياسة: إيمى سيزير، هذا الوجه البارز، الذي قيل عنه في «البانتيون-Panthéon» يوم 6 نيسان/أبريل 2011، إنه عند وفاته في 2008 «فقدت فرنسا أحد أكثر أبنائها تشریفًا لها»، تلك هي العبارات التي نطق بها نيكولا ساركوزي خلال الحفل الرسمي الذي أقامته الأمة على شرف إيمى سيزير، هذا المناضل الذي «كان يريد المساواة الفعلية في الحقوق». وإذا كان كلود غيان لم يحتفظ بأية ذكرى لهذا الحدث، مثله في ذلك مثل من كان حينئذ رئيسًا للدولة، الذي يشيد بالحسن السليم لهذا الأخير، مع أنه يجسّد وحشية الحضارات التي تدّعي لنفسها التفوق، فمن المؤكّد أنه بالنسبة لفرنسا المُظلمة التي

يجسدها هذا اليمين غير المشرف، ليس هناك أي مجال لمناهضة حقيقة للفكر الاستعماري.

ما زال سيرج ليتشيمي حياً، وريادته لهذا الموقف ترسم لنا طريق التزاهة التي من شأنها إنقاذنا من هذا الانحطاط القومي. إنه يدعونا إلى الانتفاض بالطريقة نفسها التي ساءل بها سizer أوروبا الناسية نفسها والخائنة لمبادئها والمحترفة لما تصرّح به. حين كتب: «و هنا المؤاخذة الكبرى التي أوجّهها للإنسانيين المزيفين الذين طالما قرّموا حقوق الإنسان، والذين كانت لهم، وما تزال، نظرة ضيقة وتجزئية مصغّرة ومنحازة، وبشكل عام، عنصرية حقيرة».

جديد الساركوزية هو تبني هذه المواقف دون أدنى ازعاج، والدعوة إلى هذا التصنيف التراتبي والتنظير لهذه اللامساواة، ومن خلال ذلك جرّ فرنسا إلى انحطاط مروع أمام العالم. وقد حان الوقت لمواجهة هذا الخطاب البربرى بخطاب حضاري أصيل.

يسار ضد الإخاء

في صيف 2013، عقدت الحكومة الاشتراكية التي خرجت من صناديق الاقتراع قبل سنة، ندوة تنبؤية كان على جدول أعمالها الطموح، أو- بالأحرى- الاستباقي: كيف ستكون فرنسا في سنة 2025؟، وأية فرنسا نريد في أفق الاستحقاق هذا؟ وفجأة بدا السياسيون الذين اعتادوا اعتبار ما هو استعجالي أساسياً كما لو أنهم يشرعون في معالجة المستعجل من الأساسي، وي CABدون من أجل الانتباه إلى ما هو أبعد من الآني. وخلال مهلة التفكير هذه تخلّوا عن إدارة الإكراهات المالية والهواجس الأمنية التي بدا كما لو أن عملهم الحكومي صار مقتصرًا عليها.

في أثناء هذا الاجتماع الحكومي، أعلن مانويل فالس Manuel Valls، الذي كان آنذاك وزيراً للداخلية قبل أن يصبح وزيراً أول في سنة 2014، عن ثلاث تحديات تفرض نفسها على فرنسا خلال العشر سنوات القادمة بحسب وجهة نظره. نوردها هنا، باستعمال

تعابيره كما نقلتها وسائل الإعلام بصيغة المبني للمجهول: تحدي الهجرة بسبب الديموغرافية الإفريقية، مدى تلاؤم الإسلام مع قيم الديمقراطية، ثم المشاكل التي تنتج عن التجمع العائلي لفائدة العمال الأجانب.

تلك كانت- إذاً- الأجندة التنبؤية لوزير جمهورية يفترض أنه اشتراكي، وذلك بعد سنة من اعتقادنا بأننا طوينا الصفحة الساركوزية لصراع الحضارات. من كلود غيان إلى مانويل فالس، مع الاختلاف الحزبي، من يمين يجذب نحو التطرف إلى يسار يتزعز نحو اليمين، ها نحن- إذاً- في مواجهة استمرار الهواجس الكريونوفobia نفسها، وعلى الخصوص المعادية للمسلمين. ليس الأمر صدفة أنه في ما بين قضيّي الهجرة، والأجانب، يُعيّن الوجه الصاعد للحزب الاشتراكي عقيدة بذاتها كعدوٍ مفترض للديموقراطية.

الإسلام هنا هو أداة الوصل لصنع عدوٍ شامل: إنهم- من جهة- يكادون يغزوننا (الهجرة)، ومن جهة أخرى يستغلّون قوانيننا وأنظمتنا (التجمع العائلي) ومن هذا إلى ذاك، فإنهم قد يشكلون خطراً على الديمقراطية. تحت غطاء المشكلة الإسلامية، وبالمرور عبر ربط الماهية بالدين، فإن المستهدف هو الأجنبي بتعيينه كعدوٍ، في خطاب يزجّ بنا- بكلّ بساطة- في حرب، حرب ضدّ ذاتنا، وضدّ جزء من شعبنا وتاريخنا وإرثنا.

لأن المسألة تتعلق بأن هذا الأجنبي/ الغريب ليس في الخارج، بل

هو أيضاً في الداخل، بين ظهرانينا، وفيما بيننا، وواحد منا: مسلم أو عربي أو مغاربي أو ابن مهاجر، وأيضاً أجير، وعامل، وجار، ومساهم في صندوق الرعاية الاجتماعية، ومتوج للثروة الوطنية، ومبدع أبنية، ومساهم في حركية مدننا، ومشارك في مستقبل فرنسا... إن هذه القطعة منا هي التي تقوم الخطابات الرسمية التي تتبعها دوريات ومراسم ومذكرات وقوانين.. إلخ، بتعودينا على رفضها بوصفها غريبة، وباختصار: إقصائهما جملةً.

وكون هذه الانتهاكات لم تحرّك مشاعر اليسار، فإن ذلك يُبرّز إلى أي حدّ أن التداول الانتخابي لسنة 2012 لم يستطع بناء سدّ منيع يحدّ من الأمواج العاتية التي انحرفت تحت تأثيرها العهدة الرئاسية لساركوزي نحو مياه متطرفة. وإلى أي حدّ لم يستطع إيقاف التطبيع المتنامي، بتأثير من دعاية اليمين المتطرف، مع هذا الإكراه الذي يفرض على المسلمين من أبناء وطننا الذوبان، وإخفاء كل رمز خارجي يُفصّح عن عقيدتهم، مهما كان صغيراً، سواء تعلّق الأمر باللباس (الحجاب) أم بالغذية (الطعام الحلال) أم بالمكان (المسجد).

والحال، وبدل التصميم على وضع ركائز بيداغوجيا معاكسة، أن الحكومة الاشتراكية تركت أحد أعضائها، الذي كان آنذاك وزيراً للداخلية والمسؤول الإداري عن الشؤون الدينية، يرسم إيقاع خطاب يغذّي الانحرافات نفسها.

لم يكتف مانويل فالس بانتقاد حق تصويت الأجانب في الانتخابات البلدية (رغم أن ذلك كان أحد الوعود الانتخابية لفرانسوا هولاند)، وإنما قرار مشروع وصل مراقبة الهوية⁽¹⁾ كـ(مجال لممارسة تمييزية في حق الشباب) والتصريح بمصادقته على منع الوشاح الإسلامي في الأماكن العمومية (متقدماً قراراً قضائياً لمحكمة التمييز)، بل أضاف، إلى هذه المواقف التي لن يعترض عليها أي وزير يميني، استغلاً محلياً للتوترات العالمية التي تساهم في صياغة تمثيل شيطاني للإسلام. هكذا - إذا - طعن بالبهتان في مصطلح الإسلاموفobia، زاعماً أن أصوله إيرانية، علمًا أنه - بالتأكيد - اختراع فرنسي يعود إلى سنة 1910. وتلك وسيلة للانتقاص من خطورة التمييز الذي يشير إليه هذا المصطلح. حيث ادعى سنة 2013 أن «الإسلاموفobia هي حصان طروادة بالنسبة للسلفيين».

إن هذه الدعوة الصريحة إلى اللامبالاة المقرونة بالحذر - بدعوى أن الذين يشتكون هم إرهابيون محتملون - تسير على خطى الدعوة إلى حرب داخلية ضد هؤلاء «الأعداء الداخليين الحقيقيين» الممثلين في الشباب الفرنسيين السائرين على غير هدى في الإسلامية الراديكالية.

منذ توليه شؤون البلاد، تعود مانويل فالس استعمال عبارة مرعبة:

1- كان هنا أحد الوعود التي قنمتها الرئيس الحالي فرانسوا هولاند حملته الانتخابية للرئيسيات والذي يقضي بأن يتسلّم كل شخص تقدّم مراقبة هويته وصلاً بذلك، وهذا للحدّ من الشطط التي تمارسه أجهزة الشرطة باستهانة الأشخاص من ذوي الملامح الأجنبية في غالب الأحيان.

العدو الداخلي. «عدو داخلي» - وقد كرر هذا أمام الملايين أكثر من مرة - «يتقى في ظلّ تطرف الإسلام، بالخصوص في حاراتنا الشعبية» إذا كان مازال للكلمات معنى فيجب الاستعداد للحرب، حرب لفرنسا ضدّ فرنسا أخرى، بما تستدعيه الحرب من التنازل عن قواعد وممارسات سلمية لحياة ديموقراطية، حرب ضدّ ديانة (الإسلام) ضدّ حارات (الضواحي الشعبية)، أي ضدّ معتقد ومناطق، كلّاهما يُنسب إلى جزء من أبناء بلدنا، وهم من بين الأقلّ حظوة، ومن بين الأقلّ حماية.

إن هذه التعميمات ليست بلدية فحسب، بل هي - بالأحرى - خطيرة، تعبر عن اختزال السياسة في الجانب الأمني، وتمهد للأيديولوجيا الكارثية التي سادت في أميركا الشمالية كرد فعل على تفجيرات 11 أيلول / سبتمبر 2011. حرب الحضارات هاته لم تساهم، منذ غزو العراق، سوى في استفحال الاضطرابات وتمزيق العالم بالموارزة مع صعود الإسلام السياسي. لكن هذا النوع من الحروب - وكما وضحت ذلك الكارثة الأمريكية المعروفة بـ *Patriot Act* - أي تلك السلطة المشروعة للتصرُّف خارج القانون وما يقترن بها من مس بالحرّيات الأساسية ومراقبة مُعمّمة، بقدر عجزها عن تهديد العدوّ الخارجي، تمارس العنف داخل المجتمع نفسه.

إن تعيين أكباس الفداء يقترن لزوماً بتطوير جهاز حكومي لوصمهم بالعار وقمعهم وزجرهم مما يفضي إلى المس بالديمقراطية. في هذا

المسلسل من التألف مع التمييز، حيث تساهم سياسة الخوف- من خلال تخطّتها- في بروز أعدائها (بفوضاهم وعنفهم واعتداهم) تصبح حالة الاستثناء هي القاعدة المضادة لدولة الحقّ والقانون. من هنا فإن لا مبالاتنا تجاه أبناء بلدنا المسلمين ليست مجرّد خطأ في حقّهم فحسب، بل إن هذه اللامبالاة مسؤولة كذلك عن خطر فقدان جزء من حرّياتنا في حال عدم احتراسنا للدفاع عنها.

في الديموقراطية، هذا الأفق المثالي الذي لا يكتمل أبداً وكمشروع قيد البناء باستمرار، تكون الحدود بين التشنّج المحافظ والسلطوي والحربي، والانزلاق نحو الكليانية، ليست مغلقة تماماً. فقط، النقاش الحيوي ويقظة الرأي العامّ وقوّة السلطة المضادة قادرة على تقويتها، تَشَهُّد على ذلك أعمال كارل شميت Carl Schmitt المنظر الرائد لحالة الاستثناء (القوانين العرفية)، وذلك حتى في المسار الشخصي لهذا القانوني الألماني الذي انتقل من الفكر المحافظ إلى الفكر النازي. في رأيه إن إعلان حالة الاستثناء يعني، قبل أي شيء، إسكات كلّ أشكال الاحتجاج: «يمتلك السيادة من يقرّر الوضعية الاستثنائية» هذا ما كتبه شميت في مؤلف بعنوان «ثيولوجيا السياسة Théologie politique» صدر سنة 1934، أي سنة واحدة بعد وصول هتلر إلى الحكم، ثم بعد ذلك يتم تحديد عدو للمجتمع، عدو غير قابل للنضوب، بوضعية غير قانونية معلنة، تستدعي ردّاً غير قانوني، خارج كل المعايير وكل القواعد «مع حالة الاستثناء، فإن قوة الحياة الحقيقية تُهَشِّم القشرة التي تتحتمي

بداخلها الميكانيكا الجامدة في التكرار».

عندئذ يصبح الخوف حجّة بيد السلطة الحاكمة لتضع المجتمع في مواجهة مع ذاته في إطار وهم التجانس، لاستدراجه نحو بحث لا نهائي عن أكباس الفداء، حيث الآخر المختلف والمتناقض والمعاير يُلبيس صفة الغريب (الأجنبي)، غرابة بقدر ما هي مُتَحَفِّة (غير ظاهرة) هي مخيفة. هكذا، وبسهولة، يصبح المنافس عدواً داخلياً، مثالاً للغير الذي يجب - بأي ثمن - التخلص منه أو إقصاؤه، وربما حتى إبادته بواسطة عنف مضادٍ وقائي. يكفي الإنصات إلى الأفكار المتداولة، لخطاب الحرب على الإرهاب المُسمى (إسلامي)، لندرك صوت حالة الاستثناء التي تنحرف بالفعل السياسي نحو الهاجس الأمني.

إن الهدوء الأمني الذي يَعِد به هو محض وَهُم تبيه فيه الديموقراطية وتضييع وتنهار: بحيويتها وتعديتها وصراعاتها الخلاقة وتنوعها المُحفز. والضرورة الحتمية التي تمثّل مفتاحه السحري، كان قد انتبه إليها - مبكراً - الفيلسوف ميشيل فوكو Michel Foucault، هي «ضرورة الدفاع عن المجتمع». هكذا بحركة مزدوجة، يتَعَوَّد المجتمع على اللاتسامح، وبذلك نجعله يتَّقبّل الإجراءات المفروضة التي تؤدي إلى تراجع حقوقه وحرّياته، بدعوى أن المجتمع لم يعد يتحمّل مجرد فكرة التهديد والخطر أو المجازفة.

في خضمّ هذه الدّوامة الجهنمية، يوضح فوكو: «تظهر عنصرية

الدّولة، عنصرية يمارسها المجتمع في حقّ نفسه، وفي حقّ عناصره، وفي حقّ ما أنتجه بنفسه؛ عنصرية داخلية تَتَمَثَّلُ في التطهير المتبادل الذي يصبح أحد الأبعاد الجوهرية للتطبيع الاجتماعي..».

ألم نر انبات هذه الفكرة الفظيعة في نقاشاتنا العمومية الأخيرة: إسقاط الجنسية؛ هذه الفكرة التي تحتمل أن هناك من هم أكثر فرنسيّة من الآخرين، والعكس صحيح، فرنسيون بشروط أو تحت الحساب أو مع وقف التنفيذ؟ هذا الاستعراض الرمزي، على الأقل في اللحظة الراهنة، لفرنسا التي يُمكّنها أن تخلع فرنسا أخرى وتنقصيها وتمسّحها وتلغيها؟

في حزيران/يونيو 2014، غداة مذبحة المتحف اليهودي في بروكسل والجرائم المعادية للسامية التي ارتكبها شاب فرنسي عائد لتوه من الحرب الأهلية السورية، سارعت رئيسة الجبهة الوطنية إلى إعادة طرح هذا النقاش على الطاولة، حتى قبل أن تعرف ما إذا كان القاتل مزدوج الجنسية. وفي اليوم التالي، رغم التأكيد على «أنه بكل نزاهة، ليس هذا هو ما سيحلّ المشكّل الجوهرى» فإن مانويل فالس، الذي أصبح آنذاك وزيراً أول، صرّح بأنه «يمكّنا أن نسقط الجنسية عن الذين يهاجمون المصالح الأساسية لبلدنا» متبيناً، بذلك، الأجندة السياسية لليمين المتطرف، علمًاً أنه اعترف بأنه ما زال يجهل ما إذا كان القاتل، المولود في مدينة روبي Roubaix، مزدوج الجنسية. والحال أنه في حقيقة الأمر فرنسي، فقط فرنسي،

وُلد فرنسيًا داخل أسرة من أصل جزائري، ولم يجد المحققون، إلى حدود الساعة التي أكتب فيها هذه السطور، أي دليل على جنسية أخرى.

عندما كان في المعارضة، رفض مانويل فالس الخوض في هذا النقاش، داعمًا إياه بنتع واحد: «موضوع مُقرّز». كان ذلك في صيف 2010، عندما أعاد نيكولا ساركوزي هذا الموضوع إلى طاولة النقاش، في هروب نحو الأمام على طريقة بعض السياسيين، وذلك للإفلات من فقدان النفوذ المعنوي الذي كان يتهدّه. ففي خطاب شهير ألقاه في مدينة غرونوبل Grenoble، لم يتردد ساركوزي - مع الأسف - في استهداف «المنحرفين المنحدرين من أصول أجنبية»، ضاربًا عرض الحائط المادة الأولى من الدستور التي تضمن المساواة أمام القانون لجميع المواطنين بغضّ النظر عن الأصل أو العرق أو الدين، وبصفته رئيساً للجمهورية، كان يفترض فيه أن يكون حارس هذا الدستور، غير أنه أعلن نيته في توسيع حالات إسقاط الجنسية لتشمل «كل شخص من أصول أجنبية هدّد بشكل مقصود حياة رجل سلطة أو دركي أو كل شخص يمثّل السلطة العمومية».

لأول مرّة، ومنذ اللحظات الكئيبة لنظام فيشي، يتم على لسان رئيس الدولة ترسيم سياسة تُميّز بين الفرنسيين بحسب أصولهم. غير أن هذه الجريمة في حقّ الجمهورية بقيت عند مستوى المشروع؛

ذلك أن الإصلاح المتوقع لإسقاط الجنسية لم يعش طويلاً، فخلال مناقشته بالبرلمان في إطار مشروع قانون «حول الهجرة والاندماج والجنسية»، انتبه - لحسن الحظ - عدد من البرلمانيين، بمن فيهم بعض المنتميين إلى الوسط واليمين، إلى أنه ما عدا لو أنها تنكرت لمبادئها الدستورية ولتاريخ تعميرها البشري، فإن فرنسا لا يمكنها أن تقبل بوجود فتئين من الفرنسيين بالتمييز بين من اكتسروا الجنسية ومن ولدوا بها.

لكن مع ذلك فإن حاجزاً مربعاً قد تم تجاوزه؛ يتعلّق الأمر بالتطبيع مع فكرة القيام بالانتقاء بين الفرنسيين، وليس هذا فحسب، بل كذلك طرد فرنسيين من فرنسا لأنهم من «أصول أجنبية» تحت ذريعة التهديد أو الخطر، بالإضافة إلى ذلك ليس صدفة أن يوازي هذا الخرق المتمثّل في خطاب ساركوزي في غرونوبيل وصمّ بالعار وتعامل عرقي مع جماعة بشرية بعينها هي جماعة الغجر (الروم) الرومانيين⁽¹⁾.

الغجر الرومانيون أوروبيون ومسيحيون، لكنهم فقراء، بل أكثر من فقراء، وأكثر فقراً من الفقراء، وهنا جوهر المسألة حيث يُحسم كل شيء ويتبّع كل شيء. أن يتّقاسم الغجر الروم والمسلمون «الامتياز البئس» لأن يكونوا الهدف المفضّل للتمييز، بالقول وبالفعل، يُبرّز

-1- «الرومن - Roms» مجموعة بشرية من الغجر، تكون خليطاً يصعب تعريفه، يعيشون في عدد من بلدان شرق وجنوب شرق أوروبا. معظم الذين وفروا منهم على فرنسا جاؤوا من رومانيا في موجات متتالية بدأت بعد الحرب العالمية الثانية.

بوضوح المسألة الكامنة وراء استفحال العنصرية والكزنيوفobia، المسألة التي يسعى دعاة العنصرية والكزنيوفزبيا إلى تصريفها وخنقها وإفسادها وتذويبها، باقتراح الكراهية والحد بدل الأخوة والتضامن. إنها بكل بساطة المسألة الاجتماعية.

نتذكر أنه في سنة 2013، أَنَّ مانويل فالس - مرة أخرى - لم يتردد، بدوره، في أن يضع على رأس أجندة السياسة الوطنية قضية الغجر الروم، (الغجر الروم وليس قضية العطالة والتشغيل والقدرة الشرائية أو التربية)، فبحسبه «السكان ذوي الأصول الغجرية» لا يمكنهم المطالبة بالبقاء في فرنسا لأن لهم «نمط عيش شديد الاختلاف عن نمطنا». بصيغة أخرى: إنهم غير مؤهلين للاندماج بسبب أسلوبهم في الحياة وطريقة عيشهم، ومظهرهم وثقافتهم وربما بسبب طبيعتهم. سيسفل جان ماري لوبيز هذه الفرصة الثمينة التي أتيحت أمام الهواجس المعتادة لعائلته الفكرية ليدُسّ بطريقة ماكرة هذه العبارة «إنها لن تكون الهجرة الأكثر خطورة، ولكنها الأكثر ظهوراً والأكثر عفونة»؛ وهو ما ترجمته أسبوعية «مينوي Minuit» التابعة للليمين المتطرف بلغة صريحة، تحت هذا العنوان على صدر صفحتها الأولى «الشجرة الغجرية التي تخفي الغابة العربية».

لا يتعلّق الأمر هنا، فقط، بتلك الدمى المتداخلة (الدمى الروسية) والمألفة للعنصرية التي تتعاطى الإنتاج المتواصل لأكباس الفداء، ولكن - أيضاً - كيف أن البناء الاجتماعي لفترة بعينها؛ الفقراء

من بين القراء، المرفوضين والمنبوذين، هو خطوة تمهدية نحو الإقصاء؛ إذ إن هناك تناعماً بين رفض القراء ورفض الغرباء، ذاك ما استشفه، بشكل لافت، عالم الاجتماع الألماني جورج سيميل George Simmel. وحيث إن القراء يشّكلون - بطبيعة الحال - جزءاً من المجتمع فإن النظام الاجتماعي الذي يزعجونه ويهيّدونه يصنع إقصاءهم. هكذا يشير سيميل إلى أن الأحكام الجاهزة السائدة تصنع «أفراداً غير مرغوب فيهم»، «أفراداً زائدين عن اللزوم»، «لا حاجة للعالم بهم».

صناعة الروم الغجر كغرباء بشكل مطلق، والذين لا «مجال لبقاءهم» في فرنسا، بحسب العبارة نفسها التي استعملها ساركوزي وجدد استعمالها مانويل فالس، هذه أيضاً وسيلة لتعويتنا على فكرة صناعة وإقصاء غرباء آخرين، مع أنهم أقل فقرًا إلا أنهم ليسوا أقل مواجهة بالرفض، والمستهدفون هنا هم أبناء بلدنا من أصول أو من ثقافة أو من معتقد إسلامي.

من الروم الغجر إلى المسلمين، يكون إضفاء الطابع العرقي على المسألة الاجتماعية، وإحالة بعض مكونات المجتمع إلى أصولهم وثقافتهم أو معتقداتهم وسيلة لتصريف هذه المسألة الاجتماعية، والتخليص من الإزعاج الذي تشّكله على النظام القائم، وتذويب المسألة في الهواجس الهدامة والوحيمة للقومية والهوياتية، وكذلك الدينية.

حرّيّة الاعتقاد

هنا تتدخل الخصومات الدينية اللامتناهية الموجّهة صوب أبناء بلدنا المسلمين: نريدهم مسلمين شفّافين، منعزلين ومتخفيّن، منصهرين حسب الخطاب المتداول؛ أي غير موجودين في حقيقة الأمر.

الانصهار إكراه مُرعب، كما كان الشأن مع الاستعمار، لاسيما الفرنسي: أن لا نقبل الآخر إلا إذا تخلّى عن ذاته، أن لا تُحفل به إلا إذا قرر أن يُشبهنا، أن لا نوافق عليه إلا إذا تنازل عن كل ما كانه. ليس لهذا أدنى علاقة بما يقتضيه الاندماج، حيث يتم التعبير عن السعي نحو الوحدة في إطار التعدّدية، السعي نحو حياة نشيدها ونبتكرها معاً، من خلال نسج علاقات دون هدر أو ضياع. بشكل عام، حياة علائقية بحسب التعريف البديع للشاعر إدوارد غليسان Edouard GLISSANT: «إن شئت أن تُبادل، بادل مع الآخر دون أن تفقد ذاتك ولا طبيعتك».

الإجبار على الانصهار هو تهويّن للانقراض. أن نوّدّ - بكيفية ما - لو

أن مسلمي فرنسا، كيما كانت درجة ارتباطهم بالإسلام، لا يكونون مسلمين إطلاقاً، وألا يصرّحوا بذلك وألا يُعلنوه، وألا يعبروا عنه وألا يتبنّوه؛ بهذه الكيفية فإن السحرة المبتدئين الذين يحكموننا يلدون الوحوش. فمن ذا الذي لا يرى في هذا التعود على الالتسامح، بداية لدعوة ضمنية أكثر بشاعة، ألا وهي أن لا يبقى للمسلمين وجود بتاتاً، أي أن يخلّصونا من أنفسهم، أو نتخلص نحن منهم، أن تصبح هذه الإنسانية- في تنوعها، والتي تعبّر عنها، في اللغة المتداولة، **الفاظ** وكلمات مثل: مسلم، عربي، ومغاربي، من الآن فصاعداً، غائبة ومنعدمة.

لهذا فإن في عملية حرمان أقلية من حقوقها حاضر قبل احتمال إلغاء وجودها، المسألة التي يتم التلويع بها، باستمرار، مثل منديل أحمر، هي مسألة الحضور الظاهر للمسلمين في الفضاء العمومي. سواء أتعلق الأمر بالمساجد أم بالصلوات أم باللباس أم بالتجذية. هذه الحروب الكلامية المكرورة التي يصنعها التضخيم الإعلامي، حيث تنتعش صحافة الرأي بدل صحافة الإعلام، تجعل فرنسا مريضة بذاتها، أعني هنا فرنسا كما هي وكما تعيش وتشتغل، وكما تتطور وتتحوّل، فهذا التضخيم الإعلامي يدفع فرنسا إلى رفض التعددية التي توجد فيها، وعدم تقبّل تنوعها، وبالتالي عدم تحمل تحدياتها الاجتماعية.

في الواقع، إن قضية هاجس الوشاح، هي حجاب ملقى على حساسياتنا

وسخائنا وفضولنا؛ فالتلويح «بمنظورية» (شيء مرئي)، هذه القطعة من القماش كما لو كانت القضية الحاسمة في فضائنا العمومي، هي دعوة لعدم الالتفات إلى القضايا الأخرى، أي كل ما يسعى هذا التركيز إلى تعطيمه وإخفائه، وفي مقدمتها القضية الاجتماعية، أي قضية الأحياء الشعبية. الكراهية المسلطـة على الإسلام وممارسـيه من طرف لائـكية متعصـبة وخائـنة لللائـكية الحـقيقـية، هي تعبـير عن الإنـكار الـاجتماعـي للمـهـمـينـ على المـضـطـهـدـينـ.

يشهد على هذا التخيـطـ، التفسـيرـ الخـاطـئـ الذي يـقـومـ بهـ الـيسـارـيونـ الذين يـخـلـطـونـ عـادـةـ بينـ الـدـينـ والـتـطـرـفـ. وـعـلـىـ الخـصـوصـ أولـئـكـ الـذـينـ يـسـارـعـونـ إـلـىـ إـلـصـاقـ شـبـهـ التـعـصـبـ الـدـينـيـ بـمـعـقـدـاتـ الأـقـلـيـاتـ، الـتـيـ وـصـلـتـ مـؤـخـراـ أوـ الـمـسـتـقـرـةـ حـدـيثـاـ، وـالـتـيـ تـمـيـزـ فـيـ الـيـاقـاتـ الـشـعـبـيـةـ الـتـيـ جـاءـتـ مـحـمـلـةـ بـمـاضـيـهاـ وـبـشـاقـفـتهاـ، هـذـاـ التـرـاءـ الـذـيـ يـصـنـعـ تـمـيـزـهـاـ أـكـثـرـ مـاـ يـصـنـعـ اـخـلـافـهـاـ.

تـعـلـقـ مـسـأـلةـ التـفـسـيرـ الخـاطـئـ بـالـمـقـوـلـةـ الـنـمـطـيـةـ لـكـارـلـ مـارـكـسـ: «الـدـينـ أـفـيـوـنـ الشـعـوبـ»، الـتـيـ يـلـوـحـ بـهـاـ، باـسـتـمـارـ وـبـهـدـفـ إـنـهـاءـ النـقـاشـ، دـعـةـ لـائـكـيـةـ الـإـقـصـاءـ الـذـينـ يـرـمـونـ خـارـجـ الـفـضـاءـ الـعـمـومـيـ كلـ مـظـهـرـ لـلـانـتـمـاءـ الـدـينـيـ، وـخـاصـةـ الـإـسـلـامـيـ. وـالـحـالـ أـنـهـ إـذـ كـلـفـنـاـ أـنـفـسـنـاـ عـنـاءـ قـرـاءـةـ هـذـهـ الـمـقـوـلـةـ فـيـ سـيـاقـهـاـ، فـسـنـكـتـشـفـ أـنـ رـسـالـةـ مـارـكـسـ مـخـتـلـفـةـ تـامـاـ: إـنـهـ لـيـسـ دـعـوـةـ لـإـلـاعـانـ الـحـربـ عـلـىـ مـنـ يـشـهـرـونـ مـعـقـدـهـمـ الـدـينـيـ، وـلـكـنـهـ دـعـوـةـ لـلـإـنـصـاتـ إـلـىـ الـمـعـانـةـ الـتـيـ

يشكّل الديني حاضنها، حتى ولو كان حاضناً وهماً.

ها هو المقطع المقتطف من «مقدمة لنقد فلسفة الحق عند هيغل»، وهو نص ينتمي إلى مرحلة الشباب، نُشر سنة 1844، وفيه تبرز عند ماركس هذه المقارنة بين الدين والأفيون، كجنة مُصطنعة وسعادة وهمية: «المأساة الدينية هي - في الوقت ذاته - التعبير عن المأساة الحقيقة والاحتجاج ضد هذه المأساة. الدين هو شهقة المخلوقات المضطهدة، وروح عالم بدون مشاعر، وهو أيضاً روح ما لا روح فيه. الدين أفيون الشعوب..».

اشتهرت هذه المقوله واستعملت كحكم غير قابل للاستئناف، لكنها أُخرجت من سياقها التاريخي المرتبط باكتشاف الغرب لمواد مخدّرة وما تشيره من إقبال اجتماعي. فالأفيون مستعمل هنا كترفه وليس كتدجين أو استبلاد. كأداة رائعة للتخلص من واقع مكرره ووسيلة لرفضه عبر الهروب الافتراضي.

باختصار: ليست هذه مواقف إدانة، ولكنها تعبير عن التفهم، إنما، مع ذلك، لا ينبغي أن يُفهَم منها أية مهادنة مع الأيديولوجيات الدينية. برفضه اختزال المعتقدات الدينية في هوية جامدة، ومراهنته على حريّتهم في الحكم في مواجهة التجربة الملmosة، رأى ماركس أن ما يقوم به الناس مجتمعين أهمّ مما يعتقدونه منفصلين، فيقبلهم كما هم، وبالخصوص إذا لم يكن لديهم، في إطار الإقصاء الاجتماعي الذي يعيشونه أي ملجاً غير هذا المتنفس الديني.

«الحقد على الدين» (حسب العبارة الدقيقة لبيير تيفانيان Pierre Tevanian) الذي استحوذ اليوم على اليسار، بما في ذلك أقصى اليسار، يفاجئ كثيراً. فبالأمس كانت المرجعيات الثقافية لهذا اليسار تنتقد- بالخصوص - المتطرفين المناهضين للدين. فهذا لينين يُدين «المناهضة البرجوازية للإكليروس (رجال الدين)، كونها وسيلة لإلهاء العمال عن الاشتراكية» وهذه روزا لوکسمبورغ تنتفض في وجه «حرب العصابات المستمرة منذ عقد من الزمن ضد القساوسة، والتي هي بالنسبة للبرجوازية الفرنسية إحدى الوسائل الأكثر فعالية لتحويل أنظار الطبقة العاملة عن القضايا الاجتماعية ولوأد الصراع الطبقي، وهذا ليون تروتسكي يؤجّل فكرة «انتفاء الفوضى في العالم L'abolition du chaos terrestre»، ويقترح بدلاً عن هذا الأفق المستبعد إلغاء «انعكاسه الديني»⁽¹⁾.

M. Robe وخلال الثورة الفرنسية، نشر ماكسيمiliان روبيبيير- spierre سنة 1792 في مجلة «لوديفونسور- Le Défenseur» هذه المناجاة: «رباً، هذه القضية قضيتك». وفي سنة 1793 تصدّى روبيبيير للتعصّب الديني الذي قاده أنصار حملة راديكالية للقضاء على المسيحية. إنه «لا يرغب في كلّيانية إلحادية» بحسب ما أشار إليه المؤرّخ هنري غيلمان سنة 1989 في الذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية، حين وصف- بشكل رائع- كفاح «النزيه

1- بالنسبة لتروتسكي الدين ما هو إلا أداة للتعويض عن الحرمان الذي تولّه العلاقات الاجتماعية الجائرة، وبالقضاء على الجور لا تبقى حاجة إلى الدين، وتنتفي الفوضى في العالم. بمعنى آخر: إن الذين يعادون الدين يخطئون الهدف، والعنو الحقيقي هو غياب العدالة الاجتماعية، لأن الدين ما هو إلا انعكاس لهذه الوضعية.

روبيبيير» ضدّ الحقد على الدين بأنه الموقف الذي يُخفي في الواقع خوفاً من الشعبية، بما هو خوف اجتماعي كبير متستر بالفَكَرِ الفولتيري (نسبة إلى الفيلسوف الفرنسي فولتير) المتنور، الذي يتصدى للظلامية التي قُرِنَت بالمعتقدات الشعبية.

كان عنوان بحث غيلمان تحذيرياً: «ليصمت الفقراء» أي بتعبير آخر: إنّ على الفقراء أن يستسلموا حتى تبقى الملكية محفوظة ومصانة ! ولتحقيق ذلك وجب إسقاط الأهلية عنهم بإحالتهم على خرافاتهم البليدة والمتغصّبة، ومن ثم تجريدهم من غناهم الروحي، واحتزالتهم في سواعد تعلم - وليس إطلاقاً - في عقول تحلم. وبحسب غيلمان، عندما سمح روبيبيير لنفسه بالتعبير عن كل أفكاره بخصوص «العلاقة بين الأفكار الدينية والمبادئ الجمهورية» فإنه آنذاك كان قد تجاوز الحدود في نظر خصومه، لأنّه يعرّي انباطح، من يسمّيه طائفة الموسوعيين - رغم تنوّرهم - أمام الجبارة. لقد عبّر روبيبيير، الذي اختار - إذًا - عيد العنصرة لسنة 1794 للاحتفال بعيد الكائن الأسمى⁽¹⁾، عن جرأة روسية (نسبة إلى جان جاك روسو) لا يتحملها الفولتيريون، وهو بذلك - حسب غيلمان - كان قد وقع قراراً بموته.

وعلى افتراض أن الثوريين الفرنسيين والروس يرعبونكم، فهناك

- 1- Fête de l'être suprême عيد مبني أقرّه روبيبيير في السنة الثانية لتأسيس الجمهورية، أي سنة 1794. كتعبير منه عن رفض الإلهادية والاحتفاء بالكائن الأسمى أي الخالق الذي يبارك الثورة وما آلت إليه. وهو بهذا يرفض اللانكية.

أيضاً جان جوريس، أحد سدنة الاشتراكية الفرنسية، جوريس ذو «الخلفية الفكرية» التزيمية، جوريس الذي أعلن في مجلس النواب سنة 1910: «لست من الذين ترعبهم كلمة رب»، جوريس الذي في أطروحته في الفلسفة حول «حقيقة العالم المحسوس» أثنى على هذا «اللامتناهي الحي، الذي هو فعلٍ»، جوريس، وقد أصبح نائباً برلمانياً عن منطقة كارمو، يقر بحساسيته الميتافيزيقية على أعمدة جريدة «La Petite République»: «أؤمن إيماناً عميقاً بأن للحياة الإنسانية معنى، وأن هذا الكون كل متكامل، وأن كل قواه وكل عناصره تساهم في تحقيق إنجازٍ ما، وأن حياة الإنسان لا يمكن أن تكون معزولة عن اللامتناهي حيث تتحرّك وحيث تتمدد»، جوريس الذي ذهب إلى حد كتابة هذه العبارة الشجاعية الموجّهة إلى ذوي العقول القوية والمجرورة: «كل فعل خير هو إلهام من الحقّ، وكل مكافحة من أجل العدالة هي موقف اتخذه الرب»، جوريس الذي لم يتردد تفاؤله التقدمي في دعوة السماء: «العدالة هي ومضة ربانية كافية لإشعال كل الشموس».

مع اختلاف المراحل والسياسات، كل هذه الدعوات توجّه إلينا التحذير نفسه: التلوّح بالقضية الدينية هو إلهاء عن القضايا الديموقراطية والاجتماعية. وبالنسبة للذين ينحازون بعقلانية إلى المستغلين والمضطهدين والخاضعين لا يمكن لهذه القضية أن تكون المعيار الرئيسي؛ لأن ما نؤمن به منفصلين أقل أهمية مما نحّقّه مجتمعين، أي أعمالنا ومطالبنا ونضالاتنا وتضامننا. والمنديل الذي

تتوشّح به مسلمة، والصلوة التي يلتزم بها مؤمن، والطقوس التي يقوم بها المؤمنون، كل هذه الاختيارات تعلق بحرّيّة الوجودان، وهي أقلّ أهميّة من الالتزامات العمليّة للمعنيين بهذا الأمر، بما نتقاسمه وما نشيده معاً في حقيقة مساراتنا.

أن يكون المرء مسلماً وأن يعيّر عن ذلك أو يعلنه، ليس - في حد ذاته - أقلّ تلاوئماً مع أفكار التقدّم والانعتاق من تأكيد طبة وعمال حركة الشبيبة العمالية المسيحيّة أو حركة شبيبة الطلبة المسيحيّين على هويّتهم المسيحيّة، عندما انخرطوا في النضالات النقابيّة والسياسيّة للبروليتاريا أو للشباب. ليس هناك ما يبرّر أن نقرّر وجود تناقض بين القيم الجمهوريّة ومُثلّها مبادئها، والمطالبة بالاعتراف واحترام وقبول المسلمين، إلا إذا اخترنا مرة أخرى أن نعود إلى الأحكام المسبقة للاستعمار التي تعيد ثقافات أخرى إلى ماهية واحدة للسيطرة عليها واضطهادها.

وعلى العكس تماماً، ففي الاعتراف بالأقلّيات تتحقّق حيوية ديموقراطية تتقدّل تنوّع أفرادها، وتتعدد وضعياتهم، وثراء اختلافاتهم. عن طريق احترام الاختلافات نبني التماثل السامي الذي تنادي به المبادئ الحيوية، التي لم تستنزف أبداً، مبادئ الحرّيّة والمساواة والأخوّة. وإذا كان لابدّ من مرادف للديمقراطية، فلعل الأنسب هو لفظ الانتقال: رفض الحياة المحتومة والأماكن المقيدة والهويّات المغلقة، باختصار: رفض المستقبل الجامد، الانتقال بوصفه حركة

اللقاءات والتباينات والانبهارات، وبكلمة واحدة: العلاقات.

في القضية الإسلامية تتحدد القضية الفرنسية: قدرتنا على تجديد فرنسا التي تنطلق نحو العالم جاعلة من العلاقة مع المتعدد أفضل مفاتيحها السحرية، بدل أن تنكفي في هوية وهمية قاتلة.

اللائكيّة الأصيلة

فولتيريو الأمس كانوا - على الأقل - يرافقون حركة ثورية، حتى وإن كانت تستهدف كبح جماح العنفوان الاجتماعي والديموقратي. أما أتباعهم اليوم، المنكثون داخل ثوابتهم التویرية المزعومة وعدم مبالاتهم بالمنعرجات واللاماح الجديدة للمسألة الاجتماعية، فإنهم جامدون يتخبّطون في جهل العالم وعدم تفهّم الآخر.

في سنة 1989، تاريخ الذكرى الثانية للثورة الفرنسية، لم يترددوا في الحديث عن الاستسلام والخيانة والتخريب. ثلاث كلمات طنانة كافية لإعلان الحرب، من خلال الإشارة في مجلة «النوفيل أو بسييرفاتور» إلى «ميونيخ المدرسة العمومية»⁽¹⁾ في سياق

1- Munich de l'école républicaine» استعمال استعاري يلّوح إلى معاهدة ميونيخ سنة 1938 بين ألمانيا النازية والدول الديموقراطية، ومن ضمنها فرنسا التي مثلت ببادرة الصعود القوي للنازية ورثّقها على أوروبا. استعملت هذه الاستعارة لأول مرة في بيان وقعه عدد من المثقفين الفرنسيين، من بينهم فلوكنرولت، وريجيس دوبيري، إلى جانب الأسماء المذكورة في المتن، في نوفمبر 1989 عندما طرحت لأول مرة قضية الحجاب في المدرسة الفرنسية، وقصد به أن الترخيص لفتيات مسلمات بالدخول محجبات إلى المدرسة سيشكل بداية لاستسلام المدرسة العمومية أمام الزحف الإسلامي.

الحديث عن الوشاح الإسلامي. وفي سنة 2004، أي بعد خمس وعشرين سنة - مدة جيل، كما لو أن الزمن تجمد - وجدنا ثلاثةً من المحاضرات، وهن الفيلسوفات: Élisa-Élisabeth Badinter، Catherine Kintzler، beth de Fontenay المرة في مجلة «ماريان Marianne»، بدعوة جديدة إلى الازمة نفسها، لكنها أكثر اعتدالاً في التعبير: «اللائكيّة، حان الوقت لاستعادة المبادرة!».

والحال أن اللائكيّة التي يبتهلون بها كتعويذة سحرية لا علاقة لها باللائكيّة الأصلية، التي لا تعني التشنج في وجه الإقرار بعقائد الأقلّيات، بل تعني الاعتراف بها، ليس دفعها نحو الاختفاء، ولكن الاعتراف بحقوقها المدنية. هؤلاء «المليكين»⁽¹⁾، غير الأوفاء لتعهّدات قانون اللائكيّة لسنة 1905، يشكّلون بالنسبة للائكيّة ما يشكّله التطّرف بالنسبة للدين، هذا بالنسبة للأقل حذقاً، أما الأكثر خبرة منهم فهم يشكّلون - بالنسبة لها - ما تشكّله الطائفية للسياسة؛ لأن قانون 1905 الذي ينصّ على فصل الكنائس والسياسة كان قانون حرّية من كل الجوانب أكثر منه قانون منع وقمع: قانون تحرير «الجمهورية» في مواجهة الكنيسة الكاثوليكية الرسولية والرومانيّة، وتحرير البروتستانتين واليهود بعدما أصبحت عقائد الأقلّيات معترفاً بها بمستوى العقائد الغالبة نفسه، وتحرير المواطنين بدعوتهم إلى

1- «Laïcistes» من اللائكيّة، أي دعاء سحب كل المظاهر الدينية من جميع المؤسسات العمومية. اضطررنا لنحت الكلمة المستعملة في المتن لأننا لم نجد أخرى تفيد معناها التزاماً بالاشتقاق من لائكيّة التي فضّلناها على العلمنانية (كان ممكناً أن نشتّق منها معلمتين) لأن بين اللائكيّة والعلمنانية اختلافات سنوية.

التخلّي عن خصوماتهم الطائفية للتركيز على أجندات أخرى واعدة وهي أجندات المكتسبات الديموقراطية والاجتماعية.

قانون الفصل بين الكنائس والسياسة ليس قطيعة بقدر ما هو وفاء بوعد جمهوري قديم تحقق، أخيراً، ببراعة وذكاء تجاوزاً صيحات غضب غلاة الكاثوليكية الرومانية. إنه إنهاء للصراع وليس إذكاء له. نحن غالباً ما ننسى أن قانون الفصل بين الكنائس والسياسة، ليس هو إميل كومب Emile Combes المكرّس كأب لمعارك 1902 و1903 ضدّ المجاميع الكنسية، بل هو أريستيد برياند Aristide Briand، الظاهر البرلمانية لهذا النقاش، والذي فتحت أمامه أبواب السلطة بعد مناظرات مع أقصى اليسار. إنه على عكس كومب تماماً: إنه رفضُ لهوس معارضة الإكليروسية وتفضيل «لفصل ليبرالي» حسب تعبير المرحلة، أي فصل يحترم حرّيّة الوجдан والمعتقدات.

فعلى غرار جمهوريين آخرين كانوا يسعون إلى قرار يفترض فيه أن يجعل الكنيسة تحت سلطة الدولة، كان كومب متشبّهاً بالكونكورداب النابليونية⁽¹⁾ لسنة 1802. أما بابوية روما والأثار فكانوا متشبّحين بها أيضاً لسبب آخر، وهو أن تحافظ الكاثوليكية على وضعية هيمنة، ما بين عقيدة الدولة وعقيدة غالبية الفرنسيين.

-1 «Concordat napoléonien» اتفاق وقع سنة 1802 بين نابوليون بونابرت وبابوية روما لوضع حد للصراع بين الثوريين والكنيسة واللحروب الدينية التي أعقبت الثورة الفرنسية في مرحلة الربع الكبير. يعترف البابا في هذا الاتفاق بالنظام الجمهوري الناشئ عن الثورة، ويتنازل عن الممتلكات الكنسية التي انتزعت من رجال الدين، بالمقابل تعترف حكومة الجمهورية بأن الكاثوليكية الرومانية هي عقيدة الأغلبية.

«لن تمحوا الأربعه عشر قرناً الماضية بجرة قلم»؛ ذلك ما صرّح به رئيس المجلس إميل كومب في أثناء تدخله في البرلمان بتاريخ 26 كانون الثاني / يناير 1903، لرفض مجرد التفكير في الفصل؛ لذا فإن اختيار صيغة الجمع لعنونة قانون 1905 كان بمثابة جواب، فأريستيد برياند لم يتزحزح قطّ عن التردّد - بإنصاف - خلال النقاشات «نحن أمام ثالث كنائس» أي الكاثوليكية والبروتستانتية، والإسرائيلية، يجب معاملتها بمستوى العياد نفسه.

لكن في سنة 1905، لم يعد كومب في السلطة، ولم تعد هناك كونكوردا قائمة، إذ في نهاية 1904 انكشفت «قضية البيانات الاستعلاماتية»⁽⁽¹⁾⁾ وهي قضية انحراف طائفي لوزير العربية الذي التجأ إلى علاقات ماسونية بهدف تسهيل الترقّي العسكري للضباط ذوي الميول الجمهورية. كانت هذه القضية كارثية لرئيس المجلس الذي تناهى في كانون الثاني / يناير 1905 واضعاً حداً لأطول حكومة لكتلة اليسار في تاريخ فرنسا. أما الكونكوردا النابوليونية فقد كانت صحية لسبق إعلامي، خرج من الملفات السرية للمستشارية، وروج له جان جوريس شخصياً على أعمدة يوميته الجديدة «لومانيتي- L'Humanité». ففي 18 من أيار/مايو 1904 تحت عنوان «الاستفزاز»، كشف عن مذكرة احتجاج الفاتيكان على زيارة

-1- L'affaire des Fiches» قضية سياسية تقضي بوضع بيانات لضباط الجيش الفرنسي موازية للبيانات العسكرية الرسمية والقانونية، على أساس أن تتضمن معلومات تنتهي إلى حقل الخاص والشخصي من معلومات بيئية وسياسية لتسهيل ترقية الضباط الموالين للنظام، نتج عن هذه القضية إسقاط حكومة كومب وبهاده مساره السياسي.

رئيس الجمهورية إميل لوبى Emile Loubet لروما، وهي مذكرة مهينة لفرنسا دفعت كليمونسو⁽¹⁾ Georges Clemenceau إلى المزايدة على صفحات جريدة «لورور L'Aurore» بتاريخ 18 مايو بمقال تحت عنوان لبق: «حرب البابا» أعقبه استدعاء السفير، ثم قطع العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا والفاتيكان في يوليو/تموز. مما جعل الفصل بين الكنيسة والدولة أمراً محتملاً.

بذلك كان جهاز التسريع قد انطلق؛ فهذا الوعد الجمهوري كان مسطراً في جميع برامج الجمهورية منذ 1869، وقد لخصه، بشكل رائع، فيكتور هيغو في المجلس الوطني يوم 15 يناير 1850: «الكنيسة في بيتها، والدولة في بيتها». لم يكن ذلك إنجازاً فحسب بل تتوسعاً ديموقراطياً وأنموذجاً لعمل برلماني غني ورفع ومتمهّل. ما بين 1902 و1903 قدّمت - على الأقل - ثمانى مقترنات لقوانين تعّبر عن كل أنواع الحساسيات، دفعت النواب إلى وضع اليد على هذا الموضوع وإحداث لجنة مكونة من ثلاثة وثلاثين عضواً في يونيو/حزيران 1903. وقام، منذ ذلك الحين، الاشتراكيون الذين يمثلون أقلية في كتلة اليسار بحملة انفصالية لعبوا خلالها دور موجّه الأغلبية، فحصلوا على أصوات الراديكاليين والراديكاليين الاشتراكيين.

هناك أربع شخصيات أساسية في هذا الموضوع: فرديناند

1- سياسي فرنسي مقرّب من التيار الراديكالي تولى رئاسة مجلس (الحكومة الفرنسية) ما بين 1906 - 1909 .
2- 1920 - 1927

بويسون Ferdinand Buisson، رئيس اللجنة، وهو اشتراكي راديكالي، والشرف السابق على القاموس البيداغوجي الشهير الذي أنجز في عهد جول فيري، الحائز- لاحقاً- على جائزة نوبل سنة 1927، وأristide Briand، مقرر القانون، وكان ينتمي إلى تيار جان جوريـس في الحزب الاشتراكي، بعد البراعة التي أبداها خلال النقاشات سوف يحقق واحدة من أطول المسارات الوزارية للجمهورية الثالثة حيث كان رئيساً للمجلس إحدى عشر مرة، وزيراً لأكثر من عشرين مرة، وخاصة وزيراً للخارجية، نشر سنة 1930 مذكرة حول وحدة فدرالية أوروبية، وحصل سنة 1926 على جائزة نوبل للسلام، الثالث فرنسـis بـrisiـni Francis Pres- sensé، نائب برلماني اشتراكي، من الدريفوساريين المـتحمـسين، أصبح رفـيقاً مـخلصـاً لـجـورـيـسـ، وـرـئـيسـ رـابـطـةـ حقوقـ الإنسـانـ منـذـ 1904ـ، وـهـوـ صـاحـبـ مـقـترـحـ القـانـونـ الأـكـثـرـ تـطـورـاًـ حولـ الفـصـلـ بـيـنـ الـكـنـائـسـ وـالـدـوـلـةـ الـذـيـ أـلـهـمـ أـشـغالـ اللـجـنةـ بـشـكـلـ كـبـيرـ.ـ وـأـخـيـراًـ جـانـ جـورـيـسـ، وـبـطـبـيـعـةـ الـحـالـ إـنـ شـخـصـيـةـ النـائـبـ الـبـرـلـمـانـيـ عنـ إـقـلـيمـ «ـتـارـنـ Tarnـ»ـ قدـ هـيـمـنـتـ عـلـىـ الـحـيـاـةـ الـبـرـلـمـانـيـ.ـ بـقـوـتـهـ الـفـكـرـيـةـ وـأـسـلـوبـهـ الـخـطـابـيـ، لـمـ يـتوـانـ جـورـيـسـ عنـ الـمـخـاطـرـ وـالـمـصـارـعـةـ، وـهـوـ الـذـيـ تـجـسـدـ فـيـهـ السـيـاسـةـ الـتـيـ تـتـبـعـ القـولـ بـالـفـعـلـ، وـحـيـثـ السـيـاسـةـ تـعـبـرـ عـنـ الـإـرـادـةـ، فـصـنـعـ بـذـلـكـ مـسـارـاًـ زـاهـداًـ، بـعـضـ النـظـرـ عـمـاـ قـالـهـ عـنـ شـارـلـ بـيـغـيـ بـحـنـقـ.

كـانـتـ النـتـيـجـةـ بـحـجـمـ هـاـتـهـ السـخـصـيـاتـ، حـيـثـ كـانـتـ بـالـفـعـلـ- تـعـبـراًـ

عن تصوّر جديد وإيجابي لللائكية، ليس له ما يوازيه لدى الأمم الأخرى. يظهر هذا في البندين الأول والثاني من القانون كونهما أنموذجاً للوضوح المعلن في صيغة مبادئ كبرى: «البند الأول: تضمن الجمهورية حرية الوجдан. وتضمن حرية ممارسة المعتقدات لا يحدّ منها سوى القيود المسطّرة أسفله صوناً للمصلحة العامة. البند الثاني: لا تعترف الجمهورية ولا تُموّل ولا تدعم مادياً أيّة ديانة؛ وعليه فابتداء من الفاتح من يناير/ كانون الثاني الموالي للمصادقة على هذا القانون، ستلغى من ميزانية الدولة والمقاطعات والجماعات المحلية كل الإنفاقات التي لها علاقة بممارسة الأديان.».

الدولة اللائكية ليست معادية للأديان ولا غير مبالغة بها، إنما هي منفصلة عنها، وممارستها مرتبطة بهذا العالم وليس بغيره، وذلك دون تجاوز. بقي - إذًا - تحاشي عودة الدين بصيغ أخرى، أي الهواجس السياسية التي تقدّس الأمة والحزب والهوية.. إلخ، وعقائد الخلاص الأرضيّاته، التي ليس لعملها التخريبي ما تفتخر به أمام السُّلْطَن التيوقратية، وهذه - كما هو واضح للعيان - لم تنجزها الإنسانية بعد.

حتى يبغي Péguy الذي ابتعد عن جوريس بسبب مناصرته لتوّجّهات إيميل كومب والسلطة المدنية المطلقة، وبشكل عام لكتلة اليسار، والذي انقلب - لاحقًا - نحو الأيديولوجية الوطنية (فقد نشر كتابه *Notre patrie* في أكتوبر/تشرين الأول من سنة 1905)،

ولم يتوقف عن توجيه النقد اللاذع لجوريس، أقر بذلك: «لقد لاحظت- مثل الجميع- أن هذا الفصل قد تم، على الأقل في البرلمان، وبكيفية مشرفة إلى حد ما؛ [...] ولم تكن مطلقاً ممارسة اضطهادية ولا إلغائية للكنيسة من طرف الدولة، أو محاولة للقمع والهيمنة المناهضة للكاثوليكية، ولكنها كشفت عن مجهد جدي للتحرر المتبادل».

من المؤكّد أن تطبيق القانون لم يخلُ من بعض التوترات والأخطاء، أساساً، فيما يخصّ جرد الممتلكات الدينية قبل تغويتها للجمعيات الدينية وهو ما تطلّب بعض التدقيقات القانونية إلى حدود سنة 1908. وإذا كان الفصل بين الكنائس والدولة قد شكل ميداناً خصباً لمعارك حركة «العمل الفرنسي» مما ساهم في انغراس الرأي العام الكاثوليكي في النعرة الوطنية، فإنه لم يصل إلى حدّ الأزمة المخيفة. وبالنسبة للكنيسة فإن ضرورة التحول هاته كانت هي البداية، أما بالنسبة للدولة فقد كانت تلك هي النهاية لحفظ ملفّ قضية كانت ما تزال مؤجّلة.

خلال النقاش الختامي في مجلس النواب يوم 3 يوليو/ تموز 1905 أعلن أريستيد برياند عن ذلك بشكل لا لبس فيه: «إنجاز هذا الإصلاح سيكون، من بين تأثيراته المستحبّة، تحرّر هذا البلد من وسواس حقيقي، بسبب تأثيراته أغفلنا قضايا أخرى مهمّة، ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، والتي كان يفترض أن يلزمنا الانشغال

بعظمة هذا البلد ورفاهيته بإيجاد حلول لها منذ زمن».

وهنا نجد صدى لهفة جان جوريس الذي توجّه بالسؤال إلى حكومة إيميل كومب على أعمدة جريدة «لاديبيش - *La Dépèche*» بتاريخ 15 آب / أغسطس 1904: «لقد آن الأوان للانتهاء من المشكل الكبير والاستحواذى لعلاقات الكنيسة بالدولة لتفرّغ الديمقراطية تماماً للعمل الضخم الشائك للإصلاح الاجتماعي والتضامنى التي تشرطه البروليتاريا... فابتداءً من دخول تشرين الأول / أكتوبر يجب أن نباشر مناقشة الضريبة على الدخل والتصويت عليها. وابتداءً من كانون الثاني / يناير يجب أن تكون مناقشة قانون معاشات العمال والتصويت عليه قد انتهت، و مباشرةً بعد ذلك يُفتح النقاش حول الفصل بين الكنائس والدولة».

المجال- إذاً- للقضايا الاجتماعية، المجال لكل هذه المعارك من أجل هذه الحقوق الاجتماعية التي مازالت في الانتظار: يوم عمل من ثمانى ساعات، ومعاشات العمال، والحق النقابي.. إلخ. المجال إلى حدود صيف 1914 لسباق السرعة بين الاجتماعى والوطنى، بين منطقين متناقضين ظاهرياً: منطق الأهمية العمالية، ومنطق الوطنية الجمهورية، تناقض سيصل مداه من خلال تذويب الأول في الثاني. لكن في سنة 1905 لم يكن أي شيء قد تأكّد بعد، مثلما هو الحال اليوم في 2014، حيث لا شيء أنجز في سباق السرعة هذا، المشابه لسابقه، بين الهوية والمساواة، بين تضخيم

الأولى أو توسيع مجال الثانية.

«الديمقراطية الفرنسية ليست متعبة من الحركة، بل متعبة من الجمود»، ذاك ما أعلنه البرلماني الشاب جان جوريس في 1887. إن الحركة التي ندافع عنها، هنا، هي حركة ديمقراطية واجتماعية جذرية، لرفض الجمود نفسه الذي ينخر ويفسد. وكما أن الهوامش هي التي تمسك بصفحات الكتاب، فإن مصير هذه الحركة يتحدد بالمصير الذي نخضصه للأقليات التي مازالت محرومة من حقوقها المدنية: لكل الذين ليست لهم معتقدات الأغلبية نفسها، لكل الذين يفصحون عن اختلافهم، لكل الذين لا يكتفون بالتفكير بشكل مختلف، بل لا ينكرون لاختلافهم: البروتستانت واليهود بالأمس، والمسلمون اليوم.

تجاهُل العالم

على كافة المستويات، إن وضعية الأقلّيات هي التي تعبر عن القيمة الأخلاقية للمجتمع؛ لهذا كتبت هذا الكتاب «من أجل المسلمين» في فرنسا، وأنا لا أشكّ بأنه في أماكن أخرى ستكتب أعمالاً أخرى «من أجل» الدفاع عن أقلّيات أخرى: مسيحية ويهودية وغنوصية وأرواحية ولا دينية وغير مؤمنة، أو منحدرة من الإسلام نفسه حيث ينحاز سُيّيون للشيعة، أو العكس. وإلى ما هو أبعد من بلدي أكتب ضدّ حرب العالم التي نريد إقحام الشعوب فيها بصناعة حقد هوّيّاتي بغضّاء ديني.

لكنني موجود في فرنسا، حيث أعيش وأشتغل، وهنا بالذات، بالنسبة لنا، تُّثم هذه الانتفاضة للضمائر. لا ينبغي أبداً أن تكون الجرائم المرتكبة من مسلمين مزعومين، والتي أغرت المسلمين أنفسهم في حروب لا نهاية، مبرّراً لردة فعل اضطهادنا لمسلمي فرنسا. لا ينبغي أن تشفع لنا انحرافات فردية أو صراعات تحدث في مناطق بعيدة

أن نعد (جملة) رجالاً ونساء وأطفالاً، كخطر يهدّد وحدة أونقاء جماعتنا الوطنية (الأمة)، تحت ذريعة قناعاتهم الروحية وعقيدتهم ودينهم وأصلهم وثقافتهم وانتمائهم أو مظهرهم.

لا ينبغي أبداً أن تكون فوضى العالم مبرّراً لتجاهل العالم، بتعقيداته وتنوّعه وهشاشته. يكفي أن نلتفت إلى الخلف، إلى حوالي أربعة عقود، ونراجع الحصيلة الكارثية للتدخل في الشرقين الأدنى والأوسط، وأيضاً حول البحر المتوسط، من طرف قوى تحسب نفسها على الغرب منذ بروز الإسلام السياسي سنة 1979 مع الثورة الإيرانية، لكي نكتشف الحصيلة الكارثية لهذا التخبّط. في الوقت الذي بقيت فيه القضية الفلسطينية في انتظار لا يطاق. رغم اعتراف غالبية قوى الحركة الوطنية الفلسطينية بإسرائيل، فإن أوروبيين وأميركيين ظلوا يساندون، بالتناوب أو بالتوازي، سلطات ديكتاتورية تدّعي اللائكيّة أو تنظيمات دينية متطرفة، وهي رغم ما بينها من اختلاف إلا أنها تتشابه في إهمال حقوق شعوبها.

والحال أنه، منذ المنعطف التونسي ديسمبر/كانون الأول 2010 - يناير/كانون الثاني 2011 كرّجة جيوسياسية تتجاوز الحدود، قررت شعوب المنطقة أخيراً المطالبة بحقوقها، وبالبدء في كتابة التاريخ من جديد، فإن هذه الشعوب كذّبت كل الأحكام الجاهزة، خاصة أحكامنا نحن التي حكمت عليها بالخضوع لأنظمة استبدادية أو الانغلاق داخل التطرّف الديني. وفجأة اكتشفنا شعوباً تحرّكها

المُثل الديموقراطية للحرّية والعدالة، شعوباً تتقاسم معنا الآمال نفسها وأحلام الانعتاق والتّوق إلى الحرّية نفسها.

إن هذا التاريخ المبدع والسيخي، الكارثي أو المؤلم، هو الذي يُكتب منذ ذلك الحين، انطلاقاً من تونس إلى مصر مروراً بسوريا واليمن. وكون هذا الحدث لم يكن متوقعاً هو ما يُشكّل ميّزته الرئيسيّة؛ لأنّه يزعزع ما كان ثابتاً ويخلخل ما كان يبدو راسخاً. وهذا بالضبط هو ما يسمّى في التاريخ (ثورة): ليس ما نتوقعه أو نتحكّم فيه، ولكن الذي يحدث فجأة دون سابق إنذار، ويتكرّر مساره دون برنامج أو حزب أو زعيم مُنّصب سلفاً، وتعتريه انتصارات وانكسارات، وآمال وخيبات.

أن تنجح الثورة أو تفشل، أن تُقمع أو تُتصادر، فتلك - بطبعية الحال - مسألة أخرى مرتبطة بموازين القوى، التي لا يتحكّم فيها الزمن وحده؛ إذ إن الشعوب الأخرى هي - أيضاً - فاعل في هذه الثورة بحسب ما ستكون لا مبالغة أو متضامنة. ذلك أن هذه الأحداث الثورية، من خلال ارتباطها الواضحة وتبنياتها الكبّرى، منحت - على الأقل - فرصة لم تكن منتظرة لزعزعة قيّد مزدوج: أحدهما هو ذلك الذي يحجز شعوباً داخل البؤس والقمع وإنكار حقّها في العدالة والحقوق، وثانيهما هو ذلك الذي يسجن باقي العالم في الخوف من فوضى التطرّف الناتجة عن هذه المعاناة، بوصفها تهديداً يُستخدم لإطالة عمر الظلم واللامساواة، اللذين يرمزان لهما

المصير القاتل الذي وضع فيه الشعب الفلسطيني.

لم يحسم الموضوع بعد، كما تبيّن ذلك، وللأسف؛ الحرب الأهلية السورية أو الانكسار نحو العسكرية في مصر، عكس التقدّم الحذر للثورة الديموقراطية التونسية: البربرية أو الديكتاتورية، الله أو الجيش. وفي جميع الحالات إنكار الديموقراطية.

إن عودة آلة الضغط هاته، حيث تُتحجّز، من جديد، شعوب تسير نحو الانعتاق، تُهدّد نقاشنا العمومي، وتجعله منحطاً وتابهاً مما يضعف الأمل في عهد جديد في البحر المتوسط، هذا العهد الذي يمكنه أن يحرّرنا، حتى في فرنسا، من الانفعالات السلبية التي تأسّست عليها سياسة الخوف لما بعد 11 سبتمبر/أيلول والتي استنفرت مجتمعاتنا للالتحاق بفيالق حرب لا نهاية ضدّ إرهاب أسلقت صورته بالإسلام.

منظرو صدام الحضارات، الذين يُماهون (يعيدون إلى ماهية واحدة أو جوهر ثابت) الهويات والثقافات والأديان، لا تهمّهم شكوك واحتياطات التفكير المركّب في هذه الأزمة المتعدّدة الأشكال، حيث تصطدم الهيئات الديموقراطية بمصائب دموية، فسارعوا إلى إعلان الإسلام غير القابل للتلاقي مع الديموقراطية. فمنذ البداية اختار مشعلو الحروب في العالم المراهنة على انكسار الشعوب، التي كان بالأحرى يجب دعمها في مطالبها بالمثل الكونية للحرّية والمساواة، لاسيما وأن حراكم يشهد على التحوّل العميق

لمجتمعاتهم، التي تقارب مع مجتمعاتنا أكثر مما تتنافر معها، ديموغرافيًّا وثقافيًّا، كما بين ذلك بوضوح إيمانويل تود-Emmanuelle Todd، يوسف كرباج Youssef Courbage، في كتابهما *«موعد الحضارات - lerendez-vous des civilisations»*.

المتحكمون في السياسة التي رافقت كارثة ما بعد 2001 ما فتئوا يعودون إلى هواجسهم الكريتونوفوبية والتمييزية والتي تعيد الناس إلى ماهية واحدة مغلقين - بفرح ظاهر - باب الأمل المفتوح منذ 2011. بهذا التصرُّف فنحن نجاذب بمستقبلنا ما دام هذا المستقبل يُبني من خلال علاقاتنا مع الأمم المتوسطية الأخرى لأسباب جيوسياسية واضحة حيث يمترج التاريخ بالجغرافيا والاقتصاد والديموغرافيا. ولهذا السبب بالذات فإن القضية الإسلامية تمتلك، في فرنسا وخارجها، في كل أوروبا، المفتاح المباشر لعلاقتنا مع العالم والآخرين.

في دراسته حول الإسلام في وسائل الإعلام، كأنموذج عملي لتأملاته حول الاستشراق، كبناء ذهني لشرق خيالي من قبل الغرب، كان إدوارد سعيد قد بين، منذ مدة، الوضعية الاستثنائية للقضية الإسلامية كمنطقة عمياء في علاقتنا مع الآخر حيث يرى أنه «إذا كانت التعميميات التشكيكية حول الثقافات الأخرى لم تعد مقبولة في الغرب، فإن الإسلام يشكل استثناءً؛ حيث يبدو أن الخطاب حول الذهنية والشخصية والدين والثقافة الإسلامية، لا يجد موقعاً له

داخل النقاش المهدّب حول الأفارقة واليهود والآسيويين أو شعوب شرقية أخرى.». هذا ما كتبه في مقدمة الطبعة الثانية سنة 1997 لهذا الكتاب الصادر سنة 1981.

أمريكي من أصل فلسطيني، ذو توجّه ليبرالي بالمعنى الأنجلوساكسوني للراديكالية الديموقراطية، إدوارد سعيد الذي توفي سنة 2003، والذي لم يكن مشتبهاً بتعاطفه مع القوى المحافظة والرجعية في العالم الإسلامي، بين في النص ذاته «الأجواء المشحونة» التي تخلّقها هذه القوى و«هذه الصورة المنفرّة للإسلام» التي تروّجها. غير أنّ الذي كان يصدّمه، انطلاقاً من نيويورك حيث يعيش وحيث أصدر إنذاره، أربع سنوات قبل أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001، هو هذا التوظيف الميكانيكي لـ«يافطة الإسلام» في بلداننا، «كصيغة هجومية» وفق الأنماذج الآتية «الأصولية تساوي الإسلام، وهذا يساوي ما يجب أن نتصدّى له اليوم مثلماً تصدّينا للشيوعية في مرحلة الحرب الباردة»، معترضاً على هذه «التعيميات غير المقبولة وغير المسؤولة» حيث «يتّم التغاضي عن الظروف الحقيقة» يجib إدوارد سعيد بأن: «الإسلام ليس محدّداً سوى لجزء يسير من العالم الإسلامي الذي يبلغ تعداد سكّانه مليار شخص، ويشمل العشرات من الدول والمجتمعات والتقاليد واللغات، ويحتوي عدداً من الحقائق المختلفة»، معتبراً أنه «من العبث أن نلصق كل هذا بالإسلام»، و«نظن أن الإسلام ينّظم المجتمعات الإسلامية في أدقّ تفاصيلها، وأن دار الإسلام هي هوية ثابتة ومتفرّدة، وأن

الدين والدولة متداخلين في الدول الإسلامية، وهلم جرّا». وينزعج من نتائج هذا التختبط لدى الغرب، ولاسيما إنتاج نوع من النبوة الذاتية الإنجاز عن إسلام مستعدّ- تلقائياً- للعب الدور المخصص له من طرف الغرب، وخاضع للأصولية المهيمنة وفريسة لل Yas.».

مع الأسف، لقد تحقّقت هذه التوقعات السوداوية لإدوارد سعيد، حيث أصبحت التمثّلات الغربية السائدة حول المسلمين أكثر راديكالية من ذي قبل، وهو ما كنّا في غنى عنه. وما حدث في الأزمات المصرية والسورية والعراقية... (بحسب ما ستؤول إليه) سيكون إما تأكيداً أو نفيّاً لهذا التصوير الكاريكاتوري الذي تقتات منه، في الشرق كما في الغرب، التشنّجات الهوياتية والكزينوفوبية. وإذا كان عجزنا كبيراً عن التأثير في مساره على المدى البعيد، فإن مسؤوليتنا، بالمقابل، ضخمة بخصوص انعكاسه القريب، خاصة في فرنسا، هذا البلد الأوروبي الذي تعيش فيه أكبر جالية مسلمة، بكل ما تحمله هذه الصفة من معان: مسلمون بالأصل أو الثقافة أو الدين، وحيث الإسلام أول أديان الأقلّيات، في مقابل الكاثوليكية متقدّماً على اليهودية والبروتستانتية.

المؤرّخة لوسيت فالونسي Lucette Valensi، التي توظّف مفهوم الزمن الممتدّ⁽¹⁾ في دراساتها حول تاريخ المسلمين «الغرباء

La longue Durée -1 مفهوم نحته فرناند بروويل Fernand Broudel أحد مؤسّسي مدرسة الحوليات في فرنسا. ويقصد به، بدل التركيز على التاريخ الحثّي والظواهر السريعة التحول، ينبعي الاهتمام بالظواهر الاجتماعية والطبيعية البطيئة ومقاربتها على امتداد زمني طويل مثّما قام به في أطروحته حول المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني.

المألفون» [في أوروبا] حسب عنوان دراستها، حذرنا، على الخصوص، من الواقع في فاخت «أساس يهودي- مسيحي» للحضارة الأوروبية الذي، بحركة واحدة، يلغى المكونات الأخرى، وفي الآن ذاته ينسينا المرات العديدة التي تقاتل خلالها الأوروبيون باسم الدين «عندما يعزّو البعض أوروبا إلى أساس مسيحي، ويخصّونها بدور استثنائي في مصير العالم، فإنّهم يستثنون حضارات أخرى، وفي الوقت ذاته يرفضون هذا الدور لمواطين غير مسيحيين من أوروبا الحالية، المسيحيون ينحدرون من أصل نبيل، أي هم الأوروبيون أقحاح، أمّا الآخرون فهم ضيوف، وسيظلّون كذلك»، كما تعرّي «الاستمالة الخادعة» التي تورّط اليهود، بعدما تمّ اضطهادهم، لمدّة طويلة، في مُماهاة أوروبا (بمعنى حصرها في ماهية يهودية - مسيحية)، و يجعل هذه الأخيرة تقضي - بالدرجة الأولى - المسلمين وتبعد كذلك ذوي الأصول الصينية والهنديّة والإفريقية الذين لا ينتمون إلى أية ديانة توحيدية. وتتابع لوسيت فالونسي «ولكي نبدو أكثر سخاءً، أو ربما لأننا توصلنا إلى إدماج الحضور اليهودي، أو لأننا كذلك نتذكّر هنا أو هناك سعينا إلى تنفيسيه وإراحته، ن quam صفة: التقليد الأوروبي الذي قد يصير عندئذ يهودياً مسيحياً».

ولكن، من وجهة نظر تاريخية فإن الأمر يتعلّق هنا بحكاية خيالية تخفي «عملية مزدوجة»: «استعادة الوهم باستمرار التوجّه الكوني»، مع أنّ أوروبا لم تعد وحدها تحدّد إيقاع العالم من جهة، ومن جهة أخرى تدعيم «وهم المحافظة على هوية متجانسة موروثة عن ماض

سُحِيق، علِمًاً أَنَّ هَذَا التَّقَاءَ الْعَتِيقَ لَمْ يَتَمَّ التَّحْقِيقُ مِنْهُ قَطّ».

وَخَلَاصَةُ الْقَوْلِ، تَخْتَمُ الْمُؤْرِخَةُ: «هَذَا الْبَنَاءُ الْأَيْدِيُولُوْجِيُّ يَرْتَكِزُ عَلَى تَشْيِيدِ حَاجِزٍ خَارِجِيٍّ غَيْرِ قَابِلٍ لِلَاخْتِرَاقِ، يَقْصِي كُلَّ بَلْدٍ وَكُلَّ أَمَّةً لَا تَتَقَاسِمُ هَذَا الْمَاضِي الْمَسِيْحِيُّ، يَرْسِي حَاجِزًا دَاخِلِيًّا يَسْتَهْدِفُ سَكَّانَ أُورُوْبَا غَيْرَ الْمُؤَهَّلِينَ لِلتَّحُولِ إِلَى مَوَاطِنِيْنَ أُورُوْبِيِّيْنَ لِأَنَّهُمْ جَاءُوا مِنْ أَصْقَاعٍ خَارِجِ الْمَجَالِ الْمَسِيْحِيِّ».

إِنَّ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ تَقْطَعُ أَوْصَالَنَا وَتَخْدِعُنَا، لِأَنَّهَا تَرْوِجُ لِأُورُوْبَا مُتَنَكِّرَةً لِذَاتِهَا، وَلِلْتَّنَوُّعِ الَّذِي شَكَّلَهَا وَلِلْإِقْصَاءِاتِ الَّتِي تَسْبِبُتُ لَهَا فِي الْأَلَمِ. إِنَّ الدِّفَاعَ عَنِ الْحَقِّ فِي الاعْتِرَافِ بِإِسْلَامِ أُورُوْبِيِّ، هُوَ، بِالْعِكْسِ، وَفَاءُ لِأَعْظَمِ مَا فِي الْإِرَثِ الْأُورُوْبِيِّ الَّذِي تَشَكَّلَ مِنْ تَنَوُّعِ فِي الْلُّغَاتِ وَالْأَدِيَانِ وَالْأَصْوَلِ، وَحِرَّيَّةِ الْأَفْرَادِ وَتَسَامِحِ الْمَجَمِعَاتِ.

لقاء الآخر

«لأول مرّة يصبح الآخر مشكلة داخلية للثقافة الأوروبيّة بشكل حقيقي، مشكلة أخلاقيّة تعني كلّ واحد منا».

هذه العبارة لصحافيّ أوروبيّ، ولكنه ليس أيّاً كان. إنّها لم تتحقّق صحافيّ كبير جالَ العالم كله في مرحلة سابقة من حياته، سافر بحثاً عن اكتشاف سخيّ لآخرين، لأنّاس آخرين، وشعوب أخرى وثقافات أخرى، لاسيّما في إفريقيا. إنّها لمواطن بولوني، ولد سنة 1932، ولكنه لم يُئسَ أن أرضه اختيرت من طرف النازيين كأرض لمعسكّرات الإبادة، وبُصِّمت إلى الأبد باغتيال رجال ونساء وأطفال، خطّؤهم الوحيد أنّهم ولدوا مختلفين: يهوداً أوّلّجراً أوّل...»

والكتاب الذي اقتُطفت منه هذه العبارة مُعَنون بـ«هذا الآخر»، وهو بوح أشبه بوصية للأجيال القادمة نشره، رايزارد كابوشينسكي Rayzard Kapus`cinski في السنة السابقة لوفاته في كانون الثاني/يناير 2007، في فرسوفيا، جمع فيه العديد من المحاضرات

لتحوّل تجربته المهنية إلى تأمل سياسي. إنه الطريق المحفوف بالشكوك للتحقيق الصحافي حيث «كل لقاء مع الآخر هو لغز، وسير نحو المجهول بل سر «نتعلم منه» - على وجه الخصوص - أنا مسؤولون عن السفر الذي نقوم به». بصيغة أخرى فإن هذا الآخر، الذي يبهرنا اللقاء به أو يزعجنا أو يضمنا في حيرة، يتوقف علينا في نهاية المطاف، يتوقف على مقاربتنا ونظرتنا وفضولنا، «يتوقف على العناية التي نخصّ بها، يتوقف على رفضنا الاستسلام للمبالاة التي تولد مناخاً يمكن أن يؤدي بنا إلى أوشفيتز⁽¹⁾»، كما يلخص الكاتب.

«قف ! وانتبه !»، هكذا يفاجئ كابوشينسكي قارئه عبر استحضار فكر الفيلسوف إيمانويل لوفيناس Emmanuel Levinas: «إلى القرب منك يوجد الآخر، بادر إلى لقائه. اللقاء هو الاختبار والتجربة الأكثر أهمية. انظر إلى الوجه الذي يقترحه عليك الآخر؛ من خلال هذا الوجه ينقل إليك ذاته، بل، أفضل من ذلك، يقربك من الله..». إن البرودة وانعدام الإحساس والجهل الذي يقودنا إلى تجاهل الآخر.. كلّها خطوات تبعينا عن الخير، في حين أن الاطلاع على اختلافه «هذه الغيرية التي هي غنى وقيمة» تقرّبنا منه.

إن هذه المبادرة ليست بدائية، إنها تتطلّب مجهوداً، يذهب كابوشينسكي إلى حدّ وصفه بـ«التضحية بالذات، والبطولة»؛ لأنه

Auschwitz-1، في بولونيا، أشهر مراكز الاعتقال والمحشيات النازية في حيث تعرض عدد كبير من اليهود إلى مختلف أشكال التعنيف والإبادة.

يَلَّمَنَا أَنْ نَفْكِرْ ضَدَّ ذَوَاتِنَا وَعَادَاتِنَا وَإِرْثَنَا، فِي الاتِّجَاهِ الْمُعَاكِسِ لِخَمْسَةِ قَرُونٍ هِيمَنَتْ فِيهَا أُورُوبَا عَلَى الْعَالَمِ، سِيَاسِيًّا وَ اقْتَصَادِيًّا وَ ثَقَافِيًّا، وَأَنْشَأَتْ عَلَاقَاتٍ مُعَادِلَةً بَتَّاتًا، عَلَاقَاتٍ هِيمَنَةً وَوَصَابِيَّةً أَبُوَيْةً. نَحْنُ نُعِيشُ وَضَعِيفَةً إِعْدَادَةَ الرِّسَالَةِ إِلَى الْمُرْسَلِ حِيثُ الْآخَرُ يَفْرُضُ نَفْسَهُ - بِشَكْلِ نَهَائِيٍّ - عَلَى مَائِدَةِ الْعَالَمِ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَمْ يَعُدْ يَمْكُنُ أُورُوبَا إِلَادَعَاءَ بِأَنَّهَا تَنْفَرِدُ وَحْدَهَا بِالْتَّرْبُّعِ عَلَى عَرْشِهِ وَبِمَنَائِي عنْ كُلِّ تَهْدِيدٍ، تَسْتَحْوِذُ عَلَى السُّلْطَةِ كَمَا كَانَ الْأَمْرُ فِي الْمَاضِي.

هَذَا هُوَ التَّحْدِيُّ الْكَبِيرُ الَّذِي يَنْتَظِرُنَا، حِيثُ سَنُنْطَلِبُ، وَبِصَدِّهِ سُنْحَاكِمْ حَسْبَ مَا إِذَا كَنَا نَعْمَلُ الْآخَرَ كَأَخَّ أوْ كَغَرِيبٍ. هَذَا الْآخَرُ الَّذِي اتَّخَذَ فِي مَجَمِعَاتِنَا صَفَةَ الْمُسْلِمِ. وَبِهَا الْآخَرُ يَتَحَدَّدُ مُسْتَقِبْلُ عَلَاقَتِنَا مَعَ الْعَالَمِ. لَيْسَ لَنَا مِنْ عَدُوٍّ سُوَى الْخَوْفِ؛ وَلَذَا وَجَبَتْ مُوَاجِهَتِهِ بِالشَّجَاعَةِ، شَجَاعَةٌ تَمَثِّلُ الْأَنْمُوذِجَ الَّذِي يَعِدُ لَنَا الثَّقَةَ، شَجَاعَةَ الْمِبَادَىءِ، شَجَاعَةَ الْجَرَأَةِ وَشَجَاعَةَ الْصَّمْدُودِ، وَشَجَاعَةَ الْأَخْلَاقِ الرَّفِيعَةِ وَشَجَاعَةَ مُخْتَلِفِ أَشْكَالِ التَّضَامِنِ..».

بِالْأَمْسِ، كَمَا يَوْمَنَا، الْخَوْفُ مِنَ الْعَالَمِ هُوَ مَحْفَزٌ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْكَزِينِوفُوبِيَا وَالْعَنْصِرِيَّةِ، وَأَمَامَ عَجَزِهِمْ عَنْ رَفْعِ تَحْدِيَاتِ الْعَالَمِ وَفَهْمِهَا وَالْتَّحْكُمِ فِيهَا فَإِنَّ الْحَاكِمِيْنَ الَّذِينَ يَتَاجِرُونَ بِالْأَحْقَادِ يَبْحَثُونَ عَنْ مَوَاصِلَةِ مَسَارِهِمْ مِنْ خَلَالِ اتَّخَادِ أَكْبَاشِ فَدَاءٍ لِلتَّخَلُّصِ مِنَ الْخَوْفِ الَّذِي يَسْكُنُهُمْ وَيُشَلِّ حَرْكَتِهِمْ، وَلِلتَّحرُّرِ مِنْهُ.

«إنه إنسان خائف» هذا ما كتبه جان بول سارتر Jean-Paul Sartre منذ سنة 1946 بقصد أعداء السامية في «تأمّلات حول المسألة اليهودية- Réflexions sur la question juive»، لكن هذا الوصف ينطبقاليوم كذلك على الإسلاموفوبي والزنجوفوبي والغجروفوبي⁽¹⁾ : «إنه إنسان خائف، ليس من اليهود، بالتأكيد، بل من نفسه ومن ضميره ومن حرّيّته ومن ميولاته الفطرية ومن مسؤولياته، ومن العزلة ومن التغيير ومن المجتمع ومن العالم.. من كل شيء ما عدا اليهود [...] اليهودي ليس هنا سوى ذريعة، في أماكن أخرى سيوظّفون الزنجي، وفي غيرها سيوظّفون الأصفر. إن وجوده (أي اليهودي) يسمح- ببساطة- لعدو السامية بأن يقتل، في المهد، مخاوفه بإقناع ذاته بأن منزلته في العالم كانت دائمًا مميزة ومنتظرة، وأنّ له- تاريخيًّا- الحق في احتلال هذه المنزلة. إن معاداة السامية هي في جملة واحدة: الخوف في مواجهة الشرط الإنساني».

سبق لتأمّلات سارتر أن كشفت العنصر الذي مازال يشكّل عقدة الجمود الفرنسي، والتي حان الوقت لفكّها: رفض قبول الآخر كما هو، هاجس استيعاب الآخر في ذاته، هذه الذات (كمثال مجرّد) التي لا تتقبّل اليهودي والزنجي والعربي إلا بشرط أن ينسليخ من تاريخه وذاكرته. كما يتهمّ سارتر من الصديق المزيف لليهود، الديموقراطي (الذي يعاتب اليهودي) الذي يعّد نفسه يهوديًّا بلا

-1- التي تتجهها السوسيولوجيا الفرنسية وتتناولها وسائل الإعلام (أو العكس) لوصف الأشكال الجديدة للعنصرية والتمييز والإقصاء والوصم بالسوء، التي نشطت في الغرب بشكل عام.

تردد، أما معادي السامية فإنه يعاتبه بشكل قطعي «كونه يهودياً». ويضيف سارتر أنه «لا يعرف لا اليهودي ولا العربي ولا الزنجي ولا البرجوازي ولا العامل، يعرف فقط الإنسان الذي يظل هو نفسه في كل زمان وفي كل مكان» وبهذه الكيفية «فالذي يبقى ناقصاً هو المفرد *Le singulier*؛ لأن الفرد بالنسبة له ليس سوى وحدة لمجموعة من الصفات الكونية، وعليه فإن دفاعه عن اليهودي يُنقذ اليهودي كإنسان، ويُبيده كيهودي».

إن هذا هو- بالضبط- ما يواجهه، منذ زمن طويل، أبناء بلدنا المسلمين الذي يحتجزون داخل أصولهم، وفي الوقت نفسه يُمنعون من الإعلان عن هذه الأصول. يُحدّدون حسب إثنينهم ويوصمون بها في الآن نفسه. يختزلون في هوية أحادية المعنى يشترط أن يُمحى فيها تنوعهم الخاص وتعديديّة مظاهرهم، ويرفضون بمجرد ما يسعون إلى الإقرار بها من خلال عدم التنكر لذواتهم.

ها نحن- إذاً- في قلب هذا التحدّي الفرنسي الذي ما زال يتّظر منذ زمن بعيد أن نتعلّم- أخيراً- التفكير في الكوني والخاص في الوقت نفسه، التضامن والتعديدية، والوحدة والتنوع. وأن نرفض بناء على ذلك الإكراه النيوكولونيالي بالذوبان الذي يسعى إلى إجبار قسم من أبناء وطننا (ذوي الثقافة الإسلامية والأصول العربية والبشرة الداكنة..الخ) على الانحصار من أجل الذوبان، أن يتبرّؤوا من ذواتهم جملةً، وباختصار: إن هذا الإكراه النيوكولونيالي لا

يقبلهم إلا إذا اختفوا.

العقدة التي تُعرقل فرنسا اليوم، والتي يجب علينا جميعاً فكها، هي ذلك الحنين إلى أنموذج إدماجي، من المؤكد أنه كان فعلاً بشكل رهيب، ولكنه لم يكن موفقاً إلا في سياق علاقة متنافرة بين القوي والضعيف، أنموذج «فرنسا العظيمة جداً» الواشقة، من خلال إمبراطوريتها الاستعمارية، في علاقة مع عالم تظنه مستقرّاً ومستديماً، أو- على الأقل- لا يتزعزع. «فرنسا العظيمة» التي يبدو أنّ التعددية كان لها فيها حيز، وهي تعددية خاضعة ومضطهدة، أو معترف ومحتفى بها، وفي جميع الحالات هي مجرد فولكلور، لكنها ترفض الارتقاء إلى المساواة الحقيقة. وهذا الظهور لم يكن سوى إحسان، سواء أتعلّق الأمر بالترقي الاستيعابي أم بالتضامن الأخوي المزعوم. الآخر لم يكن معترفاً به إلا بمشيئة المُهيمين، وعلى شرط الانصياع له.

منذ أزيد من نصف قرن على هذا الوهم الذي تبدّد داخل التمزّق العنيف للحروب الاستعمارية التي تسبّب فيها، لم تتمكن فرنسا، أو- على الأقل نختتها السياسية والثقافية والأكاديمية- من استيعاب ما صارت عليه أمّتنا، وكيف أصبحت تعيش وتعمل وتكبر وتتفتح. وبدل إشعال الأنوار الكاشفة لإضاءة المستقبل، فإن الذين يحكموننا لا ينظرون سوى إلى المرأة العاكسة للماضي البائد، وعندما يسمعون لفظة «التعددية الثقافية» التي ليست سوى توصيف للتنوع الفرنسي

ولغنى العلاقات التي تنسج ضمنه، فإنهم يرتدون من «الطائفية» التي تُعدّ عندهم هدامة، ويرفعون في وجهها- باستعجال مذعور- درع اللائكية المتّسّنجة، الخائنة لللائكية الأصلية.

الاعراض بردود الأفعال على هذه الفيروسات الفتاكـة وهذا العنف الإسلاموفوبي والعنصري والكزينوفوبي لا يكفي إذاً؛ لذا وجب التصدي لها بإعمال خيال مبدع وخلقـ ومحرك للرأي العام. يرقـ ويحرـر، هذا الخيال البديل حـدـدهـ بـجلـاءـ جـانـ بـولـ سـارـتـرـ فيـ هذاـ التـنبـيـهـ الشـدـيدـ لـصـمـتـنـاـ وـتـجـاهـلـنـاـ وـتـخـبـطـنـاـ،ـ فـيـ تـأـمـلـاتـهـ حـولـ القـضـيـةـ اليـهـودـيـةـ الـتـيـ حـرـرـهـ عـشـيـةـ كـارـثـةـ الإـبـادـةـ الـعـرـقـيـةـ.ـ يـقـولـ سـارـتـرـ:ـ «ـمـاـ نـقـرـحـهـ هـوـ لـيـرـالـيـةـ مـلـمـوـسـةـ.ـ نـقـصـدـ بـذـلـكـ أـنـ كـلـ الـأـشـخـاـصـ الـذـيـنـ يـسـاـهـمـونـ بـعـلـمـهـ فـيـ عـظـمـةـ بـلـدـ مـاـ لـهـمـ الـحـقـ الـكـامـلـ فـيـ مـوـاطـنـهـ هـذـاـ الـبـلـدـ،ـ وـالـذـيـ يـعـطـيـهـ هـذـاـ الـحـقـ لـيـسـ اـمـتـلـاـكـهـ لـ«ـطـبـيـعـةـ إـنـسـانـيـةـ»ـ إـشـكـالـيـةـ وـمـجـرـدـةـ،ـ وـلـكـنـ مـسـاـهـمـتـهـ النـشـيـطـةـ فـيـ حـيـاـةـ الـمـجـتـمـعـ؛ـ هـذـاـ يـعـنـيـ أـنـ الـيـهـودـ،ـ كـمـ الـعـرـبـ وـالـسـوـدـ،ـ بـحـكـمـ مـشـارـكـتـهـمـ فـيـ الـمـجـهـودـ الـوـطـنـيـ،ـ لـهـمـ الـحـقـ فـيـ مـرـاـقـبـةـ هـذـاـ الـمـجـهـودـ؛ـ لـأـنـهـ مـوـاطـنـوـنـ.ـ وـلـهـمـ هـذـهـ الـحـقـوـقـ كـيـهـودـ أـوـ كـسـوـدـ أـوـ كـعـرـبـ،ـ بـمـعـنـىـ كـأـشـخـاـصـ فـعـلـيـينـ»ـ.

أـزـيـدـ مـنـ نـصـفـ قـرـنـ مـضـتـ،ـ وـمـاـ زـالـ أـفـقـ الـمـصالـحةـ مـعـ ذـوـاتـنـاـ وـمـعـ شـعـبـنـاـ وـتـعـدـدـيـتـهـ بـعـيـدـاـ.ـ مـاـ حـقـقـهــ بـأـلـمـ وـصـعـوبـةــ أـبـنـاءـ وـطـنـاـ الـيـهـودـ لـيـتـ تـقـبـلـهـمـ كـفـرـنـسـيـنـ وـيـهـودـ،ـ بـالـمـرـرـوـضـ الـضـرـوريـ عـبـرـ إـيـقـاظـ لـلـذـاـكـرـةـ وـحـقـيـقـةـ الـتـارـيـخــ بـقـيـ تـحـقـيقـهـ بـشـكـلـ مـسـتـدـيـمـ لـأـبـنـاءـ وـطـنـاـ الـمـسـلـمـيـنـ

والعرب والسود. حقيقة التاريخ ومصالحة الذاكريات: مَنْ مَنَّا لَيْلَاحظَ أَنَّ هَذَا الطَّرِيقَ الَّذِي بَلَغَ غَايَتِهِ بِالنَّسْبَةِ لِيهُودِ فرنسَا، يَتَأَخَّرُ حَكَامُنَا فِي وَلُوْجَهِ، بِوَضُوحٍ وَجْدَيَّةٍ، بِمَجْرِدِ أَنْ يَتَعَلَّقُ الْأَمْرُ بِجَرَاحٍ أُخْرَى لِتَارِيَخِنَا، وَلِتَخْبُطَنَا وَجَرَائِمُنَا الْاسْتِعْمَارِيَّةِ، وَالضَّحَايَا يَشَهُدُونَ عَلَى ذَلِكَ؟

ويمضي الزَّمْنُ... فِي مَقَابِلِ الْأَزْمَةِ الْثَّلَاثِيَّةِ: الْدِيمُوقْرَاطِيَّةِ، وَالْاِقْتَصَادِيَّةِ، وَالْاِجْتَمَاعِيَّةِ الَّتِي تَهَدِّدُ وَطَنَنَا بِالْانْفِجَارِ، اِنْبَثَقَ تَطْرُفٌ يُمْيِنُ لِدُعُومِ الْيَمِينِ الْمُتَطَرِّفِ الَّذِي اخْتَارَ- بِعِنَادٍ- أَنْ يَسْلُكْ طَرِيقَ التَّفْرِقَةِ حِيثُ تُشَحَّنْ فَرْنَسَا ضَدَّ ذَاتِهَا فِي إِطَارِ حَرْبِ هُوَيَّاتِ وَأَصْوَلِ وَدِيَانَاتِ... إِلَخ. وَالْأُولِيَّغَارِشِيَّةِ⁽¹⁾ الَّتِي اعْتَادَتْ، مِنْذِ ثَلَاثِينَ سَنَةً، التَّصْرُّفُ عَلَى هُوَاها فِي تَجَاوزِ الْقَوَاعِدِ وَفِي مَسَانِدِ الْأَوْسَاطِ الْمَالِيَّةِ تَرِيدُ فَقَرَاءَ (يَعْنِي مِنْ هُمْ أَقْلَّ غَنَّى مِنْهَا) يَتَرَكُونَهَا مَطْمَئِنَةً بِمَحَارَبَةِ بَعْضِهِمْ بَعْضًاً، بَدَلَ أَنْ تَجِدَ مِنْ يَوْحِدُهُمْ وَيَهْتَمُّ بِظَرْفَهُمِ الْاِجْتَمَاعِيَّةِ وَمَسْتَوِيِّ أَجْوَرِهِمْ وَسُكْنَهُمْ وَظَرْفَ عِيشَهُمْ... إِلَخ.

لَهُذَا لَمْ تَتوَانَ الْعَهْدَةِ الرَّئَاسِيَّةِ لِنِيُّقُولَا سَارِكُوزِيِّ عنْ بَثٍ هَذَا السَّمَّ الْأَيْدِيُولُوْجِيِّ لِلْتَّفَاوُتِ بَيْنِ الْبَشَرِ وَلِتَرَاتِبِ الْتَّقَافَاتِ: بَدَءًا مِنَ النَّقَاشِ الْمَجَهُضِ حَوْلَ الْهُوَيَّةِ الْوَطَنِيَّةِ بِصِيَغَةِ الْمَفْرَدِ، وَصُولًاً إِلَى خَطَابِ غُرْوَنْبُلِ الَّذِي اسْتَهْدَفَ الْفَرَنْسِيِّينَ مِنْ أَصْلِ أَجْنَبِيِّ، مَرُورًا بِالْإِشَادَةِ بِالْحَضَارَاتِ الْرَّاقِيَّةِ، دُونَ إِغْفَالِ سِيَاسَاتِ الْهَجْرَةِ الَّتِي لَا تَزَدَادُ إِلَّا

-1- «Oligarchie» كَانَ مِنَ الْمُمْكِنَ أَنْ تُنْتَرَجَهُ بِ«حُكْمِ الْطَّفْغَةِ»: نَظَامٌ تَحْكُمُ فِيهِ أَقْلَيَّةٌ مِنَ النَّاسِ كُلِّ مَسْتَوَيَّاتِ الْسُّلْطَةِ وَالْحُكْمِ، قَدْ تَكُونُ هَذِهِ الْأَقْلَيَّةُ عَسْكَرِيَّةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

قمعاً وإجحافاً، والوصم بالعار، من خلال الغجر الروم، لكل الذين يرفضون حشرهم في هوية واحدة أو مكان واحد.

لم تكن هذه مجرد كلمات بل عنفاً شديداً، وهو ليس رمزاً فحسب عندما يُقدم بهذه الطريقة. والحال أن هذا العنف لم يهدأ بعد التداول على السلطة في سنة 2012، بل واصل انتشاره ونموه بسبب أخطاء سلطة، هي نفسها مسكونة بالخوف من المجهول والمستحدث، عاجزة عن النهوض بهذا الحلم الجديد الذي نحن في أمس الحاجة إليه، إلى إعلانه والدفاع عنه. كل اللواتي وكل الذين يستهدفهم ويلمح إليهم هذا العنف، بسبب أصلهم وانتسابهم ومظهرهم وعقيدتهم، يعيشونه ويتحملونه في أجسادهم وأرواحهم. هل ستتركهم وحيدين، كما لو أن الأمر يتعلق - فقط - بحساسيات فردية وليس بمبادئ جماعية؟ هل سنرکن إلى اللامبالاة في مواجهة صعود - ليس على هامش النقاش العمومي ولكن في مركزه - الأيديولوجيات القاتلة للأمس، هذه البربرية المعشّشة في الهلوسة المرضية لحضارات تائهة؟ هل سنلزم الصمت؟

في «قضايا مشتركة»، وهو عنوان دراسة حديثة عن التضامن الذي جمع بين اليهود والسود حول الوعي المشترك للاضطهاد الذي استهدفهم، أشارت الباحثة في علم الاجتماع والأنتروبولوجيا نيكول لابير Nicole Lapierre إلى ما يمكن أن تكون عليه انتفاضة حقيقة، لإنسية Humanisme فعلية ترفض التنميط

والتهوين حيث تقترح (التمكّن الوجданى للآخر)، بمعنى: «القدرة والاستعداد على تقبّل وفهم وجهة نظر الغير، واستيعاب تجربته وتفكيره وأحساسه دون الذوبان فيه أو التداخل معه». هذه الإنسية الفعلية، كما تؤكّد الباحثة، تسير في الاتّجاه المعاكس للوصفة القديمة والممقوّة للسلطات المتردّدة، والتي تقوم على وضم ساكنة بعينها، أو تهيج البعض منها ضدّ البعض الآخر، لإلهاء الرأي العام أو لتنفيذ الضغط: السود ضدّ اليهود، واليساريين ضدّ اليهود، سكان البلد ضدّ الغجر، وآخرين غيرهم، لا يهمّ من سيقوم بالدور الرئيسي في لعبة الأغبياء هاته».

ولتشخيص طريق الفضيلة هذا، تستشهد الباحثة بالروائي أندرى شوارز بارت André Schwarz-Bart، الذي يتقمّص دور الراوي في «آخر الفضلاء- Le dernier des justes» بقصد اضطهاد اليهود، ثم في «العزلة الخلاصية- La mulâtrese solitude» بقصد اضطهاد السود حيث يتحدّث عن «القدرة التي تتوافر عليها أنا لتقول أنت- Le pouvoir qu'a le Moi de dire Tu»، وهو ما نجده صدّاه في الكتاب الذي يعكس التجربة الشخصية لـ«فرانز فانون Frantz Fanon»، المارتينيكي والجندي السابق في حركة فرنسا الحرة⁽¹⁾ الذي ساند قضية استقلال الجزائر إلى حدّ إصدار هذه الصرخة المدوّية: «المعذّبون في الأرض- Les Damnés

-1- «France libre» حركة المقاومة التي تشكّلت في لندن بقيادة الجنرال ديغول بعد استسلام المارشال بيتان في يونيو 1940، وضمّت عدداً كبيراً من المتطوعين الذين انخرطوا في مقاومة النازية.

»، حيث التقت كل شعوب العالم الثالث للكفاح من أجل سيادتها المسترجعة. انخرط فرانز فانون في الدفاع عن اعتاق مَنْ كان الخطاب الرسمي يسمّيهم آنذاك «الفرنسيين المسلمين في الجزائر»، كما قاوم احتجاز الإنسان في أصله، حيث قال: «لا ينبغي أن نُقيّد الإنسان لأن مصيره هو أن يكون طليقاً». فانون الذي حذَّر، بحدس شديد، من التنافس بين الضحايا وتأكل الذكريات، معلناً أنه يرفض أن يكون عبداً لعبودية أسلافه، وأنه يريد، في الوقت ذاته ربط كل أشكال التمييز بعضها بالآخر: «معادي السامية هو حتماً معادٍ للزنوج».

فرانز فانون الذي وجَّه في السطور الأخيرة من كتابه الأول «بشرة سوداء وأقنعة بيضاء - *Peau noire, Masques Blancs*» هذا النداء الذي مازال صداحه يتَرَدَّد إلى اليوم في حاضرنا: «تفوق؟ دونية؟ لماذا لا أحَاوَل - بكل بساطة - أن أُعثِر على الآخر، وأن أُحسَّ بالآخر، وأن أُكتَشِف الآخر في ذاتي؟ ألم تُقدَّم إلى حَرَبِي لكي أُشَيد عالِمَكَ أنت؟» ثم يضيف: «ليرَّحَص لي بأن أُكتَشِف الإنسان وأريد، حيَّلما وجد».

هذا هو الطريق الذي يجب أن نسير فيه من جديد، وأن نجده مَرَّة أخرى ونعيد ابتكاره.

في مدح التقمُص الوجداني لآخر

لطالما أعزنا هذا التقمُص الوجداني لآخر: لل المسلمين وللعرب ولليهود وللسود وللغررالرّوم وللنّور.. إلخ، لكل الذين هم ضحايا بالتتابع أو في الوقت ذاته هذه الأيديولوجية البربرية للحضارات العليا في مواجهة الشعوب الملعونة التي تتسلّك من جديد بيننا. على أمل استدراك هذا التأثُّر أردت أن أعرض عليها هنا بتجربة العالم، تجربة التنوّع والتعدد الذي يجعل منا فرنسيين.

أنا واحد من بين ملايين آخرين، وليس لدي صفة أخرى أبرّر بها هذا الكتاب، صفة فرنسي لا يختزل نفسه في أصوله. ولدت في منطقة البروتاني⁽¹⁾ Bretagne، من أبوين بروتانيين: أحدهما نشأ كاثوليكياً، والأخر نشأ بروتستانتياً، لم يتم تعميدي. ترعرعت فيما وراء البحار إلى سن الثامنة عشرة، بعيداً عن فرنسا القارية،

1- منطقة تقع في الشمال الغربي لفرنسا، منفتحة على الواجهة الأطلسية مما منحها شخصية متميزة وغنية تاريخياً وثقافياً.

في المارتينيك ثم في الجزائر (بعد الاستقلال)، وهما، في الواقع، البلدان الحقيقيان لطفولتي ومراهقتي، ووطنا شبابي.

لقد تشكّلتُ - إذًا - بواسطة هذه التعددية الثقافية: (بروتونية وأنجليزية وكريولية وكاريبيّة⁽¹⁾ ومغاربية وعربية وبربرية وفرنسية.. إلخ) حيث تتفاعل تأثيرات روحية متعدّدة: (الكاثوليكية والبروتستانتية والفوبيّة أوالكيمبوبية⁽²⁾ والإسلامية) إلى غاية اليهودية الدياسبورية⁽³⁾ التي نقلتها لي الأسرة التي كونتها مع رفيقة حياتي، المنحدرة من الهجرة اليهودية لأوروبا الوسطى، دون احتساب - بطبيعة الحال - التربية الجمهورية التي نقلها لي أبوان مرتبطان أشدّ ما يكون الارتباط بالمدرسة اللائكية.

باختصار؛ أنا غير متدين، وليس لدى ميل للسمو الروحي، وفي الوقت نفسه ليس لدى هوس مرضي تجاه الذين يشكل لهم هذا السمو شيئاً مهماً وأساسياً. وهذا قدر جيلي نفسه الذي ولد بعد الكوارث العالمية للنصف الأول من القرن العشرين

1- بالإضافة إلى فرنسا المقاومة، هناك أراضٍ فرنسية فيما وراء البحار وإلى بعضها يشير الكاتب: أنجليزية نسبة إلى جزر الأنتيل Antilles في بحر الكاريبي Caraïbes بأميركا الوسطى. أما لغة كريول Creole فتطلق على الأوروبيين الذي ولدوا في المستعمرات المدارية بأميركا وكتلك على اللغة المتناولة في هذه المنطقة والتي هي مزيج من لغات أوروبية ولغات ولهجات محلية.

2- عقائد إحياء تمرّج فيها عدة عناصر من سحر وشعونة وطقوس مسيحية، انتشرت في خليج غينيا، وحملها الزنوج الأفارقة الذين هاجروا إلى مستعمرات أميركا الوسطى في إطار التجارة الثلاثية.

3- Diasporique/Diaspora نسبة إلى الشتات اليهودي في العالم والذي أنتج خصوصيات دينية متأثرة بمناطق الاستقرار والظروف الجيّدة سواء من حيث اللغة والتشريعات والتوالد، وعلى هنا فإن اليهودية السيفارادية المغربية - مثلاً - (العربية منها أو الأمازيغية) تختلف قليلاً أو كثيراً عن يهوديات أخرى سيفارادية أو أشكينازية.. إلخ.

والذي تعلم أن الحضارات التي تعلن انتماها للعقل، وربما رفضها لله، يمكنها أيضاً أن تستسلم أمام الغباء العام الذي يذهب بها إلى حد ارتكاب حماقات إجرامية مرعبة.

إنني منشغل بمملكة الآني التي نتحمّل عبئها جمِيعاً في حاضرنا، سواء أكنا نؤمن بالسماء أم نرفض ذلك: هذا العالم المشترك الذي على عاتقنا تقع مسؤولية تشييده، لا تخريبه بالغرق في حرب الجميع ضد الجميع. هذا العالم الشديد الهشاشة والتردد، حيث المعبودات السرية تحمل اسم الجمال والخير. وباسمهم يجب أن نقول: لا للظلم الذي يقترب، وذلك من خلال التضامن الفعلي مع أولئك اللواتي والذين يهدّدهم ذلك الظلم. وفي مقدّمتهم أبناء وطننا من أصول وثقافة ومعتقد إسلامي.

خلال تقاديمه، في إبريل/نيسان 1941 عندما كان الليل قد خَيَّم على أوروبا، العدد الأول من مجلته «تروبيك- Tropiques» التي ولدت في بوردوفرانس Port-de-France، كتب الشاعر إيمي سيزير ما يلي: «حيثما نظرنا ينتصر الظلم، تنطفئ البيوت الواحد تلو الآخر، دائرة الظلم تضيق من بين صرخات الآدميين وعويل الوحش. مع أننا ممن يقولون: لا للظلم، ونعرف أن خلاص العالم يعود إلينا أيضاً، أن تكون الأرض في حاجة إلى أي واحد من أبنائها، وإلى أكثرهم تواضعاً. الظلم ينتصر...»، أه! كل الأمل ليس أكثر من اللازم، لكي ننظر إلى القرن القادم «ذوو الإرادات

الخيرة سيسنعون للعالم نوراً آخر».

يا رجال العالم ويا نسائه من ذوي الإرادات الخيرة، ماذا ننتظر؟

رسالة إلى فرنسا⁽¹⁾

اعتداءات السابع والثامن والتاسع من كانون الثاني/ يناير تدفعنا إلى الانتفاضة. ليست انتفاضة سياسات الخوف، التي تزيد جرنا إلى الحرب، إنما انتفاضة المساواة والسياسات الديموقراطية والاجتماعية، التي - وحدها - تستطيع صدّ موت الأمل الذي تقتات

- نشر الكاتب هذه الرسالة قبًل الأحداث الإلهامية التي شهدتها العاصمة الفرنسية باريس في كانون الثاني 2015، بعد أربعة أشهر من صدور الطبعة الأولى لهذا الكتاب. وقد ولدت هذه الأحداث احتجاجاً كبيراً لدى مختلف شرائح المجتمع، ترجمتها المسيرات التلقائية التي عرقتها مختلف المدن الفرنسية تعبرأً عن التضامن مع ضحايا تلك الأحداث. ولكنــ أيضاًــ وبالخصوص لإدانة كل أشكال العنف المادي والرمزي التي أدخلت فرنسا في حالة لم تعد تشبه فيها نفسها و تاريخها وإرثها الفكري والثقافي الذي يعود على الأقل إلى إعلان حقوق الإنسان والمواطنة في أغسطس 1789 الذي أستلمهم وثيقة إعلان الاستقلال الأميركي وألهم الإعلان العالمي حقوق الإنسان.

عشية هذه المسيرات بادر اييو بيليل إلى تحرير هذه الرسالة، مستلهماً فيها نبراسه الفكري: «الآبيب الفرنسي الشهير اييميل زولا، الذي كان قد أصر بدوره رسالة باللغون نفسه في طروف احتقان مُشابهة مع اختلاف الأزمات والأحداث والواقع والسيارات. اقتضى الطابع الاستعجمالي لرسالة بيليل نشرها على موقع الصحيفة الالكترونية «بيبارات» التي يديرها. ثم أرجحها ضمن مواد الطبعة الثانية، التي صدرت في متم يناير من هذه السنة.

ورغم الطابع الخاص لرسالة بليتيل إلى فرنسا فقد قررنا أن لها قيمة تتجاوز الحدث، وتتجاوز فرنسا، ومن ثمّ هي قد لا تخلو من أهمية بالنسبة للقارئ العربي لما تضمنته من مواقف إنسانية سامية وتحليل عميق لحالة المجتمع الفرنسي اليوم - وقد نقول الغربي وحتى في مناطق أخرى - الذي لم يعد يشبه تاريخه وإرثه الفلسفي وفكاره، فقرارنا أدرجها في خاتمة هذه الترجمة. (المترجم)

منه حرب الهويات.

هناك لحظات عنيفة تجعل أمّة تكتشف ذاتها. هذا ما يحدث لكل الذين يعيشون في هذا البلد، الذي هو بلدنا، منذ اعتداءات السابع والثامن والتاسع من كانون الثاني / يناير في باريس.

هل سنستعيد فرنسا كما هي، كما تعيش وتعمل، كما تتألم وينفذ صبرها، كما تبتكر ذاتها وتتمنّى أن تكون، كما تنهض وتتوحد؟ أم سنواصل تجاهلها وإهانتها باحتقارها؟ أن نحطّ من قدرها، أن نُرعبها ونُخيفها بالرّجّ بها في الحقد الذاتي المرصوص بالهوية الشقية، والانتحار الفرنسي، وفي خضوع وهمي يمترّج فيه نقيع الغيظ والمرارة والأحقاد؟

إن الوجه الحقيقي لفرنسا هو وجه اللوالي والذين لقوا حتفهم خلال تلك الأيام الثلاثة للاعتداء على حريّاتنا. ثلاثة أيام من الجرائم ضدّ صحيفه، وإزهاق روح رجل أمن، وقتل ضدّ اليهود، اغتيال الحقّ في الحياة وفي التفكير والتعبير باطمئنان، في ظل تنوّع أرائنا وأصولنا وقناعاتنا ومعتقداتنا. مسيحيون ويهود ومسلمون وماسونيون وملحدون وغنوصيون (لأدريون)، جاؤوا من هنا ومن هناك. هؤلاء الذين قُتلوا من طرف الإرهابيين الثلاثة هم انعكاس لوجه بلدنا: مختلف ومتعدّد، متعدّد الثقافات ومتعدّد الأديان، الذي يتكون من الجيران ومن الأغيار. لأمّة تتغيّر من حوارها المستمرّ مع العالم، حيث تُبتكر هويات من نسيج العلاقات والتبادلات والاقسامات

التي تؤسس لقضايا مشتركة.

في تلك المحنة، كان هذا هو وجه فرنسا، بدون حدود ولا حواجز. وجه «مقطوعة الأُممية الاشتراكية»⁽¹⁾؛ نشيد الطبقة العاملة (البروليتاريا) الباريسية، الذي بعد أن جال العالم لمدّة طويلة، رافق تعش شارب Charb، مدير مجلة شارلي أبيدو، لحظة مراسيم دفنه في بانتواز Pontoise: «الجنس البشري... ليس هناك منقذون خياليون... لننقذ أنفسنا.... ولنجعل من الخلاص المشترك قانوناً.... الأرض ملك للإنسان فقط.... والمساواة تحتاج قوانين مختلفة». الإنسانية كمطلوب مشترك ملحّ، دون تمييز حسب الأصل أو المظهر أو المعتقد، في إطار الاحترام المتبادل لموروثاتنا وانتماءاتنا.

رمز المصير الذي رسم في تلك اللحظة الرهيبة الوجه الحقيقي لفرنسا، السخية والمقدامة، العاملة والجريئة، لم يكن فرنسي الجنسية قبل تلك اللحظة ولكنه أصبح فرنسياً بعد ذلك، بفضل تصرّفه المثير للإعجاب. يتعلّق الأمر بذلك الشاب الذي أنقذ رهائن «متجر كاشير»: مالي الجنسية، مسلم العقيدة، أسود البشرة، عامل مهاجر، كان مُهدّداً بالترحيل، واليوم هو مواطن كامل المواطنة، كما لو أن العالم تحرّك فجأة لنجدتنا. هذا العالم الذي، ومنذ قرون، يصنع فرنسا ويُشكّل شعبها ويُساهم في إثرائها.

1- كتب نشيد «الأُممية» L'Internationale الشاعر الفرنسي التقسي أوجين بوتييه Eugène Pottier تخليناً لنكرى كومونة باريس الاشتراكية التي تأسست في مارس من عام 1871. تتوافق ترجمة عربية لها التنشيد، اعتدتها الأحزاب والمنظمات الشيوعية العربية، لكن فيها الكثير من التصرّف فرضه الوزن والقافية والحنن مما لا يؤدي المعنى الذي قصده الكاتب هنا في استشهاده، لذا فضلنا عليها ترجمتنا الخاصة.

بطل مسلم إذًا، ومُسلمان آخران، بالثقافة أو بالعقيدة، من بين قتلى شارلي إيفيدو، مُصحّح ورجل أمن، بكل اختصار هما حارسان: أحدهما للغة، والثاني للسلم: للغة الفرنسية، وللسلم الفرنسي. وإذا كنت أؤكّد على هذا، فبطبيعة الحال ليس لتمييزهم عن باقي الضحايا، إنما- ببساطة- لكي أعلن هذه الحقيقة البسيطة: الإسلام ينتمي إلى فرنسا، كما قالت المستشاررة الألمانية أنجيلا ميركيل بخصوص بلدها ألمانيا، في مواجهة متظاهرين عنصريين يدعون إلى أوروبا بلا مسلمين، مبتورة من قطعة منها، متخلاًّصة من جزء من إنسانيتها.

هذه الحقيقة يجب التصريح بها، أكثر من أي وقت مضى؛ لأنها مهانة منذ مدة، وهي مهدّدة من الإرهابيين أولاً، الذين يخدمون دائمًا سياسة الكارثة؛ بسبب خطأ هؤلاء المجرمين الثلاثة، والأيديولوجية القاتلة والمجنونة التي سلّحتهم. وبسبب وزن جرائمهم المقترفة باسم هذا الدين، الذي هو الإسلام، علمًا بأنهم يخوننه ويشوّهونه، ويعرّضونه- بوحشية وألم- لسخرية أكبر من أي رسم ساخر من ورق، مهادن وبريء. إذًا- باختصار- بسبب التنكر لإنسانيتهم التي يعكسها القتل، ببرودة ومع سبق الإصرار، لأناس آخرين بسبب أفكارهم وأصولهم أو عقائدهم.

ونحن نستعرض أعمالهم التي يتحمّلون مسؤوليتها وأدّوا ثمنها من حياتهم، نتخيل ما كتبه شارل بيغي Charles Péguy

الجمهوري المسيحي، المتمركّز في كلاً المستويين، بخصوص «حزب ديفو⁽¹⁾»، هذه الطائفة الدينية وأيّاً كانت الطائفة «لأنّهم ليس لديهم شجاعة الانتماء إلى العالم، يعتقدون أنّهم ينتمون إلى الله. ولأنّهم ليس لديهم الشجاعة لأنّ يكُونوا من حزب الإنسان فإنّهم يعتقدون أنّهم من حزب الله. ولأنّهم ليسوا من البشر يعتقدون أنّهم من الله. ولأنّهم لا يحبّون أحداً، يعتقدون بأنّهم يحبّون الله». ويعترض عليهم بيغي قائلًا: «ولكن عيسى المسيح نفسه كان من البشر»، ويمكن أن نقول الشيء نفسه بالنسبة إلى موسى وإلى محمد.

«كيف لنا أن نُشفِّي المرض إذا لم نكشف عن الجراح؟»

«لن ينفع تبخيس الزمني في الارتقاء إلى فئة الأزلي. لن ينفع الحطّ من العالم للصعود إلى فئة الله. لا أحد يمكن أن يُقْزَم لكي يظهر الآخرون عمالقة»، يضيف الدريفوساري بيغي بأسلوبه المُمْيَّز، حيث الكلام المنشور يشبه الموعظة المقدّاة. والحال أن هذه السطور كُتِّبت أسابيع قليلة قبل أن يذهب ليُقتل في الخامس من أيلول / سبتمبر 1914 في الاحتدام العسكري الأعمى لأوروبا الغارقة في

1- طائفة كاثوليكية سرية تأسست في فرنسا في بداية القرن السابع عشر كجماعة خيرية، ولكنها مارست نوعاً من محاكم التفتيش في العصر الحديث حيث تُعد إلى استغصاء الحياة الخاصة للأشخاص والوشایة بهم واضطهادهم إذا ثبت لها مخالفتهم لتعاليم الكاثوليكية، أو اعتراضهم على بعض طقوسها، كما مارست مختلف أشكال التنكيل والقمع في حق البروتستانت.

حرب لا نهاية بين الأمم والحضارات، إلى أكثر درجات الجرائم ضد الإنسانية وحشية. هذا علماً أنه، في هذه السنة، 2014، ونحن نُخلّد الذكرى المئوية، استحضرنا بصيرة نافذة هذا الخطأ المأساوي وأحلافه المقدّسة الكارثية ودعایاته المُزَيَّفة. فهل يكون في مقدورنا تفادي تكراره بين الشرق والغرب؟

طرح السؤال بهذه الطريقة لا يعني أنه سؤال إنذاري، ولكن- فقط- لكي تكون على بينة من الأمر. ومهما اختلفت السياقات، فنحن نعرف- من خلال تجارب دولية حديثة- الفخ المنصوب لنا؛ فخ سياسات الترهيب التي تتعامى عن الأسباب لِتُواجه النتائج، وهي بذلك لا تقوم سوى بزيادة المخاطر والتهديدات.

وهذا ما وقع مع الخطأ المأساوي الأميركي بعد 11 سبتمبر 2001، والذي تؤدي ضريبته الآن: ليس فقط من خلال رمزية فقدان النفوذ المعنوي للديموقراطية الذي أضراراً بالحرية والحقوق الأساسية للإنسان، إلى حدّ إضفاء الطابع القانوني على التعذيب، ولكن- على الخصوص- الخطأ الاستراتيجي لغزو العراق، الذي وفر- من خلال التفكك القاتل لهذا البلد ولمؤسساته- أرضية إضافية لأيديولوجيات كُلّيانية، حامل رايتها اليوم هي الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

انشغلنا بفرنسا وبأمنها وهدوئها يستدعي منا اليقظة، حيث، في مواجهة الفوضى الناتجة عن الظلم والبؤس والأحقاد والإهانات،

يتهافت السياسيون من ذوي الأفق المحدود على الحلول الأمنية والسلطوية، يستعجلون الإعلان عن أنهم سيقومون بالحد من الاضطرابات، حتى وإن كان ثمنها حيفٌ جديد. ولأنهم محدودو النظر ولا يفكرون في ما هو أبعد من الآني، فإنهم في عمق الأشياء لا يجدون حلاً لشيء، ولا ينتجون سوى حماية مؤقتة، خلفها، تؤدي الأسباب نفسها إلى النتائج نفسها، ويجد أعداء الديمقراطية والحرية براهين جديدة ومجنّدين مجدداً.

وهذا خلافاً للسياسيين الذين يحترمون مسؤولياتهم، فإنهم يبحثون دوماً عن الظلم الذي أدى إلى الفوضى، لتحديد و التفكير فيه والحد منه وإيجاد الحلول له، فإن يكون لسياسي حسّ الاهتمام بأمن شعبه، وبشكل أوسع، أمن الإنسانية، يتضيّن التدخل العميق والبعيد المدى. إن المجازفة بالدعوة إلى التفكير بعيداً عن العواطف الجياشة، مآلها فهم أن هذا العنف الكندي الذي أصابنا لن يتوقف، بل سيستفحّل إذا لم نرتفق إلى مستوى التحديات التي يطرحها أمامنا، ومواجهة الظلم والتفاوتات والبؤس والإهانات التي أنتجته، إن على المستوى العالمي أو على مستوى بلدنا.

إن عالماً يقبل أن 1% من الأثرياء سيستحذون قريباً على أزيد من نصف الثروة العالمية هو عالم يسير نحو حتفه، أي نحو هذا العنف اللانهائي والذي لا يعرف الحدود ولا المجالات الترابية، والذي يمثّل الوجه الجديد للحرب. وتعرف ذلك، قبل غيرها،

شعوب العالم العربي، ذات الثقافة الإسلامية في الغالب، لأنها تعاني منه منذ زمن طويل، شعوب طالت مواجهتها للفساد وعدم المبالاة بالبؤس والفقر، والأفق المسدود الذي يترك الشباب في مواجهة الرعب. كيف يمكننا أن لا نتساءل عن مسؤوليتنا الفرنسية عن هذا المأزق؟.

ولكن اليأس ليس فقط في الأصقاع البعيدة، ولا يمكننا الادعاء بأننا لم نكن على يقنة من الأمر، عندما نشيخ ببصرينا عن مهرجان البؤس في شوارعنا وأرصفة طرقاتنا، أو نتلافى رؤية الفقر المبعد، فيما يسميه الخطاب الرسمي «حاراتنا»، كما لو تعلق الأمر بخزان احتياطي. يجب أن تكون البصائر التي تكشف لنا عيوبنا قد أصبحت عمياء حتى تكون عاجزين عن رؤية هذه الحقيقة: كما كان الأمر بالنسبة للجريمتيين السابقتين المعاديتين للسامية اللتين حصلتا في تولوز وبروكسل، فإن الإرهابيين الثلاثة لشهر يناير 2015 المسؤولون هم نتاج مجتمعنا ووطتنا وجمهوريتنا؛ ولدوا في فرنسا، لم يأتوا من الخارج، بل من هنا.

هؤلاء المجرمون هم من شعبنا، والتذكير بهذا ليس تبريراً لأعمالهم مطلقاً، ولكن - بكل بساطة - لكي نكون جمهورين، جمهورين حقيقةً: ليس بالمظهر والهندام ولكن بالصرامة والالتزام، جمهورين مثلما كان فيكتور هيغرو عندما انتبه إلى ملحاحية المسألة الاجتماعية في خطابه الشهير سنة 1849 حول البؤس: «أئني لنا أن نُشفى المرض

إذا لم نكشف عن الجراح؟»، «لم تفعلوا أي شيء مادامت روح الثورة تتّخذ من الألم الشعبي خزانًا احتياطيًا! لم تفعلوا أي شيء، أي شيء، ما دام في هذا العمل الهدّام والظلامي الذي يتواصل في الخفاء، الإنسان الخبيث يتّخذ من الإنسان الشقي عوناً له!» - هذا ما أعلنه في المجلس الوطني المحافظ - ويختتم قائلاً: «أيها السادة فكروا في الأمر، إن الفوضى هي التي تحفر الهاوية ولكن المؤس هو الذي يعمّقها».

«من فرط ما نلوح بالفزعات ننتج الوحش الحقيقى»

الحقد هو المحرك المُر لل تاريخ، تصنّعه جروح لم تشفَ، وشتائم لم تهضم، وقساوات مُتحمّلة وإهانات مُتراكمة وصدمات عميقة ما زال إرثها يطأ في صمت. باختصار، آلام تُجابه موت الأمل وإحساس بالمازق العام وبالمستقبل المستحيل وما لِ مُستبعد. عندئذ فإن الحقد يدمر السياسة بوصفها مصلحة عامة وحقوقًا سياسية متبادلة، والرضا بوضعية الضحية يؤدي بمن يواجهون هذا الأمر إلى البحث باستمرار عن أكباس فداء. لكن شكوكاًهم ستصطدم بحواجز، كانوا يتصرّرون تجاوزها بهدمها إلى حدّ إنكار الإنسانية التي جرّدهم منها آخرون، خصوصاً وأن عالمنا المتّابع - بسهولة - بمجال وزمان مختلين، يوفر، بمجرد جهاز حاسوب، أيدلوجيات عدمية قد تملأ هذا الفراغ الوجودي.

والحال أَنَّا لَوْ نَتَوَقَّفُ عَنِ إِذْكَاءِ هَذَا الْحَقْدِ فِي جَزْءٍ مِّنْ وَطْنَنَا، وَلَدِي جَزْءٍ مِّنْ شَبَابِنَا. هَذَا الْجَزْءُ الَّذِي يَعِيشُ يَوْمًا يَوْمًا جَمْهُورِيَّةً لَيْسَ لِلْجَمِيعِ، جَزْءٌ يَرَى نَفْسَهُ يُحَالُ، وَمِنْذَ عَقُودٍ، عَلَى أَصْوَلِهِ وَمَظَهُرِهِ وَ ثِقَافَتِهِ وَعَقِيدَتِهِ الْدِينِيَّةِ، كَمَا لَوْ كَانَ مِنْ صَنْفِ خَاصٍ، مَعْزُولٌ وَمُسْتَبْدَعٌ وَلَيْسَ مَحْلَ ثَقَةٍ. هَذَا الْجَزْءُ يَنْحُدِرُ مِنَ الْامْتِدَادِ الطَّوِيلِ لِفَرْنَسَا عَلَى الْعَالَمِ، وَهُوَ الْيَوْمُ يَنْعَكِسُ عَلَى هَذِهِ «الْأَمْيَرِكَا» الْأَوْرُوبِيَّةِ الَّتِي هِيَ بِلَدُنَا، حِيثُ الْطَّبَقَاتُ الشَّعْبِيَّةُ تَتَجَدَّدُ بِاسْتِمْرَارٍ مِنْ خَلَالِ مَوْجَاتٍ وَتَمَازِجَاتِ الْهَجْرَاتِ. هَذَا الْجَزْءُ الَّذِي أُقْصِيَ عَنْ حَقِّهِ فِي الْإِنْتَظَارِاتِ الْدِيمُوقْرَاطِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ الْمُشْرُوَّعَةِ عَلَى خَلْفِيَّاتِ إِثْنَيْهِ أُومِبِرَاتِ دِينِيَّةٍ.

ذَلِكَ هُوَ مَعْنَى صَفَّارَةِ الْإِنْذَارِ الَّتِي صَدَحَتْ بِهَا مِنْ خَلَالِ كَتَابِي «مِنْ أَجْلِ الْمُسْلِمِينَ» الَّذِي صُدِرَ فِي سَبْتَمْبَرِ 2014، وَهُوَ الْكِتَابُ الَّذِي يُشَكِّلُ امْتِدَادًا لِنَدَائِي، الصَّادُرُ فِي فَصْلِ الرَّبِيعِ، وَالَّذِي أَدْعُو فِيهِ إِلَى قَوْلٍ: لَا لِ«الْوَحْشِ»، الَّتِي تَتَمَثَّلُ فِي الْعَنْصُرِيَّةِ وَالْكَرِينُوفُوبيَّا وَالْكَرَاهِيَّةِ وَالْعَنْفِ، هَذِهِ الظَّواهِرُ الْمَرَضِيَّةُ الَّتِي تُمَيِّزُ فَتَرَاتِ الْاِنْتِقَالِ وَالْأَرْتَبَكِ، حِينَ يَبْدُأُ الْعَالَمُ الْقَدِيمُ فِي الْاِحْتِضَارِ وَالْعَالَمُ الْجَدِيدُ يَتَعَثَّرُ فِي الْوَصْولِ.

«مِنْ فَرْطِ مَا نَلَوْحُ بِالْفَرَّاعَةِ فِي وَجْهِ الشَّعْبِ نَنْتَجُ الْوَحْشَ الْحَقِيقِيِّ». مِنْ صَفَّارَةِ إِنْذَارٍ إِلَى أُخْرَى، لَمْ أَتَوَقَّفْ عَنِ اسْتِخْدَامِ هَذِهِ الْجَمْلَةِ لِإِيمِيلِ زَوْلَا الَّتِي وَرَدَتْ فِي كَتَابِهِ «مِنْ أَجْلِ الْيَهُودِ» الصَّادُرُ سَنَة

1896 والتي شَكَّلت النقطة التي انطلقت منها. ولكن بلا جدوى مع الأسف، لأن مشهد النشر والإعلام، إلى حدود اعتداءات شهر ينابير، ازدحم بالعروض الإلحادية والغافلية، التي تُعيّن أبناء بلدنا المسلمين، في تنوع أصولهم وثقافاتهم ومعتقداتهم، كمحرّضين على الفوضى وغزارة مخادعين ومُهَدِّدين، ومن ثم يُجَبُ التطلع - على أقل احتمال - إلى طردهم من بلدنا، الذي هو بلدتهم أيضاً.

كيف نلْقَن شبابنا احترام الآخر، والسلوك المدني البسيط، ومنع الشتيمة، والإهانة بالنظر إلى الأصل، أو المظهر أو العقيدة، إذا كان فضاؤنا العمومي، بوسائله الإعلامية وبسياسيه، يقumenون وهم راضون عن أنفسهم، ببيادغوجيا معاكسة قائمة على الانتهاك اللامسؤول والهدم لـ كل أنموذج تضامني ولـ كل القيم الجمهورية المشتركة، ولـ كل جماعة وطنية؟ فالمناداة بحرية التعبير، دفاعاً عن الحق في الكاريكاتير بـ مبالغاته الساخرة أو المتهكمة، التي ترافق حملة التضامن مع صحفة شارلي إيبدو، لا تقتضي أن تنحط حياتنا العمومية وتضييع في كراهية جزء من شعبنا بسبب أصله أو ثقافته أو عقيدته. لا يمكن للفكاهة أن تكون مُبِّراً لـ لـ كراهية.

إن كتاب «من أجل المسلمين» كان من الممكن أن يَتَّخِذ عنواناً له «من أجل فرنسا». إنه في الواقع دعوة إلى قضايا مشتركة، إلى هبة المجتمع لـ كي تكون الجمهورية كلـها للجميع، إلى السير في طريق التقمص الوجданـي للآخر، حيث حين نسير نحو الآخر

فإننا نجد ذاتنا، دعوة إلى البحث- مجتمعين- عن هذا الأفق الديمقراطي والاجتماعي، قادر- وحده- على طرد الزوابع والعواصف التي تهدّدنا. دعوة إلى الاتحاد والارتقاء- مجتمعين- نحو مطلب المساواة، المساواة في الحقوق وفي الممكّنات، التي ت يريد الهواجس الهويّاتية تدميرها تاركة المجال لدمار التفاوتات والتراطبيات والإقصاءات.

«استيقظي يا فرنسا وفكّري في مجدهك» تلك هي دعوة إيميل زولا في رسالته من أجل فرنسا سنة 1898، ومنها اقتطفت هذا التنبّيـه: «الجمهـوريـة مكتـسـحة بالـرجـعـيـن من كلـ صـنـفـ، يـعـشـقـونـها عـشـقاً عـنـيفـاً وـمـجـنـونـاً، يـعـانـقـونـها لـخـنـقـها» لأنـ كـاتـبـ المـقـالـ الـذاـئـعـ الصـيـتـ «أـنـاـ أـتـهـمـ...!» لمـ يـكـنـ يـتـصـوـرـ الـجـمـهـوريـةـ إـلـاـ فيـ إـطـارـ الـحـرـكـةـ وـالـخـلـقـ وـالـإـبـدـاعـ، عـكـسـ الـمـحـافـظـةـ وـالـجـمـودـ الـلـذـينـ يـدـعـوـانـ إـلـىـ الـبـنـدـ وـيـؤـيـدـانـ الـخـوـفـ.

زولا ابن المهاجر الإيطالي، كان يتوجّه بالخطاب إلى بلدـهـ: «هلـ هـذـاـ مـاـ تـرـيـدـيـنـهـ ياـ فـرـنـسـاـ؟ـ أـنـ تـعـرـضـيـ لـلـخـطـرـ كـلـ مـاـ أـدـيـتـ ثـمـنـهـ غالـيـاـ، التـسـامـحـ الـدـيـنـيـ، الـعـدـالـةـ لـلـجـمـيـعـ، وـالـتضـامـنـ الـأـخـوـيـ لـجـمـيـعـ الـمـوـاطـنـيـنـ؟ـ».

بعد أزيد من قرن، أطرح عليكـ ياـ فـرـنـسـاـ السـؤـالـ نـفـسـهـ.

مصادر ومراجع

يعتمد هذا الكتاب على المجهود الإعلامي والفكري لفريق «ميديا بارت - Media part»، جريدة إلكترونية مستقلة ومتشاركة، حول قضية الإسلام، وبشكل عام كل أنواع التمييز والعنصرية الكزينوفobia، تبقى مقالات Carine Fouteau ضرورية

(www.mediapart.fr/biographie/28930)

والأمر نفسه بالنسبة لمقالات Marine Truchi فيما يتعلق باليمين المتطرف (www.mediapart.fr/biographie/28930)

- Hannah ARENDT, *Les Origines du Totalitarisme* (1951), Gallimard, coll. «Quarto» Paris 2002.
- Jean BAUBEROT, *Laïcité 1905 - 2005, entre Passion et raison*, Seuil, Paris, 2004.
- Jean BAUBEROT et Micheline Milot, *Laïcité falsi fiée*, La Découverte, Paris, 2012.
- Aimé CESAIRE et al., *Tropiques* (1941 - 1945), Jean- Michel Place, Paris, 1997.
- Aimé CESAIRE, *Discours sur le colonialisme* (1950), Présence Africaine, Paris, 1955.

- Youssef GOURBAGE et Emmanuel TODD, *Le rendez-vous des civilisations*, Seuil, coll. «La République des Idées», Paris, 2007.
- Frantz FANON, *Peau noire, Masques blancs*, Seuil, Paris 1952.
- Frantz FANON, *Les Damnés de la terre*, Maspero, Paris, 1961, La Découverte, Paris 2004.
- Eric FASSIN, Carine FOUTEAU, Serge GUICHARD et Aurélie WINDELS, *Roms et Riverains*, La Fabrique, Paris, 2014.
- Alain FINKIELKRAUT, *Le Juif Imaginaire*, Seuil, Paris, 1980.
- Alain FINKIELKRAUT, *L'Identité malheureuse*, Stock, Paris 2013.
- Michel FOUCAULT, «Il faut défendre la société» (1976) Gallimard-Seuil, Paris 1997.
- Edouard GLISSANT, *Soleil de la conscience*, Falaize, Paris 1956, Gallimard, Paris 1997.
- Edouard GLISSANT, *La Cohée du Lamentin*, Gallimard, Paris 2005.
- Edouard GLISSANT et Patrick CHAMOISEAU, *Quand les murs tombent, L'identité nationale hors la loi ?*, Galaade, Paris, 2007.
- Henri GUILLEMIN, *Silence aux pauvres !*, Arléa, Paris, 1989.

- Henri GUILLEMIN, Zola, légende et vérité, UTOVIE, Bats 2000.
- Stéphane HESSEL et Edgard MORIN, Le Chemin de l'espérance, Fayard, Paris, 2011.
- Valérie IGOUNET, Le Front national, seuil, Paris, 2014.
- Jean JAURES, Rallumer tous les soleils, Textes réunis par Jean-Pierre Rioux, Omnibus, Paris 2006.
- Richard KAPUSCINSKI, Cet Autre, Plon, Paris 2009.
- Nicole LAPIERRE, Causes communes, Des Juifs Et des Noirs, Stock, Coll, «Un Ordre d'idées» Paris, 2011.
- Raphaël LIOGIER, Le Mythe de l'islamisation. Essai sur une obsession collective, seuil, Paris, 2012.
- Karl MARX, L'introduction à la critique de la philosophie du droit de Hegel, ELLIPS, Paris, 2000.
- MONTAIGNE, Les Essais, Gallimard, coll. « Pléiade » Paris 2007
- Edgard MORIN, La Voie, Fayard, Paris 2011.
- Edgard MORIN et Tariq RAMDAN, Au péril des idées, Presse du châtelet, Paris, 2014.
- Edwy PLENEL, La Découverte du monde, stock, Paris 2002.
- Edwy PLENEL, Dire non, Don Quichotte, Paris, 2014.
- Edward W SAID, L'Islam dans les médias, Actes sud, «Sindbad», Paris, 2011.
- Jean- Paul SARTRE, Réflexions sur la question juive

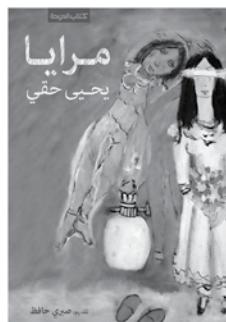
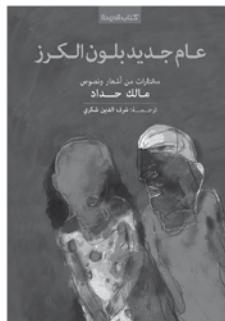
- (1946) , Gallimard, Paris 1985.
- Carl SCHMITT, Théologie politique, Gallimard, Paris 1988.
 - André SCHWRTZ-BART, Le Dernier des justes, Seuil, Paris, 1988.
 - André SCHWRTZ-BART, La Mulâtre Solitude, Seuil, Paris 1972.
 - George SIMMEL, Les Pauvres, PUF, Paris, 1998.
 - Pierre TEVANIAN, La Haine de la religion, La Déco-verte, Paris, 2013.
 - Enzo TRAVERSO, La Violence nazie, Une généalogie européenne, La Fabrique, Paris 2003.
 - Lucette Valensi, Ces étrangers familiers. – Musulmans en Europe (XV- XVIII siècles), Payot, Paris 2012.
 - Emile Zola, L’Affaire Dreyfus, Le Livre de Poche, Paris 2010.

صدر في سلسلة كتاب الدوحة

عبد الرحمن الكواكبي	طبعات الاستبداد	1
غسان كنفاني	برقوق نيسان	2
سليمان فياض	الأئمة الأربع	3
عمر فاخروي	الفصول الأربع	4
علي عبد الرازق	الإسلام وأصول الحكم - بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام	5
مالك بن نبي	شروط النهضة	6
محمد بغدادي	صلاح جاهين - أمير شعراء العامة	7
أبو القاسم الشابي	نداء الحياة - مختارات شعرية - الخيال الشعري عند العرب	8
سلامة موسى	حرية الفكر وأبطالها في التاريخ	9
ميخائيل نعيمة	الغريبا	10
الشيخ محمد عبد	الإسلام بين العلم والمدنية	11
بدر شاكر السياب	أصوات الشاعر المترجم - مختارات من قصائده وترجماته	12
• فتنة الحكاية جون أيندick - سينثيا أوزيك - جيل ماكورك - باتريشيا هاميل	ترجمة: غادة حلواني	
الطاهر حداد	امرأتنا في الشريعة والمجتمع	13
طه حسين	الشيخان	14
محمود درويش	ورد أكثر - مختارات شعرية وتراثية	15
توفيق الحكيم	يوميات نائب في الأرياف	16
عباس محمود العقاد	عقبريقة عمر	17
عباس محمود العقاد	عقبريقة العذيق	18
علي أحمد الجرجاوي/صبري حافظ	رحلتان إلى اليابان	19
ميخائيل الصقال	لطائف السمر في سكان الْزَّهْرَةِ وَالْقَمَرِ أو (الغاية في البداية والنهاية)	20
د. محمد حسين هيكل	ثورة الأدب	21
ريجيس دوبريه	في مدح الحدود	22
الإمام محمد عبد	الكتابات السياسية	23
عبد الكبير الخطيب	نحو فكر مغایر	24
روحي الخالدي	تاریخ علم الأدب	25
عباس محمود العقاد	عقبريقة خالد	26
خمسون قصيدة من الشعر العالمي	أصوات الضمير	27
يحيى حقي	مرايا يحيى حقي	28

عبقرية محمد	29
عبد الله العروي من التاريخ إلى الحب	30
فتاوي كبار الكتاب والأدباء في مستقبل اللغة العربية	31
عام جديد بلون الكرز (مختارات من أشعار ونصوص مالك حداد)	32
سراج الرُّعَاة (حوارات مع كتاب عالميين)	33
مقالة في العبودية المختارة (إيتيان دي لا بوسيه)	34
عن سيري اين بطوطة وابن خلدون	35
حي بن يقطان - تحقيق: أحمد أمين	36
الإصح الصغيرة - ترجمة: د عبد الرحمن بوعلی	37
محمد إقبال - مختارات شعرية	38
تففستان تودوروف (تأملات في الحضارة، والديموقراطية، والغيرية)	39
نماذج بشرية	40
الشرق الفنان	41
تشيخوف - رسائل إلى العائلة	42
إلياس أبو شبكه "العصفور الصغير" - مختارات شعرية	43
ماذا تأخر المسلمون؟ وماذا تقدم غيرهم؟	44
مختارات من الأدب السوداني	45
رحلة إلى أوروبا	46
المُعتقدُ بن عَادُ في سنواه الأخيرة بالأسر	47
تاريخ الفنون وأشهر الصور	48
من أجل المسلمين	49
عباس محمود العقاد	
حوار أجراه محمد الاهي	
ترجمة: شرف الدين شكري	
خالد النجار	
ترجمة: مصطفى صفوان	
دبنسالم حميش	
ابن طفیل	
میشال سار	
محمد إقبال	
ترجمة: محمد الجرطي	
أحمد رضا حwoo	
د.زكي نجيب محمود	
ترجمة: ياسر شعبان	
الأمير شکیب ارسلان	
علي المک	
جُرجي زيدان	
د.عبدالدين حمروش	
سلامة موبى	
إيديو بليينل - ترجمة: عبداللطيف القرشي	

صدر في سلسلة كتاب الدوحة



يمكنكم تصفح النسخة الإلكترونية من كافة إصدارات السلسلة
www.aldohamagazine.com